الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب

تأليف محمد بن أبي الوفاء بن أحمد الموصلي
المعروف بابن القبيصي

تحقيق وتقديم
الدكتور محسن سالم العميري
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية
جامعة أم القرى بمكة المكرمة

دار التراث
مكة المكرمة

الهادي في الإعراب
إلى طُرق الصَّواب

تأليف محمد بن أبي الوفاء بن أحمد الموصلي
المعروف بابن القبيصي

تحقيق وتقديم
الدكتور محسن سالم العميري
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية
جامعة أم القرى بمكة المكرمة

دار التراث
مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمدُ لِلّهِ رَبِّ العَالَمِينَ حمداً يوافي نِعَمَهُ، وَيُكَافِيء مَزِيدَهُ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيرِ خَلقِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ إِمَامِ الهُدَىٰ وَنَبِيِّ الرَّحمَةِ، وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحَابَتِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ دَعَا بدعوتهم وَاهْتَدَى بهديهم إِلَىٰ يَومِ الدِّينِ، وَبعدُ: فَهَذَا كِتَابُ «الهَادِي فِي الإِعرَابِ إِلَىٰ طُرُقِ الصَّوَابِ» لِمُؤلِّفِهِ الأَدِيبِ الفَاضِلِ أَبِي عَبدِ اللّهِ مُحَمَّدِ بن أَبِي الوفَاءِ، المعرُوفِ بابْنِ القَيصِيِّ أَحَدُ كُتُبِ التُّرَاثِ أُقَدِّمُهُ لِمُحبِّي تُرَاثِ أُمَّتِنَا عَلَىٰ وَجهِ العُمُومِ، وَلِطُلَّابِ العَرَبِيَّةِ عَلَىٰ وَجْهِ الخُصوص مُحَقَّقاً مُوَثَّقاً، وَقَد كَانَ هَذَا الكنزُ مُخْتبِئاً فِي خَزَائِنِ مكتبةِ لَا لَهْ لِي بالسُّليمَانِيَّةِ فِي استَانبُول، فَوَفَّقَنِي اللّهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أن عَثرتُ عليهِ، فَطَلبتُ تصويرَهُ، فَكَانَ لِي مَا أَردتُ، ثُمَّ قرأتُهُ أكثرَ مِن مَرَّةٍ، فَوَجدتُ مُؤلِّفَهُ يَذكُرُ فِي مُقَدِّمتِهِ سَبَبَ تَأليفِهِ لِهَذَا الكِتَابِ، وَهُو أَنَّ هُنَاكَ أَوَامِرَ بَرَزَتْ إِليه بِتأليفِ كِتَابٍ فِي الإِعرَابِ جَامِعٍ لأَكثَرِ الأَبوَابِ، فَامْتَثَل لِذَلِكَ، وَجَمَعَ فِي هَذَا المُخْتَصَرِ ـ كَمَا يَقُولُ ـ مِنْ أُصُولِ النَّحوِ وَنُكَتِهِ مَا لَا غَنَاءَ لِطَالِبِ هَذَا الفَنِّ عَن مَعرفتِهِ، وَقَد جاءَ كِتَابُهُ هَذَا فِي تسعةٍ وَعِشرِينَ باباً، يَتَفرَّعُ مِنْهَا فُصُولٌ مُتَعَدِّدَةٌ.

وَلَمَّا عَقَدتُ العزْمَ عَلَىٰ تَحقِيقِهِ وَنَشْرِهِ عَمِلتُ دِرَاسةً عَنْ حَيَاةِ المُؤَلِّفِ بِقَدرِ مَا أَسْعَفَتنِي بِهِ مَصَادِرُ تَرْجَمتِهِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيهَا، فَتَحدَّثتُ عَن اسْمِهِ وَنَسبِهِ، وَمَولدِهِ، وشيُوخِهِ، وَتَلَامِيذِهِ، وَآرَاءِ العُلَمَاءِ فِيهِ، وَوَفَاتِهِ، وَمُؤلَّفَاتِهِ، ثُمَّ وَصَفتُ المخطُوطَ وَصفاً كَامِلاً.

وَبَعْدُ: فَأَرجُو اللَّهَ مِن كُلِّ قَلبِي أَنْ أَكُـونَ قَدْ وُفِّقتُ فِي إِخْـرَاجِ هَـٰذَا الكِتَابِ عَلَىٰ الصُّورَةِ الَّتِي يُرِيدُهَا مُؤَلِّفُهُ، كَمَا أَرجُوهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أَن يكُـونَ عَمَلاً خَالِصاً لِوَجهِهِ الكَرِيمِ، وأَن يَنفَعَ بِهِ طُلَّابَ العِلْمِ وَالْمَعرِفَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

مكة المكرمة شرّفها اللّٰه تعالى **د. محسن سالم العميري**

يوم السبت ١٩/١/١٤٠٨هـ

***

القسم الأول

الدراسة

ترجمة المؤلف

أولاً: اسمه ونسبه[1]:

هُوَ الأدِيبُ الفَاضِلُ الصَّالِحُ أَبُو عَبدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبي الوفاءِ بن[2] أَحْمدَ بنِ أبي طَاهِرٍ، العَدويّ[3]، القُرَشِيّ[4]، الْمَوصليّ، النَّحويّ، المعرُوفُ بابْنِ الْقَبِيصِيّ[5]، ـ بِفَتحِ القَافِ، وَكَسرِ البَاءِ المُوحَّدَةِ ـ نسبةً إلى قَريةٍ مِن قُرَىٰ «الموصل» تُسمَّى «القبيصة»، والقبيصة: منسُوبةٌ إلى رجُلٍ اسمه «قَبِيصَة»، بالفتح ثم الكسر: قَريةٌ من أعْمَالِ شرقيِّ مدينة الموصل، بينهما مقدار فرسخين[6].

ثانياً: مولده:

لَمْ تُسعِفني مَصَادِرُ تَرجمتِهِ ـ التي وَقفتُ عليها ـ بِسَنةِ ولادتِه، لا من

(١) هذه الترجمة مستخلصة مما يأتي: ذيل على ذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي مخطوط ٥٥٦ ـ ٥٥٧، والمختصر المحتاج إليه من تاريخ الدبيثي للذهبي ١/ ١٦٩، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٧٢، وانباه الرواة على انباه النحاة للقفطي ٣/ ٧٧، بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢٦٠.

(٢) في طبقات ابن قاضي شهبة «محمد بن أبي الوفاء أحمد».

(٣) في بغية الوعاة «العمري».

(٤) من انباه الرواة للقفطي.

(٥) في بغية الوعاة «القبيضي» بالضاد المعجمة تصحيف.

(٦) انظر: معجم البلدان لياقوت ٤/ ٣٠٨.

قَرِيبٍ وَلَا من بعيدٍ، غير أنه يغلبُ عَلى ظنّي أنّه من مواليد النّصف الثّاني من القَرنِ السّادسِ الهجريّ، لأنّه قَدِمَ بغدَادَ سنةَ ثَمانِينَ وَخمسمَـائة وَأَخذَ عن شيُوخِهَا، كما سيأتي بيانه مباشرة.

ثالثاً: شيُوخُهُ:

ذكر المترجمون أنّه أَخذَ عن شُيوخِ عَصرهِ في بلدِه. ثُمَّ رَحَل إلى بَغْدَادَ مَرَّتَينِ، وَأَخَذ عن شيُوخِهَا، غير أنَّ الملاحظَ عَلَى هؤلاءِ المتـرجمين أنّهم يُجْمِلُونَ أحياناً في ذكر شيُوخه، فيقُولُون عبَارتَهم المتداوَلَةَ: «قَرَأَ الْقِرَآءاتِ على جَماعةٍ مِنَ الشّيُوخِ» وَلَو سَأَلَ سَائِلٌ: مَنْ هُمْ أُولئِكَ الشّيُوخُ؟ لَما ظَفرَ بجَوابٍ شَافٍ، اللّهُمَّ إلاّ النّزْرَ اليَسِيرَ، وَإليكُم مَا عرفتُ مِن شيُوخهِ بِحَسب وفيَاتِهم:

١ ـ القَاضِي أَبو الفتحِ نَصرُ اللّهِ بنُ عليّ بن الكيَّالِ الْوَاسِطِيّ الحَنَفيّ، ولد سنة ثلاث وخمسمائة، وَقِيلَ: سنة اثنتين وخمسمائة، كَانَ فقيهاً إماماً من الثّقَاتِ، قَرَأَ عَلَىٰ عليّ بن شيـران بواسِطَ، وَعَلَىٰ أبي عبـد اللّهِ البَارعِ ببغدَادَ، وروىٰ القراءة عن إبراهيم بن محمد الضبي، وتفقّه على القَاضي أبي الحَسن الفارقيّ، وَقَرَأَ النَّحوَ عَلَىٰ أبي نزار الحسن، المعروف بِمَلِكَ النّحَاةِ، وابن الشّجـريّ، واللُّغة على الجـواليقي، وغيرهم، ولي قضـاء البصرة ثُمّ قضَـاء وَاسِطَ، قَرَأَ عَليهِ جماعةٌ منهم أبو عبد اللّه الديثي، ومرجـا بـن شقيرة، وَابْنُ القَبِيصيّ، قَالَ ابنُ الدّبيثي في ترجمة ابن القبيصي: «قَدِمَ بَغْدَادَ سَنَةَ ثَمانِينَ وَخَمسمَـائة؛ وَقَرَأَ بِهَا القرآنَ بالقرآءاتِ عَلَىٰ شيخِنَا القَاضي أبي الفتح نَصرِ اللّهِ بن علي بن الكيال الواسطي لما قدمها وسمع منـه»[1]، وألف أبو

---

(١) انظر ذيل على ذيل ـ تاريخ بغداد ٥٥٦، وبقية مصادر ترجمته عن ابن القبيصي.

الفتح كِتَابَ «المفيد في العشر»، وتوفي بواسِطَ في سنة ست وثمانين وخمسمائة»[1].

٢ ـ أَبُو سعد عَبدُ الوَاحِدِ بن عليّ بن محمد بن حمّوية الصوفيّ النيسَابوري الشّافعيّ، ولد سنة تسع وعشرين وخمسمائة، سَمِعَ من وجيه بن طَاهِرٍ، وَسَمِعَ ببغدَادَ من أبي الوقت عبد الأول بن عيسى، وغيرهما، وحَدَّثَ بمكة ـ شَرَّفَهَا اللَّهُ تَعَالَى ـ، وَببغدَادَ، وَهُو من بيت الحديثِ وَالفقهِ والتّصوّف، وأَخذَ عنه جماعة منهم صاحِبُنَا ابنُ القَبِيصيّ، يقول ابن الدبيثي في ترجمته: «ثُمَّ قَدِمَهَا [أَي بَغْدَادَ] مَرَّةً ثَانِيةً في سنة ثمان وثمانين وخمسمائة، وسمِعَ بهَا من أبي سعد[2] بن حموية الصوفي لما وردها صادراً من الحجّ»[3]، وتوفي أبو سعد ـ رحمه اللّه ـ سنة ثمان وثمانين وخمسمائة[4].

٣ ـ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو القَاسِمِ يحيى بن عليٍّ بن فَضْلاَن الشّافعي، ولد سنة ست عشرة وخمسمائة، وقيل: سنة سبع عشرة وخمسمائة، قَرَأَ القرآنَ ببغدَادَ على أبي الفضل ابن العالمة، وتفقَّه على أبي منصور ابن الرزاز، وعلى أبي سعد محمد بن يحيى، وغيرهم، درَّس ببغداد، وَانتفَع بِهِ جَماعةٌ كبيرةٌ، وكان مقدماً في علم الخلاَفِ والجدَلِ، عذبَ الكَلاَمِ، مَلِيحَ العِبَارةِ، أَخذَ عنه صاحِبُنَا ابن القَبِيصيّ، يقُولُ ابنُ الدبيثي: «وَتَفَقَّهَ عَلَى جَمالِ الدِّينِ أبي القَاسِمِ يحيى بن علي بن فضلان، وَأَقَام عِندَهُ مُدَيْدَةً، وَعَادَ إلى بَلَدِهِ»[5].

---

(١) ترجمة أبي الفتح نصر الله في المختصر المحتاج اليه ٣/٢٠٩، وطبقات القراء ٢/٣٣٩، وشذرات الذهب ٤/٢٨٧، والتكملة لوفيات النقلة للمنذري ١/١٣٩.

(٢) في المخطوط «أبي سعيد» صوابه من بقية المصادر المحققة.

(٣) ذيل على ذيل تاريخ بغداد ٥٥٧، وانظر بقية مصادر ابن القبيصي.

(٤) انظر ترجمته في التكملة ١/١٧٨، والمختصر المحتاج اليه ٣/٧٦.

(٥) انظر ذيل تاريخ بغداد ٥٥٦، وبقية مصادر ترجمة ابن القبيصي.

وتوفي ابنُ فضلانَ ـ رَحِمَهُ اللّهُ ـ في سنة خمس وتسعين وخمسمائة[1].

٤ ـ أبو الحَرَم مَكّيّ بن ريّان الماكسينيّ المولد، الموصلي الدار، المقرىء النحوي الضرير، أخذ اللُّغةَ وَالنَّحْوَ والحديثَ عن مشايخ بغدادَ كابن الخشّاب وابن العصّار وأبي البركات ابن الأنباري، وغيرهم، «وكَان صَالحاً كَرِيمَ الأخْلاقِ، صَبُوراً على المشتغلين، وَعِندَهُ من كلّ علمٍ طَرفٌ، والغَالِبُ عَليه النّحوُ وَالقراءاتُ، وكَانَ نَصّب نفسه للإقرآءِ فَلم يتفرّغْ لِلتّأليفِ، وكَانَ يقرأ عليه الجَماعةُ القرآنَ مَعاً كلّ واحدٍ مِنهُم بحرفٍ وَهُوَ يسمَعُ عَلَيهم كُلّهم، ويردّ عَلَىٰ كُلّ واحدٍ مِنهُم»[2]، قَالَ يَاقُوتُ: «وكَانَ يتعصّبُ لأبي العلاء المعرّي، ويطربُ إذا قُرِىءَ عليه شعرُهُ؛ لِلجَامعَ بَينَهُما «الأَدب وَالْعَمَى»»[3]، وَقَرأَ عليه أهلُ الموصل، وَمِنهُمْ صاحِبُنا ابنُ القَبيصيّ، قَالَ ابنُ الدبيثي في ترجمة صاحبنا: «قَرأَ النَّحوَ عَلَىٰ أبي الحَرَمِ مَكّيّ بن ريان الماكسيني ـ الساكن بالموصل ـ، وَحَصَلَ لَه مَعرفةٌ جَيّدَةٌ بِهِ»[4].

وَتُوفي أَبُو الحَرَم سنة ثَلاثٍ وستمائةٍ[5].

رابعاً: تَلامِيذُهُ:

إنَّ عَالماً فَاضِلاً كَابْنِ القَبيصيّ يَتّخِذُ مِنْ «إِرْبَلَ» مَكَانَ إقَامَةٍ، وَيُقرِىء

(١) انظر ترجمة ابن فضلان في التكملة ١/ ٣٣٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٣٢٠، والمختصر المحتاج اليه ١/ ٢٤٦.
(٢) بغية الوعاة ٢/ ٢٩٩.
(٣) انظر معجم الأدباء ١٩/ ١٧٢.
(٤) انظر ذيل على ذيل تاريخ بغداد ٥٥٦، ومصادر ترجمة ابن القبيصي السالفة.
(٥) ترجمة أبي الحرم في التكملة ٢/ ١١٧، ومعجم الأدباء ١٩/ ١٧١، والمختصر المحتاج اليه ٣/ ١٩٥، وانباه الرواة ٣/ ٣٢٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٩.

النَّحوَ بدَارِ الحَديثِ بِهَا لَقمِينٌ بأَن يَكُونَ لَه تَلاَمِيذٌ كُثُرٌ، غير أنّ مصادرَ ترجمتِه ـ للأسفِ الشّديدِ ـ لم تمدّنا بشيءٍ مِن ذَلِكَ عَدَا تِلميذٍ وَاحِدٍ[1] هُوَ:

أَبُو عَبدِ اللَّهِ مُحمّدُ بنُ سعيدِ بن يحيى الواسطيّ الدّبيثيّ الشّافعيّ، ولد سنة ثمان وخمسين وخمسمائة، وَسَمِعَ بواسِطَ مِن القاضِي أبي طالب محمد بن علي بن الكتّاني، وأبي البقاء هبة اللّه الكريم بن الحسن بن حبانش، وغيرهم، وَسَمِعَ ببغدَادَ من أبي الفتح عبيد اللّه بن عبد اللّه بن شاتيل، وأبي السعادات نصر اللّه بن عبد الرحمن القزاز، وغيرهما. وَأَخَذَ عَن ابْنِ القَبِيصِيّ حَيثُ قَالَ: «لَقِيتُهُ بِـ «إِرْبِلَ»[2] وكَانَ بِهَا مُقِيماً يُقرِئُ النَّحوَ بِدَارِ الحَديثِ، وَكَتَبْتُ عَنهُ لِفَضلِهِ وَصَلاَحِهِ، قَرَأتُ عَلَىٰ أبي عَبدِ اللَّهِ مُحمّدِ بن أبي الوفاء النَّحوِيّ، قُلتُ لَه: أخبرَكُم الشيخ أَبُو سعيدٍ عبد الواحد بن علي بن محمد بن حموية الصوفي النيسابوري [لَمَّا] قدمَ عليكم قافلاً من الحجّ في رِبَاطِ شَيخِ الشُّيُوخِ قراءةً عليه وأنت تَسمَعُ، فَأَقَرَّ بِهِ، قَالَ: أنَا[3] أَبُو بكرٍ وجيه بن طاهر بن محمد الشحامي، أنَا أَبُو القاسم علي بن عبد الغفار الفارسي،... عن قَتَادَةَ قَالَ: صَلَّيتُ وَرَآءَ رَسُولِ اللَّهِ ـ صلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ـ فما رأيتُ أحداً أخفَّ صلاةً مِن رَسُولِ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ـ وَلاَ أَوْجَزَ، وَلاَ أَتَمَّ منه»[4].

وَصَنَّفَ الدبيثيّ تَارِيخاً كَبِيراً لِواسِطَ، وَذَيلاً على تَاجِ الإسلاَمِ ابْنِ

---

(١) انظر وصف المخطوط الآتي، حيث جوزت أن يكون الناسخ أحد تلاميذ المؤلف، والله أعلم.

(٢) لم أجد له ذكرا في تاريخ اربل لابن المستوفي الذي حققه سامي الصقار.

(٣) قوله «أنا» اختصار لكلمة «حدثنا» في عرف المحدثين.

(٤) انظر ذيل على ذيل تاريخ بغداد مخطوط ٥٥٧.

السَّمعاني في تاريخ بَغدَادَ، وَمِنهُ نَقلتُ، وَتُوفِي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في سَنَةِ سَبعٍ وَثَلاثِينَ وَستّمـائَةٍ[1].

خامساً: آراءُ العُلماءِ فِيهِ:

اشْتهرَ مُحمّدُ بْنُ أَبي الوفاءِ النحويّ بالفَضلِ وَالصَّلاحِ، وَحِفْظِ كِتَابِ اللَّهِ الكَرِيمِ بقراءاتِهِ المتعدّدةِ، وَكَانت له معرفةٌ جَيّدةٌ بالنّحو، قَالَ عنهُ تلمِيذُه المؤرّخُ ابنُ الدبيثيّ: «حَافِظٌ لِلقُرآنِ المجيدِ، قَدْ قَرأَ بالقراءاتِ عَلَى جَمَاعةٍ من الشيُوخِ، وَقَرأَ النّحوَ على أبي الحرمِ مكي بن ريان الماكسيني الساكن بالموصل، وَحَصَلَ لَه مَعرِفةٌ جيدةٌ بِهِ. . .، لقيتُهُ بإربلَ وكَانَ بِهَا مقيماً يقرىء النّحوَ بِدَارِ الحَدِيثِ، وَكتبتُ عَنهُ لِفَضْلِهِ وَصَلاحِهِ»[2].

وَقَالَ عَنهُ السّيُوطِيُّ ـ نقلاً عن تاريخ إربل ـ: «كَانَ أَدِيباً فَاضِلاً، دَمَثَ الأَخلاَقِ، حسنَ العِشْرَةِ. . .، وَمِن كَلاَمِهِ: الإنسَانُ مَعْذُورٌ فِيمَا لاَ بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَإِذَا سَكَتَ ذُو الحَاجَةِ فَمَن يَنْطِقُ بِهَا عَنْهُ»[3].

سادساً: شِعرُهُ:

رَوَى السّيُوطِيُّ ثَلاَثَةَ أبيَاتٍ من شعره في أَحدِ الوزرآءِ، ولم أتمكن من معرفة هذا الوزير، والغَالِبُ أنّه هُوَ الَّذِي صَنَّفَ لَهُ هَذَا الكِتَابَ ـ الَّذِي بَينَ أيدِيْنَا ـ كَمَا يَظهَرَ من مُقدّمتِهِ، يقُولُ السّيوطيُّ[4]: «وَمِن شعرِهِ:

---

(١) انظر ترجمته في التكملة ٣/٥٢٨، وطبقات الشافعية للأسنوي ١/٥٤١، والوافي بالوفيات ٣/١٠٢، وطبقات القراء ٢/١٤٥، وطبقات الحفاظ ٤٩٦، وتاريخ إربل لابن المستوفي ١/١٩٤.

(٢) انظر ذيل على ذيل تاريخ بغداد مخطوط ٥٥٦.

(٣) انظر بغية الوعاة ١/٢٦٠.

(٤) انظر المرجع نفسه.

قُلْ لِلوَزِيرِ وَخَيرُ القَولِ أَصْدَقُهُ
مَاذَا التَّتَيُّمُ وَالأَحْشَاءُ تَضطَرِمُ
هَذَا تَواضُعُكَ المَشْهُورُ عَنْ صِفَةٍ
قَدْ صِرتَ مِنْ أَجلِهِ بِالكِبْرِ تُتَّهَمُ
قَعَدتَ عَنْ أَمَلِ الرَّاجِي وَقُلْتَ لَهُ
هَذَا وُثُوبٌ عَلَى الطُّلَّابِ لاَ لَهُمُ

سابعاً: وَفَاتُهُ:

لَم تمدّنَا مصادِرُ ترجمتِهِ بِسَنةِ وَفَاتِهِ ـ رَحِمَه اللَّهُ ـ لاَ بالتَصريح ولا بالتلميح، وَإِنَّمَا قَالَ السيوطي: «كَانَ موجُوداً سَنَةَ عَشرٍ وَستمائة»(1)، وَقَال ابنُ المستوفي في ترجمة أبي عبد الله محمد بن الدبيثي: «قدِمَ إربلَ في ذِي القعدَة من سَنة إحْدَى عشرة وستمائة، وَلَم يكُن قد وَرَدَهَا قَبلُ. . . ، وَسَمِعَ عَن مَشَايِخِهَا»(2)، وَنَحنُ عَرفْنَا في مَبحثِ «تَلاَميذِه» أنَّ ابنَ الدّبيثي أخذ عن ابن القَبيصيّ عِندَمَا قَدِمَ إرْبل حَيثُ قَالَ: «ولَقِيتُهُ بإربِلَ، وَكَانَ بِهَا مُقِيماً يُقرىء النَّحو بدَارِ الحَديثِ، وَكَتَبتُ عَنهُ لِفَضلِهِ وَصَلاَحِهِ»(3)، وَبِهَذَا يَتَّضِحُ لَنَا أَنَّ ابنَ القَبِيصيّ كَانَ حَيًّا سنة ٦١١هـ، أَمَّا مَا بَعدَ ذَلِكَ فَلاَ نَعلَمُهُ على وجه اليقين وإن كنت أميل إلى أن وفاته لا تتجاوز ٦٢٠هـ رحمه الله.

ثامناً: مؤلّفاتُهُ:

لَمْ أَجِدْ في مَصَادِرِ تَرجَمةِ ابنِ القَبِيصيّ ـ التي وَقفتُ عَلَيهَا ـ ذِكْراً لمؤلّفاته، ولكنّني عَثرتُ عَلَى كِتَابَينِ من مؤلّفَاتِهِ في أثنَاءِ زِيَارتي للمكتَبةِ

---

(1) انظر بغية الوعاة ١/ ٢٦٠.
(2) تاريخ إربل ١/١٩٤.
(3) ذيل على ذيل تاريخ بغداد ٥٥٧.

السّليمَانيّةِ باستِانبُولِ ـ المحرُوسَةِ ـ فِي صَيفِ عَام (١٤٠٧) للهجرة النبويّة، ضِمن كُنُوزِ مَكتَبةٍ لاَ لهْ لِي، وَهُمَا:

الأولُ: كِتَابُ الهَادِي في الإعرَابِ إلى طُرُقِ الصُّوابِ، وَهُو الكِتَابُ الّذي بينَ أيدِينَا الآنَ.

الثاني: التَّتِمّةُ فِي التّصريفِ، وَهُوَ جزءٌ مكمّلٌ لِكتَابِ النّحوِ السَّابِقِ، وَقد قُمتُ ـ وَلِلّهِ الحَمدُ وَالمِنّةُ ـ بتحقيقِهِ أيضاً، فَأَرجُو اللّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَرَى النُّورَ قَرِيباً.

وَالحقُّ أنّني رَأيتُ ـ مُؤَخّراً ـ الدكتُورَ رمضَانَ ششن قَد ذَكَرَهُمَا في كِتَابِهِ نَوادرِ المخطُوطَاتِ العربيّةِ فِي مكتَبَاتِ تُركيَا[1].

تَاسعاً: كِتَابُ «الهَادِي فِي الإعرَابِ إلَى طُرُقِ الصَّوَابِ» تَوثِيقٌ وَتَعْرِيفٌ:

أ ـ تَوثِيقُ اسْمِ الكِتَابِ:

قَد ذُكِرَ اسمُ الكِتَابِ صَرِيحاً على صفحة العُنْوَانِ، وفي مُقدّمة الكِتَابِ، وَفِي الخَاتمةِ، قَالَ المؤلّفُ في مُقدمتِهِ: «وَوَسَمَهُ [أي المؤلف] بالهَادِي في الإعرَاب إلىٰ طُرقِ الصّواب»، وَقَال في الخاتمة: «نَجزَ كِتَابُ الهَادِي فِي الإعراب إلى طُرُقِ الصُّوابِ».

ب ـ نِسْبَةُ الكِتَابِ إلَىٰ ابْنِ القُبيصِيّ:

إذَا كُنتُ لَمْ أجِدْ في مَظَانّ ترجمةِ ابن القَبيصي ـ التي وَقفتُ عَلَيهَا ـ ذِكراً لمؤلّفَاتِه، كَمَا سلفَ بِه البَيَانُ، فإنَّ ذَلِك لاَ يعني بالضّرُورةِ أنّه لَم يُصنّف

---

(١) ينظر المجلد الأول ١٤٧ فما بعدها.

أيّ كِتَاب، وَالسَّببُ يَسِيرٌ جدًّا، وَهُوَ أن كُتبَ التَّراجِم وَالأنسَابِ التي لاَ تَزَالُ مجهُولَةً أو محفُوظَة في زوايا مكتباتِ العَالَمِ أكْثَرُ بِكَثِيرٍ مِمَّا حُقِّقَ وَنُشِرَ، وَمِمَّا يَجعلُني أطمئِنّ إلى أنَّ هَذَا الكِتابَ لابن القَبِيصي لاَ لِغَيرِهِ أمورٌ:

أوّلاً: أنَّ اسْمَ المؤلّفَ مذكورٌ في مقدمة الكِتَاب، وإليك نَصَّهُ: «قَالَ الفَقِيرُ إلَى رَحمةِ اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ بْنُ أبِي الوَفَاءِ ابْنِ أحْمَدَ المَوْصِليُّ النَّحوِيُّ، المعرُوفُ بابْنِ القَبِيصيِّ....».

ثانياً: أنّني لَمْ أرَ مَن نَسَبَهُ إلَىٰ غَيرِهِ، أوْ تَشَكَّكَ فِي نسبتِهِ إلَيهِ.

ثالثاً: أنَّ الَّذِي نَسَخَ هَذَا الكِتابَ، وَالكِتَابَ الَّذي بَعدَهُ أيضاً سَنَةَ (٦٢٢هـ) قَد نَسَبَهُمَا إلَيهِ، وَهِيَ ـ كَمَا تَرى ـ نسبَةٌ مُتَقَدِّمَةٌ لَهَا دورها المهمّ في تَوثِيقِ نِسبَةِ الكِتَابِ إلى صَاحِبِهِ مَتَىٰ مَا أحْسَنَّا الظَّنَّ بِـذَلِكَ النَّاسِخِ، وَهُـوَ الأصْلُ.

جـ ـ نُبذَةٌ مختصرةٌ عن الكِتَابِ:

الكِتَابُ الذي بين أيدينا كتابٌ مختصرٌ في النّحو العربيّ، ألَّفَهُ صَاحِبُهُ عَلَىٰ إثرِ طَلَبٍ مِنْ إحْدَى الشَّخصيّاتِ المُتَميِّزةِ في عَصرهِ، وَالمُحِبَّةِ لِهَـذَا الفَنّ، قَالَ في المقدمة: «أمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ... فإنَّ الأوامِرَ المولويَّةَ المالِكِيَّةَ العادِلِيَّةَ السّلطَانِيَّةَ المَلَكِيَّةَ المُظَفَّرِيَّةَ... بَرَزتْ إلَىٰ عَبـدِ إحْسانِهَـا، وَغَذي طَوْلِهَا وامتنَانِهَا بتَأليفِ كِتَابٍ في الإعـرَابِ جَامـعٍ لأكثرِ الأبـوابِ، فَامتَثَـلَ العَبْدُ...، وَجَمَعَ في هذا المُختَصرِ من أصُـولِ النّحو وَنُكَتِـهِ مَا لاَ غَنَـاءَ لِطَالب هذا الفنّ عَنْ معرفتِهِ...، فَمَن تأمَّلَ اصُولَه، وَرَاجَعَ فصُولَه وَقفَ بِهِ عَلَىٰ سَمْتِ كَلاَمِ العَرَبِ، واستَغْنَىٰ بِهِ عَن كَثِيرٍ من مُطوَّلاَتِ الكُتُبِ».

فَكَان هَذَا الكِتَابُ في (٢٩) باباً، بدأهَا بِبَابٍ في «معرفة ذَوَاتِ الكَلِمِ

في الانقسام، وَالفَرق بين القَوْلِ وَالكَلام»، وَخَتَمَهَا بِبَابٍ في «الْـوَقْفِ»، وَيَتفرّعُ من هَذِه الأبوابِ فصولٌ عديدةٌ اقتضَاهَا سِياقُ الحَدِيثِ.

وَعَلَىٰ الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الكِتَابَ قَدْ جَمَعَ بَينَ دَفَّتَيْهِ، مِنْ أُصُولِ النَّحْوِ وَنُكَتِهِ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ إِلاَّ أَنَّ مُؤَلِّفَهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِذِكْرِ مَصَادِرِهِ الَّتي اسْتَقَىٰ مِنْهَا مَادَّةَ الْكِتَابِ، غَيرَ أَنَّ الَّذِي لاَ مِرْيَةَ فِيهِ أَنَّ كِتَابَ سِيبَوَيهِ كَانَ بَيْنَ نَاظِرَيْهِ، وَتَحْتَ يَدَيهِ، يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ كَثْرَةُ النُّقُولِ عَنهِ، وَالاسْتِشْهَادُ بِشَواهِدِهِ، كَمَا أَنَّهُ يَغْلِبُ عَلَىٰ ظَنِّي أَنَّهُ أَفَادَ مِنْ كِتَابِ «اللُّمَعِ» لابنِ جِنِّي، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ الاتِّفَاقِ بَينَهُمَا فِي أُسْلُوبِ الْعَرْضِ، وَضَرْبِ الأمْثِلَةِ.

وَلِلإِنْصَافِ أَقُولُ: إِنَّ هَذَا الكِتَـابَ يَمْتَازُ عَنْ كِتَـابِ «اللُّمَعِ» بِشَيْئَيْنِ مُهِمَّيْنِ، هُمَا:

أ ـ أَنَّ ابْنَ جِنِّي قَدْ مَزَجَ بَينَ النَّحْوِ وَالصَّرفِ فِي كِتَابِهِ، فِي حِينِ ذَهَبَ ابْنُ الْقَبِيصيِّ إِلَىٰ عَزْلِ الصَّرفِ في كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ.

ب ـ أَنَّ كَثِيراً مِنَ الأَبْوَابِ النَّحوِيَّةِ الَّتِي عَالَجَهَا ابْنُ جنّي فِي: «اللّمَع» مُقْتَضَبَةٌ مُوجَزَةٌ نَجِدُهَا عِنْدَ ابْنِ الْقَبِيصيِّ بِصُورَةٍ أَوْسَعَ وَأَتَمَّ، وَقَدْ يَكُونُ ـ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ ـ الْعَكْسُ صَحِيحاً.

وَلِهَذَا الارْتِبَاطِ الْوَثِيقِ بَينَ الكِتَابَينِ حَاوَلْتُ أَنْ أَرْبُطَ بَيْنَهُمَا بِالإِحَالةِ، أَوْ بِالإِضَافَةِ الْيَسِيرَةِ فِي تَعْلِيقَاتِي؛ لأَنَّ أَحَدَهُمَا ـ فِي نَظَرِي ـ يُكَمِّلُ الآخَرَ.

عَاشِراً: وَصْفُ الْمَخْطُوطِ:

اعتَمَدْتُ فِي تَحْقِيقِ هَذَا المخطُوطِ عَلَىٰ نُسخَةٍ فَـرِيدَةٍ ـ فِيمَـا أَعْلَمُ ـ عَثرتُ عَلَيهَا بِمكتبةٍ لاَ لهُ لِي فِي الْمَكْتَبَةِ السُّلَيمَانِيَّةِ في اسْتَانبُول ـ المحرُوسَةِ ـ

تَحتَ رقم ١/٣٤٨٨، وهـو الجزءُ الأوَّلُ مِنْ جُزأيْنِ صَنَّفَهُمَا أبُـو عَبدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أبِي الوفـآءِ فِي النَّحوِ وَالصَّرفِ، وَلَكِنَّهُ عَزلَ النَّحوَ عَنِ الصَّرفِ، فَكَانَ الصَّرفُ تَحتَ رقم ٢/٣٤٨٨[١].

تَقعُ هَذه النُّسخَةُ في (٥٤) لَوحةً، في كُلِّ صَفْحَةٍ خَمْسَةَ عَشَرَ سَطراً، يَتَراوح كلُّ سَطرٍ منها مَا بين ثَماني كلمَاتٍ وَسَبع كَلِمَاتٍ، وَهْيَ بقلمٍ نسخي ممتازٍ واضحٍ جدًّا ـ عَدَا بَعضِ كَلمَاتٍ في المُقدِّمَةِ تَآكَلَتْ بَعْضُ حُـرُوفِهَا فَصَعُبَت عليَّ قِرَاءتُهَا ـ وَقَد ضُبِطَ النَّص بالشَّكلِ فِي مُجْمَلِهِ، نَسَخَها لِنَفسِهِ أبُو عَبـد اللَّهِ بن أبي الفَضلِ بن مُحَمَّـد الدَّخْـوَارِ المزدقَـاني، وَذَكَر فِي نِهَـايـةِ الجُـزءِ الثَّاني الخاصِّ بالصَّرفِ تَارِيخَ النَّسخِ فَقَال: «وَافَقَ الفَـرَاغُ مِن نَسخِهِ فِي العَشْرِ الأول من رمضَانَ من سنة اثنتين وعشرين وستمائة».

وَجَاءَ عَلَىَ هَامش بَعضِ لوحَاتِهَا مَا يُفِيد أنَّها نسخةٌ مُقَابلة على نسخةٍ أُخرَى، حَيثُ كَثُرَتْ كَلِمةُ «بَلَغَ» الدَّالةُ على المُقَابَلةِ بِهَامِشِ هذه النُّسخَةِ الوحِيدَةِ، وَمِن الجَائز أن يكُونَ الناسِخُ قد قَابلَهَا على نسخةِ المؤلِّفِ، كَمَا أنَّه من الجَائزِ ـ أيضـاً ـ أن يَكُونَ النَّـاسِخُ أَحَـدَ تَلاميـذِ المؤلِّف محمد بن أبي الوفـآءِ؛ لأن تَارِيخَ النَّسخِ قَرِيبٌ جدًّا من حَيَاةِ المؤلِّفِ، إذْ علمنَا أنَّ المؤلفَ كَانَ مَوجُوداً سنة إحدى عشرة وستمائة، ولم نعلم سنة وفاته، فَرُبَّمَا امتدت به الحَيَاةُ إلىَ مَا بعد تَاريخ نَسخِ هذين الكِتَابَين، فَإن صَحَّ هَذَان الافتراضَانِ فإنَّ النُّسخَـةَ تَزدَادُ قِيمَـةً عَلى قِيمتهَا العلميـة، وبِالتَّـالي تكُونُ جـديرةً بـالنَّشـر وَالتَّحقيقِ.

وَقَد حَملت اللَّوحةُ الأُولى فهرسَ الكِتَاب، وَعُنـوَانَهُ فَقَط، وَجـاء في

---

(١) وهو تحتَ الطبع الآن.

أعلى اللوحة ١ /ب ما نصه «اللَّهُ حَسْبِي، مِن كُتُبِ أبي بكر بن رستم احمد الشْرواني».

يَبْدَأُ هَذَا المخطُوطُ بِمَا يَلِي: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ الثِّقَةُ، قَالَ الفَقِيرُ إِلَىٰ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَىٰ مُحَمَّدُ بنُ أبي الوَفَـاءِ بن أَحمَـدَ المَوصِلِيّ النَّحويّ، المعرُوفُ بابن القَيِيصيّ... أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ...، وَالصَّلاة عَلَىٰ خَيرِ بَرِيَّتِهِ مُحَمَّدٍ...، فإنَّ الأوامِرَ المولوية... بَرَزتْ إِلَى عَبدِ إِحسَانِهَا... بِتَـأليفِ كِتَابٍ فِي الإعـرَابِ جَامِعٍ لأكثَرِ الابْـوَابِ فَـامْتَثَـلَ العَبـدُ محتُـومَ إشارتِهَا...، وَجَمَعَ فِي هَذَا المُختَصَرِ مِنْ أصُولِ النَحوِ وَنُكَتِهِ مَا لَا غَنَـاءَ لِـطَالبِ هَذَا الفَنّ عَن معـرفتِه، وَوَسَمْـتُهُ بـالهَـادِي فِي الإعـرَابِ إلى طُـرُقِ الصَّوابِ».

وَيَنتَهِي بِقولِهِ: «فإِن قَالَ: رَأَيتُ عَبدَ اللَّهِ، قُلت: مَنْ عَبْدُ اللَّهِ؟ بالرَّفعِ لَا غَيرُ. تَجَزَ كِتَابُ الهَادِي فِي الإعرَابِ إلى طُرُقِ الصَّوَابِ، وَيَتلُوهُ - إن شَـاءَ اللَّهُ - كِتَابُ التَّتِمَّة، وَالحَمدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّىٰ اللَّهُ عَلَىٰ سيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَسلَّمَ، وَشَرَّفَ، وَكَرَّمَ».

حادي عشر: كلمة أخيرة:

لَمَّا كَانَ الغَرَضُ مِن تَحقيقِ كُتُبِ التّرَاثِ هُوَ إِخْرَاجُهَا فِي صُورةٍ أَقْرَب مَا تَكُونُ إلى الصُّورةِ التي أرَادَهَا المُؤلِّفُ، فَإِنِّي لَم آلُ جُهْداً فِي تَحقِيقِ هَذَا الكِتَابِ وَإِخْراجِهِ بالصُّورَةِ التي يُرِيدُهَا مُؤَلِّفه، وَلَا أرَى حَاجَةً إلَىٰ ذِكرِ مَا بَذَلتُهُ مِن جُهدٍ وَوَقْتٍ، فَهَذَا مِمَّا تفرضُـهُ أمانَةُ العِلْمِ، وَلَا أرَىٰ - كَذَلِكَ - دَاعِياً إلَىٰ ذكر مَنْهَجِي فِي تَحقيقِ هَذَا الكِتَابِ، فَهَذَا شَيءٌ سَيَرَاهُ القَارِىءُ فِي تَعلِيقَاتِي وَتَحْقِيقَاتِي بِهَامِشِ الكِتَابِ، وَلَكِنَّنِي فِي الحَقِيقَة حَرِصتُ كُلَّ الحِرْصِ عَلَىٰ

تَحقيقِهِ وَفْقَ مَناهِجِ التَّحقيقِ وَالتَّوثِيقِ المتَعَارَف عَلَيْهَا.

وَاللَّهَ أَسْأَلُ أن يَجعَلَ هَذَا العَمَلَ خَالِصاً لِوَجهِهِ الكَرِيمِ، وَأَن يَنفَعَ بِهِ، وَأَن يَغفِرَ لمؤلِّفِ هَذَا الكِتَابِ وَنَاسِخِهِ وَقَارِئِـهِ وَمُحَقِّقِهِ، إِنَّـهُ عَلَىٰ كِلِّ شيءٍ قَدِيرٌ.

المحقّق

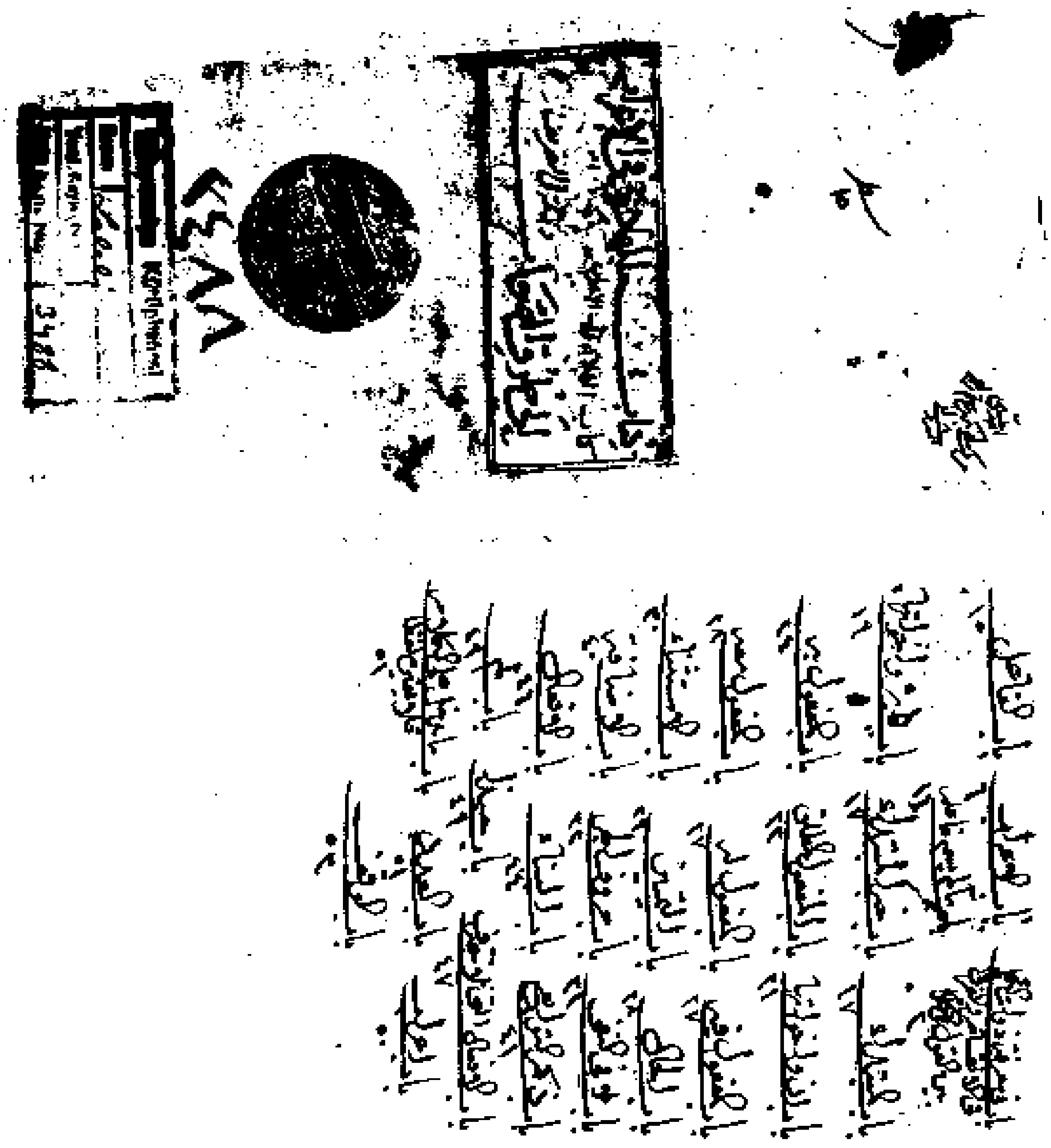
***

القسم الثاني

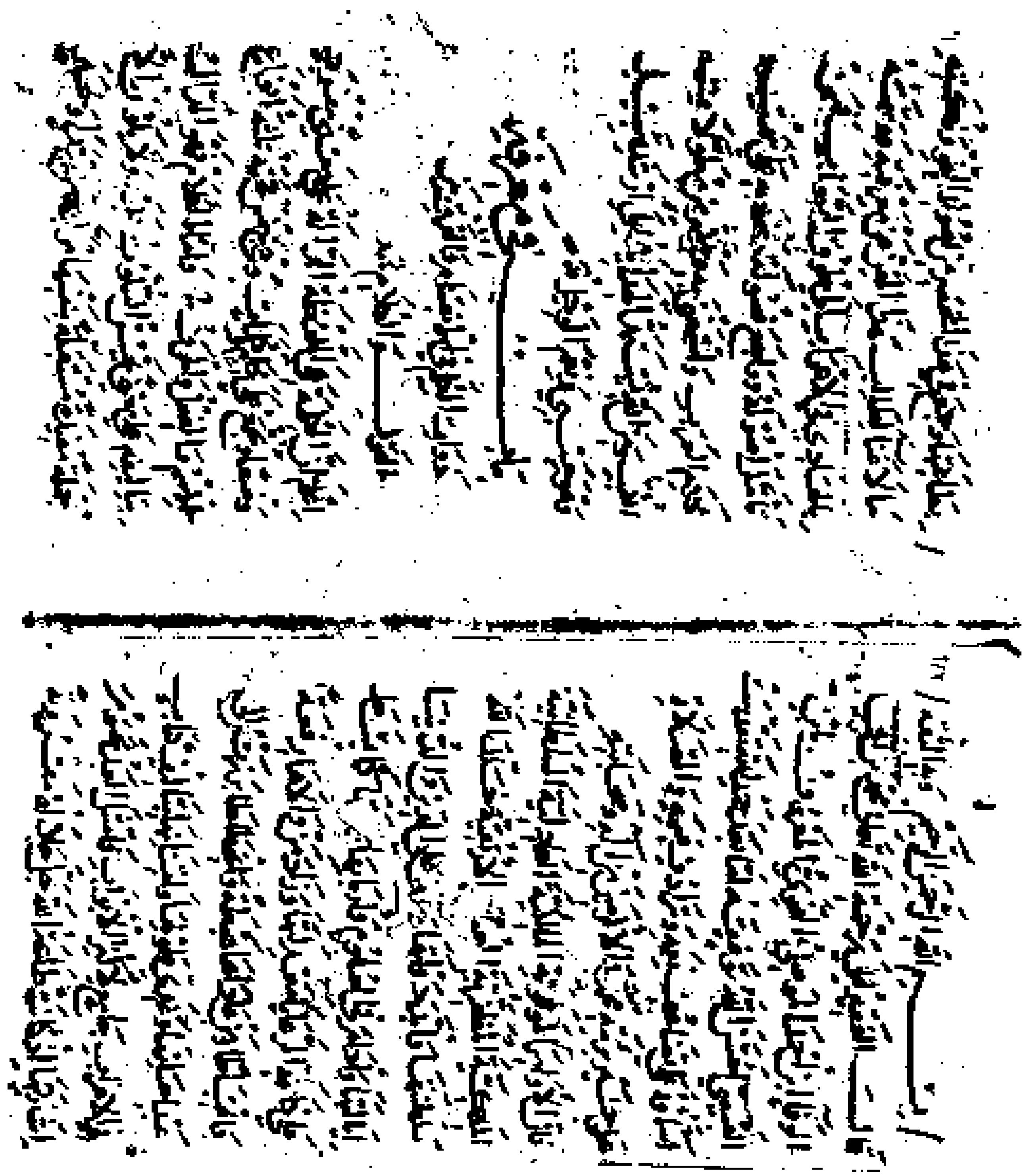
تحقيق كتاب

الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب

للأديب الفاضل محمد بن أبي الوفاء
ابن أحمد الموصلي المعروف بابن القبيصي

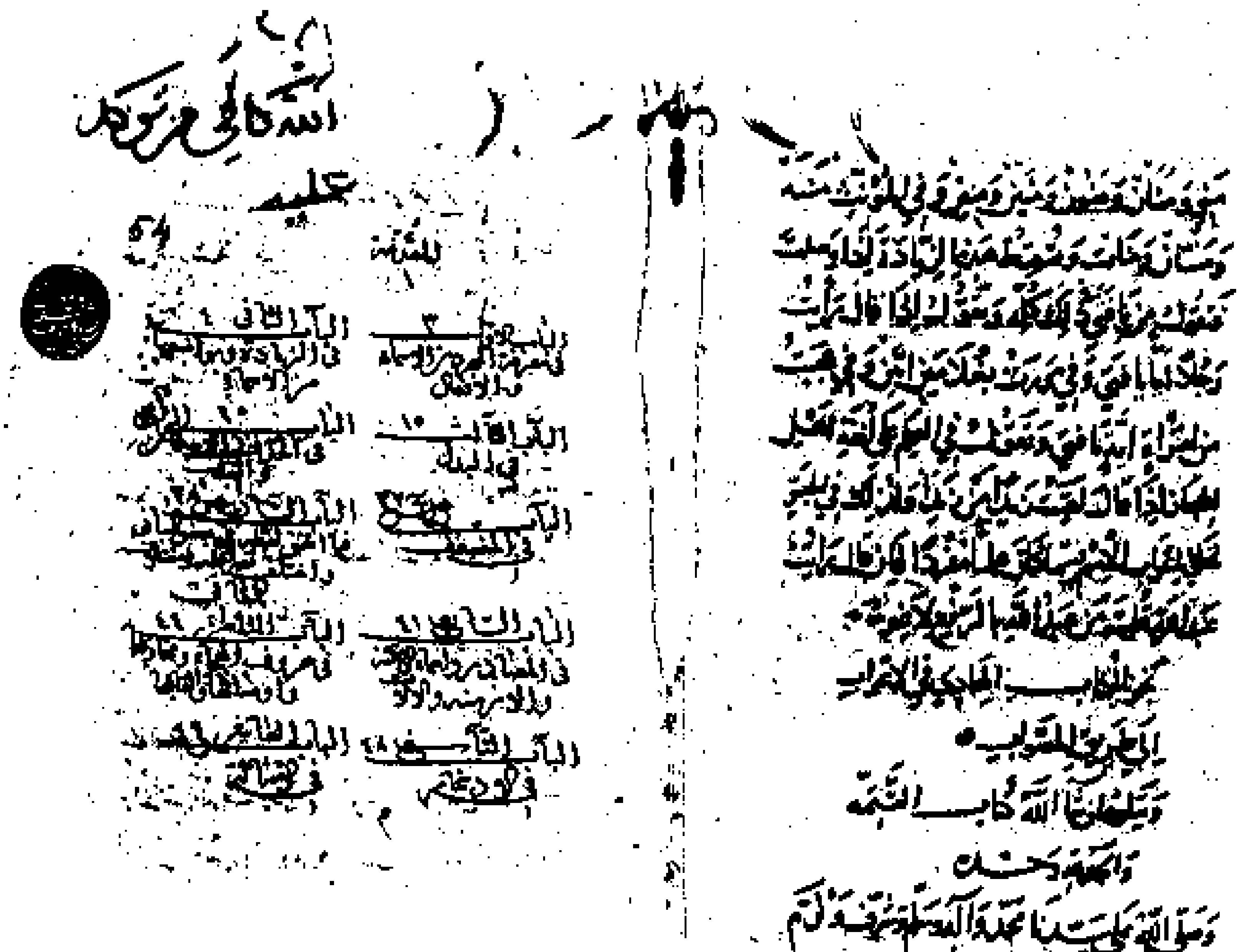


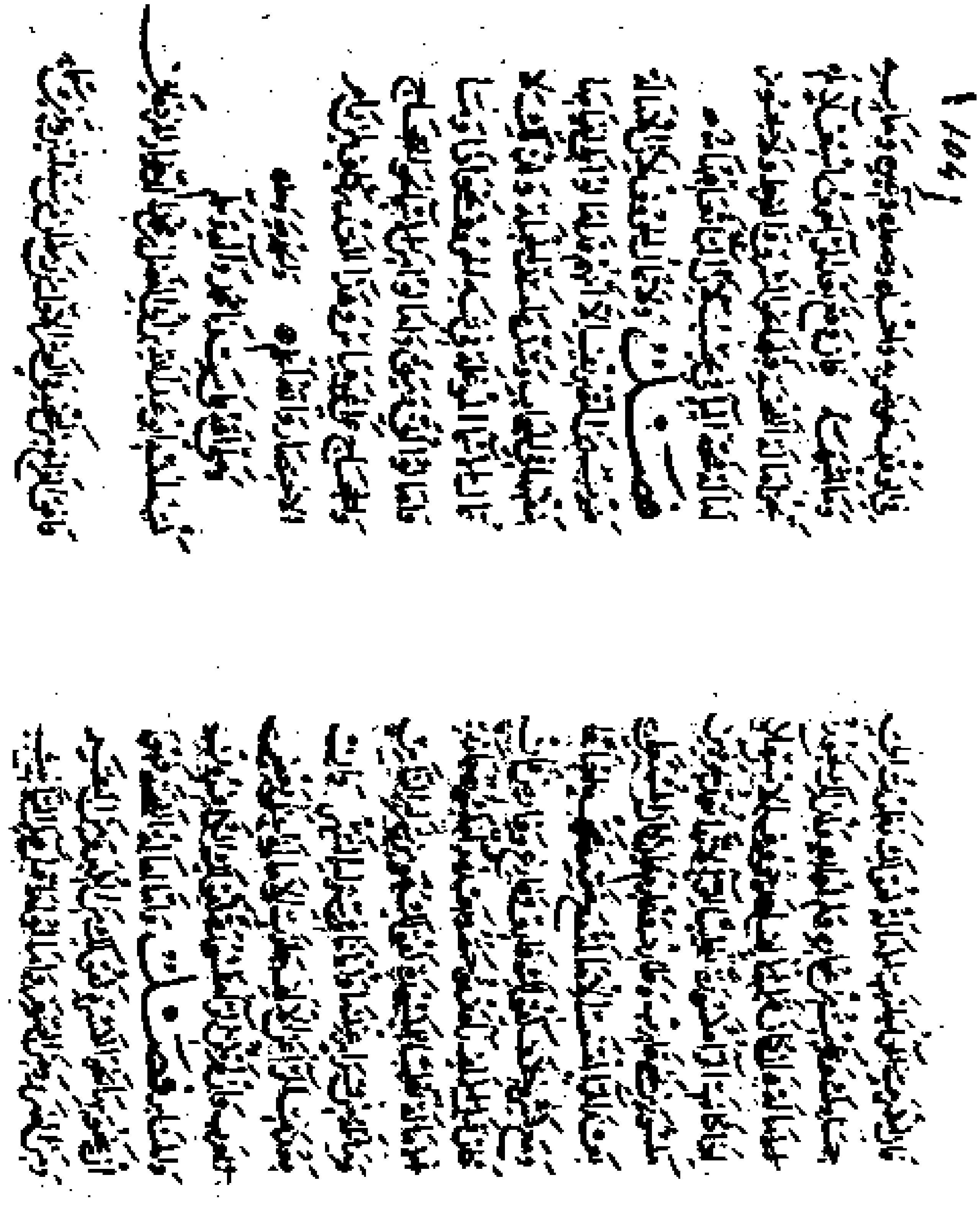
صفحة العنوان



الصفحة الأولى

بداية المخطوط





مقدمة الكتاب

/بسم الله الرحمٰن الرحيم ٢/أ
وبه نستعين

قَالَ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْوَفَاءِ ابْنِ أَحْمَدَ الْمَوصِلِيُّ النَّحوِيُّ المَعْرُوفُ بِابْنِ الْقَبِيصِيِّ ـ أَحْسَنَ اللَّهُ تَوفِيقَهُ ـ : أَمَّا بَعْـدَ حَمْدِ اللَّهِ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ عَلَى تَضَاعُفِ نِعَمِهِ، وَتَرَادُفِ قِسَمِهِ، وَالصَّلاةِ عَلَى خَيْرِ بَرِيَّتِهِ مُحَمَّدٍ، وَالأَكْرَمِينَ مِنْ آلِهِ وَصَحَابَتِهِ:

فَإِنَّ الأَوَامِرَ الْمَولَوِيَّـةَ الْمَالِكِيَّـةَ العَادِلِيَّـةَ السُّلطَانِيَّةَ المَلِكِيَّـةَ المُـظَفَّرِيَّـةَ (الْمُـ)(١) الأُرْتُقِيَّـةَ(٢) ـ خَلَّدَ اللَّهُ سَلْطَنَتَهَـا ـ وَأَبَّـدَ دَوْلَتَهَـا،

---

(١) لم يظهر من هذه الكلمة الا ما أثبته من حروف وضبط، ولعلها «المعزية»، أو «الغزية»، أو ما أشبه ذلك.

وقد ساق المؤلف بعض الكلمات المنسوبة إلى أوصاف تذكر عادة كالقاب للملوك أو القادة العسكريين، أو بعض المدنيين ممن ينسبون إلى السلطان أو الملك من قادة ووزراء وكبار رجال الدولة، وكل هذه الالقاب لا يمكن أن تحدد صاحبها أو تقطع بمن أشاد به المؤلف في مقدمته لهذا الكتاب.

انظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ٦/٥ ـ ١٧٠، والتعريفات بمصطلحات صبح الأعشى إعداد محمد قنديل البقلي.

(٢) أما بالنسبة للدولة الأرتقية فهي ثلاثة فروع:

١ ـ فرع بحصن كيفائم بآمد، وحكم من سنة ٤٩٥ هـ حتى ٦٢٩ هـ.

=

(وَأَبْقى)(١) عَلَى الدِّينِ وَالدُّنيَا إِيَالَتَها(٢)، وأَدَامَ فِي العُلُومِ وَأَربَابِهَا (رَايَتَهَا)(١) كَمَا بَسطَ عَلَى كَافَّةِ الرَّعَايَا مَعْدِلَتَهَا، وَزَادَ مَنْ وَالاَهَـا رِفْعَةً وَاغْتِبَـاطًا، وَمَنْ عَادَاهَا هَبْطَةً وَانْحِطَاطاً ـ بَرَزَتْ إِلَى عَبْدِ إِحْسَانِهَا، وَغَذِيِّ طَوْلِهَا(٣) وَامْتِنَانِهَا بتَأْلِيفِ كِتَابٍ فِي الإِعْرَابِ جَامِعٍ لِأَكْثَرِ الأَبْوَابِ، فَامْتَثَلَ العَبْدُ مَحْتُومَ إِشَارَتِهَا: إِذْ كَانَتْ طَاعَةُ اللَّهِ جَلَّ جَلاَلُه مَقْرُونَةً/ بِطَاعَتِهَا(٤)، وَجَمَعَ فِي هَذَا المُخْتَصَرِ ٢/ب
مِنْ أُصُولِ النَّحوِ مَا لاَ غَنَاءَ لِطَالِبِ هَذَا الفَنِّ عَن مَعرِفَتِه، وَوَسَمَهُ بِـ «الهَادِي فِي الإِعْـرَابِ إِلَى طُرُقِ الصَّـوَابِ»، فَمَن تَأَمَّـلَ أُصُولَـهُ، وَرَاجَـعَ فُصُـولَـهُ (وَقَفَ)(٥) بِهِ على سَمْتِ(٦) كَلاَمِ العَرَبِ، واسْتَغْنَى بِهِ عَن كَثيرٍ مِن مُطَوَّلاتِ الكُتُبِ، وَمِنَ اللَّهِ تُسْتَمَدُّ الهِدَايَةُ إِلى أَرْشَدِ سَبِيلٍ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

***

= ٢ ـ فرع بخرتبرت، وحكم من سنة ٥٨١ هـ حتى ٦٢٠ هـ.
٣ ـ فرع ماردين، وحكم هذا من سنة ٥٠٢هـ حتى ٨٠٩هـ.
ويلاحظ أن تاريخ هذه الدولة يتضمن تاريخ حياة مؤلفنا القبيصي ـ رحمه الله ـ انظر: الدولة الأرتقية في معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي للمستشرق زامباور، أخرجه د/زكي محمد حسن بك، وحسن احمد محمود ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

(١) كلمة غير واضحة في الأصل ولعلها كما اثبت.
(٢) الإيالة: السياسة، يقال آل عليهم أولاً وإيالاً وإيالةً أيّ ولي. «اللسان «أول»
(٣) غذي طولها أي ربيب فضلها، والطول: الفضل. أساس البلاغة (طول).
(٤) يشير إلى قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وأولي الأمر منكم﴾.
(٥) كلمة غير واضحة في الأصل، ولعل الصواب ما أثبت.
(٦) السمت: الطرق.

بَابٌ فِي مَعرِفَةِ
ذَوَاتِ الكَلِمِ فِي الانقسَامِ وَالفَرقِ بَينَ القَوْلِ وَالكَلاَمِ

[الكَلِمَــــةُ]:

اعْلَمْ أَنَّ الكَلِمَةَ : هِيَ اللَّفظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنىً مُفْرَدٍ[1] وَضْعاً، وَتُجْمَعُ عَلَى «كَلِمٍ»، وَ «كَلِمَاتٍ»، وَهِيَ جِنْسٌ تَحْتَهُ ثَلاَثَةُ أَنْوَاعٍ :.

الاسْمُ، وَالفِعْلُ، وَالْحَرْفُ.

[الفَرقُ بَينَ القَولِ والكَلاَمِ]:

وأَمَّا الكَلاَمُ فَهُوَ الدَّالُّ بِتَأْلِيفِهِ عَلَى مَعْنىً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ. وَلاَ يكُونُ إلاَّ جُملَةً مُفِيدَةً مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا مُركَّبَةً مِن مُبْتَدإٍ وَخَبرٍ، /أَوْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ، ٣/أ
وَالْقَولُ أَعَمُّ مِنَ الكَلاَمِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْطَلِقُ عَلَى المُفِيدِ وَغَيرِ المُفِيدِ، وَالْكَلاَمُ أَخصُّ مِنْهُ؛ لأَنَّهُ لاَ يَتَنَاوَلُ إلاَّ المُفِيدَ وَحْدَهُ.

[عَلاَمَاتُ الاسْمِ]:

أمَّا الاسْمُ فَلَهُ علاَمَاتٌ، وَحَدٌّ، وَاشْتِقَاقٌ، أمَّا عَلاَمَاتُهُ فَمِنْ أَوَّلِهِ كَالألِفِ وَاللاَّم في قَولِكَ: الرَّجُلُ، وَالْغُلاَمُ، وَحُرُوفِ الجَرّ كَقولِكَ: مِنْ زَيْدٍ، وَإِلَى عَمْرٍو، وَمَرَرتُ بِجَعْفَرٍ، وَحُرُوفِ النِّدَاءِ نَحْوَ: يَا رَجُلُ، وَيَا عَبْدَ اللّهِ، وَمِنْ

(١) تباينت عبارات النحويين في حد الكلمة، فانظر تفصيل ذلك في الهمع ١/٣، وشرح اللمحة البدرية ١/٢٠٠، والمفصل ٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٨.

وَسَطِهِ نَحو ياء التَّصْغِيرِ في رُجَيْلٍ، وثُوَيْبٍ، وَأَلِفِ التَّكْسِيرِ نَحْوَ رِجَالٍ، وَغِلمَانٍ، وَمِنْ آخِرِهِ كَالتَّنوِينِ في رَجُلٍ، وَفَرسٍ، وَصَهٍ، وَمَهٍ[1]، وَالإضَافَةِ في قَولِكَ: غُلَامُ زَيدٍ، وَصَاحِبُ الْقَوْمِ، وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ في قولكَ: زَيدَانِ، وَزَيدُونَ، وَمُسلِمَانِ، وَمُسلِمُونَ، وَمِنْ خَواصِّ الاسْمِ أيضاً جَوَازُ الإخْبَارِ عَنْهُ كَقولِكَ: الْعِلْمُ حَسَنٌ، وَالْجَهْلُ قَبِيحٌ، وَالسُّلْطَانُ عَادِلٌ.

٣/ب «إذَا»[2] اسْمٌ مَبْنِيٌّ، وَهْوَ[3] ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ / ؛ لأَنَّهُ يُضَافُ إِلى الجُمْلَةِ في قَولِكَ: آتِيكَ إذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، تَقدِيرُهُ: وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

وَ «إذْ»[4] اسْمٌ مَبْنِيٌّ أيضاً، وَهْوَ ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، كَقولِكَ: لَقِيتُكَ إذ سَارَ الأَمِيرُ.

«كَيْفَ»[5] اسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتحِ، وَهْوَ سُؤالٌ عَنْ حَالٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ اسمٌ إِبْدَالُ الاسْمِ الصَّرِيحِ مِنهُ في قَولِكَ: كَيْفَ زَيدٌ؟ أَصَالِحٌ؟ فَأَصَالِحٌ بَدَلٌ مِنْ «كَيْفَ»، وَلاَ يُبْدَلُ الاسْمُ إلاَّ مِنَ الاسْمِ.

---

(١) التنوين اللاحق لرجل وفرس يسمى تنوين التمكين، لأنهما اسمان معربان، أما اللاحق لِصَهٍ وَمَهٍ فيسمى تنوين التنكير، لأنهما اسمان مبنيان، فرقاً بين معرفتهما ونكرتهما.

(٢) انظر مغني اللبيب ١٢٠، والجنى الداني ٣٦٧.

(٣) درج المؤلف على سكون الهاء من «هو» و «هي» اذا كان قبل الهاء واو، أو فاء، أو لام، وهي لغة يقصد بها التخفيف، وقد قرأ بها أبو عمرو والكسائي رحمهما الله.
انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ١/٢٣٤.

(٤) انظر مغني اللبيب ١١١، والجنى الداني ١٨٥.

(٥) انظر مغني اللبيب ٢٧٠، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ١٢٩، وابن يعيش ٤/١٠٩.

«مَنْ»[1] اسمٌ مَبنيٌّ ؛ لأنَّهُ يتَّصِلُ بِهَا حَرفُ الْجَرِّ، كَقَولِكَ: بِمَنْ مَرَرْتَ؟ وَلَهَا أَربعَةُ مَعَانٍ:

ـ تَكُونُ بِمَعنَى «الَّذِي»، كَقَولِكَ: جَاءَنِي مَنْ جَاءَكَ.

ـ وَتَكُونُ اسْتِفهَامِيَّةً كَقولِكَ: مَنْ عِندَكَ؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّ إِنْسَانٍ عِنْدَكَ؟ وَتَخْتَصُّ بِمَنْ يَعْقِلُ.

ـ وَشَرْطِيَّةً، كَقولِكَ: مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ.

ـ وَتَكُونُ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً كَقَولِ الشَّاعِرِ:

١ ـ رُبَّ مَـــنْ أَنْـضَـــجْـــتُ غَـيْـظاً صَـــدْرَهُ
قَـدْ تَـمَـنَّـى لِـيَ مَـوْتـاً لَـمْ يُـطَعْ[2]

أَيْ رُبَّ إِنْسَانٍ، وَكَقَولِ الآخرِ:

٢ ـ /رُبَّ مَـــنْ تَـغْـتَـنِـيـهِ حَـالِـي وَهْـوَ لاَ يَـجْـرِي بِبَـالِـي[3] ١/٤

[حَدُّ الاسْمِ ، وَاشْتِقَاقُهُ]:

وَأَمَّـا حَدُّ الاسْمِ : فَهُـوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِـهِ مُجَرَّدٍ مِنْ زَمَانٍ مَخْصُوصٍ.

وَأَمَّا اشْتِقَاقُهُ فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ[4] ـ وَهُوَ الْعُلُوُّ ـ ؛ لأَنَّ الاسْمَ سَمَا عَلَى الْفِعْلِ وَالحَرفِ، بِكَونِهِ يُخْبَرُ بِهِ، وَيُخْبَرُ عَنْهُ كَقولِكَ: اللَّهُ إِلَهُنَا، وَإِلَهُنَا

---

(١) انظر مغني اللبيب ٤٣١.

(٢) قائل البيت سويد بن أبي كاهل اليشكري. ينظر خزانة الأدب ١٢٣/٦، وشرح شواهد المغني ٧٤٠، والمفضليات ١٩٨.

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الاسم مشتق من الوسم، وهو العلامة.

انظر الانصاف ٦، المسألة الأولى، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٣٢ المسألة الرابعة.

اللَّهُ، وَالفِعْلُ يُخْبَرُ بِهِ، وَلاَ يُخْبَرُ عَنْهُ كقَولِكَ: خَرَجَ بَكْرٌ، وَالْحَرفُ لاَ يُخْبَرُ بِهِ وَلاَ عَنْهُ، وَلِهذَا ـ أَيضاً ـ تَقَدَّمَ الاسْمُ عَلَيهِمَا في الرُّتْبَةِ، وَالأَصْلُ فِيهِ «سِمْوٌ» إلَّا أنَّ العَرَبَ حَذَفَتِ الْوَاوَ مِنْ آخِرِهِ تَخْفِيفاً، وَجَعَلَتِ الهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ عِوَضاً عن المَحْذُوفِ مِنْ آخِرِهِ، وَفِيهِ خَمْسُ لُغَاتٍ: اِسْمٌ، وَأُسْمٌ، وَسِمٌ، وَسُمٌ، وَسُمًى عَلَى وَزْنِ «هُدًى» كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

٣ ـ وَاللَّهُ اسْمَاكَ سُمًى مُبَارَكَا[١].

[أَنْوَاعُ الاسْمِ]:

وَالاسْمُ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنْهَا: النَّكِرَةُ، وَالْمَعرِفَةُ، وَالْعَلَمُ، وَالْجِنْسُ، وَالْمُظْهَرُ، وَالْمُضْمَرُ، وَالصَّحِيحُ، وَالْمُعْتَلُّ، وَالْمُفْرَدُ، وَالْمُضَافُ.

٤/ب فَالنَّكِرَةُ: / مَا لاَ تَدُلُّ عَلَى وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَنَحوِهِمَا.

وَالْمَعْرِفَةُ: مَا دَلَّتْ عَلَى شَيءٍ بِعَيْنِهِ كَزَيدٍ وَجَعْفَرٍ، وَمَا أَشْبَهَهُمَا فِي التَّعْرِيفِ.

وَأَمَّا العَلَمُ: فَمَا عُلِّقَ مِنَ الأسمَاءِ الظَّاهِرةِ عَلَى وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ نحو: مُحَمَّدٍ، وَأَبِي عَبدِ اللَّهِ، وَزَيدِ قُفَّةَ، وَتَأَبَّطَ شَرّاً، وَهِنْدٍ، وَأُمِّ كُلْثُوم[٢].

وَأَمَّا الْجِنْسُ: فَمَا عُلِّقَ عَلَى شَيءٍ وَعَلَى مَا أَشْبَهَهُ كَرَجُلٍ، وَفَرَسٍ، وَأَسَدٍ، وَثَوْرٍ، وَعِلْمٍ، وَجَهْلٍ، وَنَحوِ ذَلِكَ.

---

(١) البيت من مشطور الرجز، وقائله أبو خالد القناني.
ينظر: ابن يعيش ١/٢٤، والانصاف ١/١٥، وأوضح المسالك ١/٢٥، والتصريح ١/٥٤، والعيني ١/١٥٤.

(٢) ذكر المؤلف أن العلم يأتي اسماً وكنيةً ولقباً، وينقسم إلى مذكر ومؤنث، وقد تظهر عليه حركات الاعراب، وقد يحكى كما في «تأبط شرا».

وأَمَّا المُظْهَرُ: فَهُوَ مَادَلَّ بِظَاهِرِهِ وَإِعْرَابِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِهِ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا الْمُضْمَرُ: فَمَا كَانَ كِنَايَةً عَنِ الظَّاهِرِ نحو: أَنَا، وَأَنْتَ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَنَحْنُ.

وَأَمَّا الصَّحِيحُ: فَمَا لَمْ يَكُن آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، وَحُرُوفُ العِلَّةِ ثَلاَثَةٌ: الْأَلِفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ[1]، وَالْمُعْتَلُّ: مَا آخِرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ مِثْلُ: الْقَاضِي، وَالدَّاعِي، وَعَصاً، وَرَحىً، وَحُبْلَى، وَسَكْرَى.

وأَمَّا الْمُفْرَدُ: فَمَا لَيْسَ مُضَافاً إِلَيهِ نَحْوَ: غُلَامٍ، وَكِتَابٍ، وَنَحوِهِمَا.

/وَأَمَّا الْمُضَافُ: فَمَا أُضِيفَ إِلَى غَيرِهِ نَحْوَ: غُلَامُ الْأَمِيرِ، وَكِتَابُ اللَّهِ، ٥/أ
وَعَلَامَةُ الإِضَافَةِ إِسْقَاطُ التَّنْوِينِ مِنَ الأَوَّلِ، وَجَرُّ الثَّانِي بِالإِضَافَةِ، وَسَيأتِي ذَلِكَ مُسْتَقْصىً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[عَلاَمَاتُ الفِعْلِ، وَأَقْسَامُهُ، وَحَدُّهُ، وَاشْتِقَاقُهُ]

وَأَمَّا الفِعْلُ فَلَهُ عَلاَمَاتٌ، وَحَدٌّ، وَاشْتِقَاقٌ، أَمَّا عَلاَمَاتُهُ فَمِنْ أَوَّلِهِ مِثْلُ: قَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَحُرُوفِ الْجَزْمِ نَحْوَ: قَدْ ضَرَبَ، وَسَيَرْكَبُ، وَسَوْفَ يَنْطَلِقُ، وَلَمْ يَخْرُجْ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمِنْ آخِرِهِ مِثْلُ: تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ نَحْوَ: قَامَتْ، وَجَلَسَتْ، وَنِعْمَتْ، وَبِئْسَتْ، وَلَيْسَتْ[2]، وَمِثْلُ اتِّصَالِ ضَمِيرِ

---

(١) وذلك إذا كانت الحركات التي قبلها من جنسها.

(٢) يقرر المؤلف من أول وهلة بأن «نعم، وبئس، وليس» أفعال، وذلك لاتصال تاء التأنيث بها، وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين خلافاً للكوفيين الذين يرون أن «نعم، وبئس» اسمان، وخلافا لمن زعم من أن «ليس» حرف.

ينظر الانصاف ١/٩٧ المسألة (١٤)، وشرح الكافية ٢/٢٩٦، ٣١١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٧٤، ٣٠٨.

الفَاعِلِ بِهِ نَحْوَ التَّاءِ فِي قُمْتُ، وقُمْتَ، وَالأَلِفِ فِي قَامَا، وَالْوَاوِ فِي قَامُوا، وَالنُّونِ فِي قَولِكَ: قُمْنَ، وَخَرَجْنَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَقَدْ يُسْنَدُ الفِعْلُ إِلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ كَقَولِكَ فِي الأَمْرِ: قُمْ، وَاضْرِبْ، وَانْطَلِقْ، تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ، وَكَذلِكَ فِي النَّهْيِ كَقَولِكَ: لَا تَضْرِبْ، وَلَا تَسْتَخْرِجْ، الْمُرَادُ «أَنْتَ».

٥/ب وَمِنْ عَلَامَاتِ/ الفِعْلِ أَيضاً التَّصَرُّفُ، وَهُوَ التَّنَقُّلُ مِن صِيغَةٍ إِلَى صِيغَةٍ، وَمِن زَمَانٍ إِلَى زَمَانٍ، كَقَولِكَ فِي المَاضِي: ضَرَبَ، وَفِي الحَاضِرِ: يَضْرِبُ، وَفِي المُسْتَقْبَلِ: سَيَضْرِبُ، وَفِي الأَمْرِ: اضْرِبْ، وَفِي النَّهْيِ: لَا تَضْرِبْ. وَالفِعْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

ـ مَفْتُوحُ الآخِرِ، وَهُوَ المَاضِي خَاصَّةً نَحْوَ: ضَرَبَ، وَانْطَلَقَ، وَدَحْرَجَ، وَاسْتَخْرَجَ، وَهَذَا الفِعْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ.

ـ وَمُعْرَبٌ، وَهُوَ مَا تَعَاقَبَ عَلَى أَوَّلِهِ الزَّوَائِدُ الأَرْبَعُ: أَفْعَلُ، وَنَفْعَلُ، وَتَفْعَلُ، وَيَفْعَلُ، وَيُسَمَّى مُضَارِعاً، لأَنَّه ضَارَعَ الأَسْمَاءَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَكُونُ شَائِعاً بَيْنَ الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ، وَيَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِأَحَدِهِمَا تَقُولُ: يَفْعَلُ، وَهُوَ فِي الفِعْلِ، وَيَفْعَلُ غَداً، فَإِذَا دَخَلَتْ فِي أَوَّلِهِ السِّينُ أَوْ سَوْفَ اخْتَصَّ بِالمُسْتَقْبَلِ كَقَولِكَ: سَيَفْعَلُ غَداً، كَمَا يَكُونُ الاسْمُ شَائِعاً وَيَتَخَصَّصُ تَقُولُ: رَجُلٌ، فَيَصْلُحُ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيهِ لَامَ تَعْرِيفِ الْعَهْدِ
٦/أ فَقُلْتَ: الرَّجُلُ، دَلَّ عَلى واحدٍ/ بِعَيْنِهِ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ[1]: الْمَوقُوفُ الآخِرِ، وَهُوَ فِعْلُ الأَمْرِ لِلْمُخَاطَبِ مَالَمْ يَكُنْ

---

(١) من أقسام الفعل.

فِي أَوَّلِهِ حَرْفُ مُضَارَعَةٍ نَحْو: اجْلِسْ، وَاذْهَبْ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

[حَـدُّ الفِعْـلِ]

وَأَمَّا حَدُّ الفِعْلِ: فَمَا أُسْنِدَ إِلَىٰ فَاعِلٍ مُقَدَّماً عَلَيْهِ لَفْظاً وَتَقْدِيراً، وَقِيلَ: مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مَخْصُوصٍ[1].

وَاشْتِقَاقُ الفِعْلِ مِنَ الافْتِعَالِ، وَهُوَ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الوُجُودِ، وَالفِعْلُ أَعَمُّ مِنَ الْعَمَلِ، لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى مَا فِيهِ كُلْفَةٌ وَاعْتِمَالٌ، وَعَلَى مَالَيْسَ فِيهِ كُلْفَةٌ وَعِلَاجٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَهُم يُسْئَلُونَ﴾[2]، وَالْعَمَلُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا فِيهِ عِلَاجٌ.

[عَلَامَةُ الحَرْفِ، وَحَدُّهُ]

وَأَمَّا الْحَرْفُ فَمَا لَا يَحْسُنُ فِيهِ عَلَامَاتُ الْأَسْمَاءِ، وَلَا عَلَامَاتُ الْأَفْعَالِ، نَحْوَ: هَلْ، وَبَلْ، وَقَدْ، وَمِنْ، وَعَنْ، وَحَتَّى، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَحَدُّ الحَرْفِ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي غَيْرِهِ[3]، وَإِنَّمَا سُمِّيَ حَرْفاً؛ لأَنَّهُ لَايَقَعُ فِي الْكَلَامِ إِلَّا طَرَفاً، وَطَرَفُ كُلِّ شَيْءٍ حَرْفُهُ، وَقِيلَ: سُمِّيَ حَرْفاً تَشْبِيهاً لَهُ بِقَوْلِهِم: نَاقَةٌ/ حَرْفٌ، إِذَا كَانَتْ ضَامِرَةً، أَوْ قَوِيَّةً عَلَى السَّيْرِ[4]. ٦/ب

---

(١) انظر حد الفعل والاختلاف فيه إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٧، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٣٩ المسألة الخامسة.

(٢) سورة الأنبياء٢٣.

(٣) هذا ما ذهب اليه الزجاجي في الجمل١، ثم تعقبه ابن السيد البطليوسي في اصلاح الخلل ٢٧ حيث قال: «هذا الحد غير صحيح عند التأمل، حتى يزاد فيه، ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة... لأن من الاسماء ما معناه في غيره نحو أسماء الاستفهام، وأسماء المجازاة..» وانتصر ابن يعيش ٨/٢ ـ ٣ للزجاجي وأثبت أن هذه الأسماء تدل على معنى في نفسها بحكم الاسمية.

(٤) انظر العباب الزاخر ٩٠ (حرف الفاء)، واللسان (حرف).

بَـابُ الإعْـــرابِ

إِعْلَمْ أَنَّ الإِعْرَابَ مَعْنىً يَحُلُّ فِي الْكَلِمَةِ فَتَصِيرُ بِهِ مُعْرَبَةً، وَهُوَ اخْتِلاَفُ آخِرِ الْكَلِمَةِ لاخْتِلاَفِ الْعَامِلِ[1]، وَأَصْلُ الإِعْـرَابِ: الْبَيَانُ، يُقَـالُ: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ حُجَّتِهِ: إِذَا أَبَانَ عَنْهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: «وَالثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا»[2]، أَيْ يُبَيِّنُ، وَأَلْقَابُهُ أَرْبَعَةٌ:

رَفْعٌ وَنَصْبٌ، يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الأَسماءُ الْمُتَمَكِّنَةُ، والأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ.

وَجَرٌّ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالأَسْماءِ، لأَنَّهُ لاَ يَكُونُ إِلاَّ بِـالإِضَافَـةِ، وَحُرُوفِ الجَرِّ، وَهُمَا مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمآءِ.

وَجَزْمٌ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالأَفْعَالِ؛ لِثِقَلِهَا.

وَأَمَّـا الْمُعْرَبُ مِنَ الكَلِمِ فَصِنْفَـانِ، وَهُمَـا الاسْـمُ الْمُتَمَكِّنُ، وَالفِعْـلُ الْمُضَـارِعُ. فَالاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ هُوَ الَّذِي لَمْ يُشَابِهِ الْحَـرْفَ وَلَم يَتَضَمَّنْ مَعْنَاهُ كَرَجُلٍ وَامْـرَأَةٍ، وَمَا أَشْبَهَهُمَـا، فَهَذَا يُعْـرَبُ بالـرَّفعِ، وَالنَّصبِ، والجَـرِّ، تَقُولُ:

---

(١) وذهب بعض النحاة إلى أن الاعراب أمر لفظي، وهو الأثر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمات، قال ابن مالك في التسهيل ٧: «الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»، وانظر التبيين ١٦٧ المسألة (١٢).

(٢) ورد الحديث في مسند الإمام احمد بن حنبل ٤/١٩٢ عن عدي ابن عدي الكندي عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ «الثيب تعرب عن نفسها بلسانها، والبكر رضاها صمتها». وانظر الجمل ٢٦١.

هَذَا/ رجُلٌ، وَرأيتُ رجُلاً، وَمَررتُ برجُلٍ، فَضَمَّةُ اللاّمِ عَـلامَةٌ لِلرَّفـعِ، ١/٧
وَفَتْحَتُهَا عَلاَمَةٌ لِلنَّصْبِ، وَكَسْرَتُهَا عَلاَمَةٌ لِلْجَرِّ.

وَالأَصْلُ فِي الأسماءِ الإِعْرَابُ(١)، لِدَلاَلَتِهَا بِاللَّفظِ الْوَاحِدِ عَلَى الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ في التَعَجُّبِ: مَا أَحْسَنَ زَيداً! بِفَتحِ النُّونِ ونَصْبِ زَيدٍ، وَتقُولُ فِي نَفْيِ الإِحْسَانِ: مَا أَحْسَنَ زَيدٌ، وَتقُولُ فِي الاستفهَامِ: مَا أَحْسَنُ زَيدٍ؟ بِرَفعِ «النُّونِ» وَجَرِّ «زَيدٍ» بالإِضَافَةِ، فَلَولاَ الإِعْرَابُ لَمَا عُرِفَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي.

وَأَمَّا الفِعْلُ المُضَارِعُ فَهُوَ الْمُشَابِهُ لِلاسْمِ، وَإِعرَابُ الأَفْعَالِ فَرْعٌ(٢)؛ لأَنَّهَا مَحمُولةٌ عَلَى الأسماءِ في الإِعْرَابِ بِسَبَبِ المُضَارَعَةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ يَدخُلُ عَلَيهَا لاَمُ التَّوكِيدِ فَتقُولُ: إِنَّ زَيداً لَيَضْرِبُ، كَمَا تَقُولُ: إِنَّهُ لَضَارِبٌ، وَهَذِهِ اللاَّمُ مِنْ خَواصِّ الأسماءِ؛ لأَنَّهَا لاَمُ الابْتِدَاءِ، وَالابْتِدَاءُ مُخْتَصٌّ بالأسماءِ.

وَإِعْرَابُ الفِعْلِ المُضَارِعِ رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَزْمٌ، كَقَولِكَ: هُوَ يَضرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ.

٧/ب وَحَرفُ الإِعْرَابِ/ مِنَ الْكَلِمَةِ المُعرَبَةِ آخِرُهَا، كَالرَّاءِ مِنْ «جَعْفَرٍ» وَالباءِ مِنْ «يَضْرِبُ».

---

(١) قال ابن عقيل في شرحه على الالفية ١/٣٧: «مذهب البصريين أن الاعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون الى ان الاعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، ونقل ضياء الدين بن العلج في «البسيط» أن بعض النحويين ذهب إلى أن الاعراب أصل في الأفعال، فرع في الأسماء.

(٢) انظر المصدر السابق.

فَصْــلٌ

وَاعْلَمْ أنَّ أَصْـلَ ٱلإِعْرَابِ أَن يَكُـونَ بِالحَـرَكَـاتِ الثَّـلاثِ الَّتِي هِيَ: الضَّمَّـةُ، وَالفَتْحَةُ، وَالكَسْـرَةُ، إِلاَّ أَنَّ العَرَبَ قَـدِ اسْتَنَابَتِ الحُـرُوفَ مَكَـانَ الحَرَكَاتِ تَوَسُّعاً فِي الكَلَامِ، وَتِلْكَ الحُرُوفُ أَرْبَعَةٌ وَهِيَ: الألِفُ، وَالوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالنُّونُ، وَالَّذِي يُعْرَبُ بِهَذِهِ الحُرُوفِ مِنَ الْكَلَامِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

النَّوعُ ٱلأوَّلُ ـ ٱلأَسْمَاءُ السِّتَّةُ الْمُعْتَلَّةُ المُضَافَةُ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَحَمُوكَ، وَأَخُوكَ، وَهَنُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ، فَمَتَىٰ أَضَفْتَ هَذِهِ الأَسْمَآءَ إِلَىٰ اسْمٍ ظَاهِرٍ أو مُضْمَرٍ ـ إِلاَّ أَن يَكُونَ ضَمِيرَ مُتَكَلِّمٍ ـ وَلَمْ تَكُنْ مُصَغَّرَةً وَلاَ مَجْمُوعَةً[1] أَعْرَبْتَهَا فِي الرَّفْعِ بِالْوَاوِ، وَفِي النَّصْبِ بِالأَلِفِ، وَفِي الْجَرِّ بِاليَآءِ، فَتَقُولُ فِي الرَّفْعِ: هَذَا أَبُو زَيْدٍ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهُ[2]، وَهَنُوهُ، وَفُـوهُ، وَذُو مَالٍ، وَفِي النَّصبِ: رَأَيتُ أَبَـا زَيـدٍ، وأَخَـاهُ، وَحَمَـاهُ، وَهَنَـاهُ، وَفَـاهُ، وَذَا مَــالٍ، وفِي الجَـرِّ عَجِبْتُ

١/٨ مِن أَبِي زَيْدٍ، وَأَخِيهِ/ وَحَمِيهِ، وَهَنِيهِ، وَفِيهِ، وَذِي مَالٍ، فَالْوَاوُ حَرْفُ الإِعرَابِ وَعَلاَمَةُ الـرَّفْعِ[3]، وَالألِفُ حَـرْفُ الإعْرَابِ وَعَـلاَمَةُ النَّصبِ، وَاليَـآءُ حَرفُ

---

(١) اذا أضيفت هذه الأسماء إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، أما إذا صغرت فإنها تعرب بالحركات الظاهرة، وكذا إذا ثنيت اعربت اعراب المثنى، وإذا جمعت ـ أعني جمع تكسير ـ أعربت بالحركات، وكذا لو لم تضف فانها تعرب بالحركات، كما سيأتي بيانه ان شاء اللّٰه.

(٢) جاء بالهامش حاشية تقول: «كان ينبغي أن يضيف الحم الى ضمير المؤنثة خاصة»، وهذا منه على أن «الحم» أقارب الزوجة فقط، ولكن الحم قد يطلق على أقارب الزوج أيضاً. انظر شرح اللمحة البدرية ١/٢٥٩.

(٣) هذا مذهب البصريين في إعراب الأسماء الستة، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنها معربة من مكانين، حروف المد وحركات ما قبلها.

انظر الانصاف ١٧ المسألة الثانية، والتبيين ١٩٤ المسألة (٢٠)، وأسرار العربية ٤٣، والهمع ١/٣٨.

الإِعْرَابِ وَعَلَامَةُ الجَرِّ، فَإِنْ أَضَفْتَهَا إِلَى نَفْسِكَ ـ وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ـ كَانَتْ بِالْيَاءِ(١) فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثِ كَقَوْلِكَ: هَذَا أَبِي وَأَخِي، وَحَمِي، وَهَنِي، وَفِيَّ، وَأَكْرَمْتُ أَبِي، وَأَخِي، وَحَمِي، وَهَنِي، وَفِيَّ، وَكَذَلِكَ فِي حَالِ الجَرِّ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هَذَا فَمِي، وَفَتَحْتُ فَمِي، وَنَطَقْتُ بِفَمِي، فَجَعَلْتَ المِيمَ بَدَلاً مِنَ الوَاوِ المَحْذُوفَةِ مِنَ الأَصْلِ(٢)، وَأَمَّا وذُو وَحْدَهَا فَإِنَّمَا أُتِيَ بِهَا وُصْلَةً إِلَى صِفَةِ النَّكِرَةِ بِالأَجْنَاسِ، فَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى ظَاهِرِ اسْمٍ لِلْجِنْسِ كَقَوْلِكَ: هَذَا رَجُلٌ ذُو مَالٍ، وَذُو خَيْلٍ، وَذُو خَيْرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ، وَقَدْ اسْتُضْعِفَ قَوْلُهُمْ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى ذَوِيهِ»(٣)، لإِضَافَتِهَا إِلَى الْمُضْمَرِ، وَمَا أُفْرِدَ مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ أَو صُغِّرَ أَوْ جُمِعَ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ
كَقَوْلِكَ: هَذَا أَبٌ، وَرَأَيْتُ أَباً، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ، وَهَذَا أُخَيُّ زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ/ أُخَيَّهُ، ٨/ب
وَمَرَرْتُ بِأُخَيِّهِ، وَكَذَلِكَ هَؤُلَاءِ إِخْوَتُهُ وَرَأَيْتُ إِخْوَتَهُ وَمَرَرْتُ بِإِخْوَتِهِ.

النَّوْعُ الثَّانِي ـ التَّثْنِيَةُ، وَهِيَ ضَمُّ مُفْرَدٍ إِلَى مِثْلِهِ، تَكُونُ فِي الرَّفْعِ بِالأَلِفِ، وَفِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ بِالْيَاءِ تقولُ: قَامَ الزَّيْدَانِ، وَالرَّجُلَانِ، وَالمَرْأَتَانِ فَالأَلف حرف الإِعْرَابِ، وَعَلَامة التَّثْنِيَة، وعلامة الرَّفْعِ، وَتَقُولُ في الجَرِّ: مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ، والرَّجُلَيْنِ، والمَرْأَتَيْنِ، وَتَحْمِلُ النَّصْبَ عَلَى لَفْظِ الْجَرِّ فَتَقُولُ: رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ، وَالرَّجُلَيْنِ، وَالْمَرْأَتَيْنِ، فَتَكُونُ الْيَاءُ حَرْفَ الإِعْرَابِ،

---

(١) في الهامش حاشية تقول: «وصوابه أن يقول: كانت محذوفة الأواخر».

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٦٥، وشرح الكافية ١/٢٨، وابن يعيش ١/٥٣، وابن الشجري ٢/٤٠، وانما أبدلوا من الواو الميم، لاتفاقهما في الخروج من الشفتين، ونص بعضهم على أن اضافته مع الميم قليلة.

(٣) انظر هذا الدعاء في شرح المقدمة المحسبة ١/١٢٤، وابن يعيش ١/٥٣، وشرح اللمحة البدرية ١/٢٥٩، ووجه الضعف فيه أن الضمير فيه لا يعود إلى اسم جنس.

وَعَلاَمَةَ التَّثْنِيَةِ، وَعَلاَمَةَ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ(١)، وَنُونُ الْمُثَنَّى مَكْسُورَةٌ أَبَداً، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ(٢)، وَهِيَ عِوَضٌ مِمَّا مُنِعَ الاسْمُ الْوَاحِدُ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ(٣)، وَتَسْقُطُ فِي الإِضَافَةِ سُقُوطَ التَّنْوِينِ، كَقَوْلِكَ: ذَهَبَ غُلاَمَا زَيْدٍ، وَخَرَجَ أَخَوَاهُ، وَمَرَرْتُ بِغُلاَمَيْ زَيْدٍ وَأَخَوَيْهِ، وَكَذَٰلِكَ فِي النَّصْبِ، وَيَسْتَوِي فِي التَّثْنِيَةِ الْمُذَكَّرُ
٩/أ وَالْمُؤَنَّثُ، وَمَنْ يَعْقِلُ وَمَا لاَ يَعْقِلُ، وَمَتَى تَعَذَّرَتِ/ التَّثْنِيَةُ الصِّنَاعِيَّةُ رُجِعَ إِلَى الْعَطْفِ، لِأَنَّهُ الأَصْلُ فِيهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٤ ـ كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ ... فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ(٤)

أَرَادَ «بَيْنَ فَكَّيْهَا»، فَلَمَّا لَمْ يَسْتَقِمْ لَهُ الْوَزْنُ عَدَلَ إِلَى الْعَطْفِ، لِأَنَّهُ الأَصْلُ.

فَصْلٌ

«كِلاَ وَكِلْتَا» اسْمَانِ مُفْرَدَانِ يُؤَكَّدُ بِهِمَا الْمُثَنَّى، وَلاَ يُسْتَعْمَلاَنِ إِلاَّ مُضَافَيْنِ(٥)، فَإِنْ أُضِيفَا إِلَى مُظْهَرٍ كَانَا بِالأَلِفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، تَقُولُ: جَاءَنِي كِلاَ أَخَوَيْكَ وَكِلْتَا أُخْتَيْكَ، وَمَرَرْتُ بِكِلاَ أَخَوَيْكَ، وَكِلْتَا أُخْتَيْكَ، وَكَذَٰلِكَ فِي

---

(١) هذا هو المذهب المشهور في إعراب المثنى، وهناك مذاهب أخرى انظرها في الانصاف ٣٣ المسألة الثالثة، والتبين عن مذاهب النحويين ٢٠١ ـ ٢١٠ المسائل (٢١، ٢٢، ٢٣).

(٢) وقيل: كسرت للفصل بين حركة النون الداخلة على المثنى، وحركة النون الداخلة على الجمع.

(٣) ينظر التبيين ٢١١ المسألة (٢٤)، وابن يعيش ٤/١٤٠، والهمع ١/١٦٣ (الكويت).

(٤) نسب هذا الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٩١، ونسب في اللسان «ذبح» إلى منظور بن مرثد الأسدي.

وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٢، وأسرار العربية ٤٧، والصفوة الصفية ١٢٥، وأساس البلاغة في «ذبح»، والخزانة ٧/٤٦٨، وجمهرة اللغة ١/٩٥.

فأرة المسك: رائحته، أو وعاؤه، والسك: الحجر الضيق.

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٦٤، ٤١٣.

النَّصْبِ، وَإِنْ أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ كَانَا فِي الرَّفْعِ بِالْأَلِفِ، وَفِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ بِالْيَاءِ كَالْمُثَنَّى كَقَوْلِكَ: جَاءَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَالمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا وَكَذَلِكَ رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا وَالْمَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا؛ لِأَنَّ «كِلَا وَكِلْتَا» أَشْبَهَا «عَلَى، وَإِلَى، وَلَدَى»[1]، وَمَتَى اتَّصَلَ بِهَذِهِ مُظْهَرٌ كَانَتْ بِالْأَلِفِ كَقَوْلِكَ: عَلَى النَّاسِ / ، ٩/ب
وَإِلَى عَمْرٍو، وَلَدَى جَعْفَرٍ، وَإِنِ اتَّصَلَتْ بِمُضْمَرٍ كَانَتْ بِالْيَاءِ كَقَوْلِكَ: عَلَيْهِمْ، وَإِلَيْهِ، وَلَدَيْهِ، فَحُمِلَتْ «كِلَا وَكِلْتَا» عَلَيْهَا فِي الإِضَافَةِ.

النَّوعُ الثَّالِثُ - جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ يَكُونُ فِي الرَّفْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ الْمَفْتُوحَةِ، وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ بِالْيَاءِ المَكْسُورِ مَاقَبْلَهَا، وَالنُّون أَيضاً مَفْتُوحَة.

وَشَرْطُهُ فِي الْأَعَمِّ الْأَكْثَرِ أَنْ يَكُونَ الاسْمُ مُذَكَّراً عَلَماً يَعْقِلُ، أَوْ صِفَةً لِمَنْ يَعْقِلُ، تَقُولُ فِي الرَّفْعِ: ذَهَبَ الزَّيْدُون وَالْمُسلِمُونَ، وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ: مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدِينَ وَالْمُسلِمِينَ، فَتَكُونُ الْوَاوُ عَلَامَةَ الرفْعِ، وَالْجَمْعِ، وَالعَلَمِيَّةِ، وَالْعَقْلِيَّةِ، وَالسَّلَامَةِ، وَالْقِلَّةِ، وَتَكُونُ اليَاءُ عَلَامَةَ الْجَمْعِ، وَالْعَلَمِيَّةِ، وَالْعَقْلِيَّةِ، وَالسَّلَامَةِ، وَالْجَرِّ، وَالنَّصْبِ، وَالنَّصْبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَرِّ فِي هَذَا الْجَمْعِ كَمَا كَانَ مَحْمُولاً عَلَيهِ فِي التَّثْنِيَةِ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فِي الْجَمْعِ وَفُتِحَ فِي التَّثْنِيَةِ، لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَلِذَلِكَ فُتِحَتْ / ١٠/أ
النُّونُ فِي الْجَمْعِ، وَكُسِرَتْ فِي التَّثْنِيَةِ، وَتَسْقُطُ نُونُ الْجَمْعِ فِي الإِضَافَةِ كَمَا سَقَطَتْ نُونُ التَّثْنِيَةِ تَقُولُ: هَؤُلَاءِ مُسْلِمُو زَيدٍ، وَرَأَيْتُ صَالِحِي الْقَوْمِ، وَمَرَرْتُ بِصَالِحِيهِمْ. فَاعْرِفْهُ.

---

(١) يقصد المؤلف أن ألف «كلا وكلتا» تشبه ألف «على، وإلى، ولدى» للعلة التي ذكرها.

«فصــلٌ»

[فِي جَمعِ المُؤَنَّثِ]

وَإِنْ جَمَعْتَ الإِسْمَ المُؤَنَّثَ جَمْعَ السَّلَامَةِ زِدْتَ فِي آخِرِهِ أَلِفاً وَتَاءً، وَكَانَتِ التَّاءُ مَضْمُومَةً فِي الرَّفْعِ، وَمَكْسُورَةً فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، تَقُولُ: قَامَتِ الهِنْدَاتُ وَرَأَيْتُ الهِنْدَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْـدَاتِ، تَحْمِلُ جَمْـعَ المُؤَنَّثِ عَلَى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ اسْتِحْسَاناً، فَتَكُونُ الكَسْرَةُ فِي التَّاءِ فِي جَمْعِ التَّأْنِيثِ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ فِي جَمْعِ التَّذْكِيرِ، فَلَمَّا كَانَتِ الْيَاءُ هُنَاكَ عَلَامَةً لِلْجَرِّ وَالنَّصْبِ فَكَذَلِكَ كَسْرَةُ التَّاءِ هَا هُنَا، وَتُحْذَفُ تَـاءُ التَّأْنِيثِ مِن وَاحِـدِ هَذَا الْجَمْـعِ كَرَاهَـةَ اجْتِمَاعِ عَلَامَتَيْ تَأْنِيثٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، فَتَقُولُ فِي جَمْعِ «قَائِمَةٍ»، وَمُسْلِمَةٍ: قَـائِمَاتٌ، وَمُسْلِمَاتٌ، وَتَقُولُ فِي جَمْعِ «حُبْلَى وَسَكْرَى»: حُبْلَيَاتٌ وَسَكْرَيَاتٌ، تَقْلِبُ
١٠/ب الأَلِفَ يَـاءً، وَتَقُـولُ فِي/جَمْـعِ «طَرْفَـاءَ(١)، وَصَحْـرَاءَ»: طَـرْفَـاوَاتٌ، وَصَحْرَاوَاتٌ، تَقْلِبُ الْهَمْزَةَ وَاواً.

«فَـصْــلٌ»

[فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ]:

وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَسْلَمْ فِيهِ لَفْظُ وَاحِدِهِ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: جَمْعُ قِلَّةٍ، وَجَمْعُ كَثْرَةٍ.

[أَوْزَانُ جَمْعِ الْقِلَّةِ]:

فَأَوْزَانُ الْقِلَّةِ أَرْبَعَةٌ:

---

(١) الطرفاء: نوع من الشجر.

[الأوَّلُ] «أفْعَالٌ» مِثْلُ: أجْمَالٍ، وَأعْدَالٍ، وَأثْوَابٍ.

وَ[الثَّانِي] «أفْعُلٌ» مِثْلُ: أرْجُلٍ، وَأيْنُقٍ، وَأزْمُنٍ، فِي جَمْعِ رَجُلٍ، وَنَاقَةٍ، وَزَمَنٍ.

وَ[الثَّالِثُ] «أفْعِلَةٌ» مِثْلُ: أرْغِفَةٍ، وَأحْمِرَةٍ، وَأغْرِبَةٍ، فِي جَمْعِ رَغِيفٍ، وَحِمَارٍ، وَغُرَابٍ.

وَ[الرَّابِعُ] «فِعْلَةٌ» مِثْلُ: غِلْمَةٍ، وَصِبْيَةٍ، وَفِتْيَةٍ، فِي جَمْعِ غُلَامٍ، وَصَبِيٍّ، وَفَتًى.

وَمَا عَدَا هَذِهِ الأوْزَانُ الأرْبَعَةَ فَإنَّهُ جَمْعُ كَثْرَةٍ نَحْوَ: جِمَالٍ، وَطُلُولٍ وَدَرَاهِمَ، وَدَنَانِيرَ، وَحُمُرٍ، وَغِرْبَانٍ، وَكُثْبَانٍ، وَصِحَابٍ، وَرَكْبٍ. وَجَمْعُ الْقِلَّةِ لِلْعَشَرَةِ فَمَا دُونَهَا، وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ لِمَا زَادَ عَلَيْهَا، فَاعْرِفْ ذَلِكَ، وَقِسْ عَلَيْهِ.

[إعْرَابُ الأفْعَالِ الْخَمْسَةِ]:

النَّوْعُ الرَّابِعُ ـ مِمَّا يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ، وَهِيَ خَمْسَةُ أمْثِلَةٍ مِنَ الأفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ، وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِآخِرِهِ ضَمِيرُ الاثْنَيْنِ الْمُخَاطَبَيْنِ أوِ الغَائِبَيْنِ مِثْلُ: تَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلَانِ، / أوْضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْمُخَاطَبِينَ أوِ الْغَائِبِينَ مِثْلُ: ١١/أ
تَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ، أوْضَمِيرُ الْوَاحِدَةِ الْمُؤنَّثِ مِثْلُ تَفْعَلِينَ، فَثَبَاتُ النُّونِ فِي هَذِهِ الأمْثِلَةِ عَلَامَةٌ لِلرَّفْعِ كَقَوْلِكَ: أنْتُمَا تَذْهَبَانِ، وَهُمَا يَذْهَبَانِ، وَأنْتُمْ تَذْهَبُونَ، وَهُمْ يَذْهَبُونَ، وَأنْتِ تَذْهَبِينَ، وَحَذْفُ هَذِهِ النُّونِ عَلَامَةٌ لِلْجَزْمِ، وَالنَّصْبِ، كَقَوْلِكَ: لَمْ تَذْهَبَا، وَلَمْ تَذْهَبُوا، وَلَمْ تَذْهَبِي، وَكَذَلِكَ صُورَةُ النَّصْبِ كَقَوْلِكَ: لَنْ تَذْهَبَا، وَلَنْ تَذْهَبُوا، وَلَنْ تَذْهَبِي، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾[1]، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا هُوَ مُعْرَبٌ وَلَيْسَ لَهُ حَرْفُ

---

(١) سورة البقرة ٢٤.

إعْرَابٍ سِوَى هَذِهِ الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ.

«فَصْــلٌ»

[فِي إعْرَابِ الْمَنْقُوصِ، وَالْمَقْصُورِ، وَالْمَمْدُودِ]:

وَالْمُعْتَلُّ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَنْقُوصٌ، وَمَقْصُورٌ.

فَالْمَنْقُوصُ: كُلُّ اسْمٍ آخِرُهُ يَاءٌ خَفِيفَةٌ[1] قَبْلَهَا كَسْرَةٌ مِثْلُ: الْقَاضِي، وَالدَّاعِي، وَحُكْمُهُ سُكُونُ الْيَاءِ فِي حَالَتَيْ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ عَلَى الْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا، وَإِن لَقِيَ الْيَاءَ سَاكِنٌ حُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ/ ١١/ب كَقَوْلِكَ: هَذَا قَاضٍ يَا فَتَى، وَالقَاضِي، وَقَاضِيكُمْ[2]، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ يَا فَتَى، وَالْقَاضِي، وَقَاضِيكُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِي﴾[3]، وَتُحَرَّكُ الْيَاءَ بِالْفَتْحِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ، لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[4].

وَأَمَّا الْمَقْصُورُ: فَكُلُّ اسْمٍ آخِرُهُ أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ، وَلَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ مِنَ الْحَرَكَاتِ، لأنَّ الألِفَ لَا يُمْكِنُ تَحْرِيكُهَا بِحَالٍ، تَقُولُ: هَذِهِ عَصاً وَرَحىً، وَحُبْلَى وَبُشْرَى، وَكَذَلِكَ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، فَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الألِفِ هَمْزَةٌ فَالاسْمُ مَمْدُودٌ، وَيَجْرِي عَلَيْهِ الإِعْرَابُ كَقَوْلِكَ: هَذَا كِسَاءٌ وَعِلْبَاءٌ[5]، وَرَأَيْتُ كِسَاءً وَعِلْبَاءً، وَمَرَرْتُ بِكِسَاءٍ وَعِلْبَاءٍ، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ فِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ، وَإِنَّ

---

(١) قوله «خفيفة» احتراز من ياء النسبة المشددة.

(٢) أي هذا القاضي، وهذا قاضيكم.

(٣) سورة القمر ٦.

(٤) سورة القيامة ٢٦.

(٥) العلباء: عصب العنق، وهمزته للإلحاق بسرداح شبهت بهمزة التأنيث التي في «حمراء»، أو بالأصلية التي في «كساء» ينظر اللسان (علب ٢/ ١١٨).

سَكَنَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ جَرَى الإِعْرَابُ عَلَيْهِمَا كَمَا يَجْرِي عَلَى الصَّحِيحِ كَقَوْلِكَ: هَذَا ظَبْيٌ، وَنِحْيٌ، وَجِرْوٌ، وَحِقْوٌ[1]، وَرَأَيْتُ ظَبْياً وَنِحْياً وَجِرْواً وَحِقْواً، وَمَرَرْتُ بِظَبْيٍ وَنِحْيٍ وَجِرْوٍ وَحِقْوٍ.

«فَصْلٌ»

[فِي إِعْرَابِ الْمُنْصَرِفِ، وَغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ]

١٢/أ وَالْمُعْرَبُ/ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يَسْتَوْفِي حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ الثَّلاثَ مَعَ التَّنْوِينِ كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ وَزَيْدٍ وَبَكْرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ اسْمٍ مُنْصَرِفٍ وَيُسَمَّى الأَمْكَنَ، وَضَرْبٌ يَدْخُلُهُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَلاَ يَدْخُلُهُ الْجَرُّ مَعَ التَّنْوِينِ، وَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ مَفْتُوحاً، وَيُسَمَّى «غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ»، وَاسْمُ الْمُتَمَكِّنِ يَجْمَعُهُمَا، وَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ اجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبَانِ مِنْ أَسْبَابٍ تِسْعَةٍ، أَوْ تَكَرَّرَ وَاحِدٌ، وَهِيَ: وَزْنُ الْفِعْلِ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَوْ يَخُصُّهُ، وَالتَّعْرِيفُ فِي الأَعْلاَمِ خَاصَّةً، وَالتَّأْنِيثُ اللاَّزِمُ لَفْظاً أَوْ مَعْنىً، وَالْعَدْلُ، وَالْعُجْمَةُ، وَالْوَصْفُ، وَالأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ، وَالْجَمْعُ الَّذِي لَيْسَ عَلَى زِنَتِهِ وَاحِدٌ، وَالتَّرْكِيبُ، وَيَجْمَعُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٥ ـ أَرَى عِلَلاً لِلصَّرْفِ تِسْعاً مَوَانِعاً وَفَعْلاَنُ مِنْهَا بِالزِّيَادَةِ مَحْسُوبُ
فَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ وَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَزْنٌ وَتَرْكِيبُ[2]

---

(١) النحي: وعاء السمن. والجرو ـ بتثليث الجيم ـ: ولد الكلب والسباع.
والحقو: الازار، وقيل: الخاصرة. انظر اللسان في نحا، وجرا، وحقا على الترتيب.

(٢) هذان البيتان من نظم أبي المعالي أحمد بن الحسين بن الخباز النحوي الضرير (ت ٦٣٩ هـ) كما في شرحه على الدرة الألفية لوحة ٢٩/ب، والبيتان عنده كما يلي:
موانع ما لم ينصرف هي تسعة فعلان منها ذو الزيادة محسوب
ووزن وتأنيث ووصف وعجمة وجمع وتعريف وعدل وتركيب =

١٢٠/ب /وَجَمِيعُ مَا لَا يَنْصَرِفُ أَحَدَ عَشَرَ مِثَالاً، خَمْسَةٌ مِنْهَا لَا تَنْصَرِفُ مَعَ أَنَّهَا نَكِرَةٌ، وَسِتَّةٌ لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَتَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ(١)، فَمِنَ الأَوَّلِ مَا كَانَ وَصْفاً عَلَى مِثَالِ «أَفْعَلَ» نَحْوَ: أَحْمَرَ، وَأَسْوَدَ، وَأَبْيَضَ، وَأَحْوَلَ، وَأَعْرَجَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الأَوْصَافِ، كُلُّ ذَلِكَ لَا يَنْصَرِفُ، لِلْوَصْفِ وَوَزْنِ الفِعْلِ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسْوَدَ، وَنَظَرْتُ إِلَى ثَوْبٍ أَخْضَرَ، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَنْصَرِفْ، لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الفِعْلِ، وَإِنْ نَكَّرْتَهُ كَانَ فِي صَرْفِهِ وَتَرْكِ صَرْفِهِ خِلَافٌ بَيْنَ سِيبَوَيْهِ وَالأَخْفَشِ(٢).

الثَّانِي ـ مَا كَانَ وَصْفاً عَلَى «فَعْلَانَ» مِمَّا مُؤَنَّثُهُ «فَعْلَى» نَحْوَ: «سَكْرَانَ، وَغَضْبَانَ»، أَلَا تَرَى أَنَّ مُؤَنَّثَهُمَا «سَكْرَى، وَغَضْبَى»، فَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ لَا يَنْصَرِفُ(٣)؛ لأَنَّ الأَلِفَ وَالنُّونَ فِي آخِرِهِ أَشْبَهَتَا أَلِفَيْ التَّأْنِيثِ فِي «حَمْرَاءَ» وَبَابِهِ فِي الزِّيَادَةِ وَالعَدَدِ وَالمَحَلِّ، وَأَنَّهُ لَا يُقَالُ: سَكْرَانَةٌ، كَمَا لَا يُقَالُ: حَمْرَاءَةٌ(٤).

= والمشهور أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة كما ذكره، وجعلها الجرجاني في المقتصد ٩٦٥ ثمانية بإدخال الألف والنون في التأنيث، لكون تأثيرهما بمشابهته، والسيرافي جعلها عشرة بزيادة الألف الزائدة في نحو «أرطى» كما في هامش الكتاب ٢/٩، ١٠ بولاق، والفارسي جعلها في (الإيضاح ٣٠٠) أحَدَ عَشَرَ بزيادة الطول نحو «سراويل»، وانظر نظم هذه الموانع في الأشباه والنظائر في النحو ٤/٢٩.

(١) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٣٥.

(٢) انظر الكتاب ٢/٩٩، ٣/ ١٩٣، ١٩٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧، والمقتصد ٩٧٩، والإرشاد في النحو للكيشي لوحة ١٢٥/ب، وشرح الكافية للرضي ١/٦٧ ـ ٦٨ حيث ذهب سيبويه إلى منعه من الصرف، وخالفه الأخفش الأوسط ورأى صرفه، لأن الوصفية قد زالت بالعلمية فلما نكر لم يبق فيه إلا وزن الفعل فانصرف، لأن السبب الواحد لا يمنع من الصرف.

(٣) وقيل: الشرط في «فعلان» الصفة انتفاء «فعلانة» لا وجود «فعلى»، وهذا هو الأولى عند الرضي في شرح الكافية ١/٦١.

(٤) انظر اللمع لابن جني ٢٣٥ حيث قال: «فإن كان «فعلان» ليس له «فعلى» لم ينصرف معرفة =

١٣/أ الثَّالِثُ: / مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْوَصْفُ وَالْعَدْلُ(١)، وَذَلِكَ نَحْوَ: أُحَادَ، وَمَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَرُبَاعَ، فَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ، لِلْوَصْفِ وَأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَن وَاحِدٍ وَاحِدٍ، وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ، وَأَرْبَعَةٍ أَرْبَعَةٍ(٢)، وَمِنْ ذَلِكَ «آخَرُ»(٣)، وَ «أُخَرُ»(٤) فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ آخَرَ، وَنِسْوَةٍ أُخَرَ، لَا يَنْصَرِفُ ذَلِكَ؛ لِلْوَصْفِ، وَأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ «آخَرَ مِنْ كَذَا»(٥).

الرَّابِعُ ـ مَا فِي آخِرِهِ هَمْزَةُ تَأْنِيثٍ قَبْلَهَا أَلِفٌ زَائِدَةٌ مِثْلُ: حَمْرَاءَ، وَصَفْرَاءَ، وَأَشْيَاءَ، وَشُرَكَاءَ، وَأَصْدِقَاءَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

الخَامِسُ ـ كُلُّ جَمْعٍ لَيْسَ عَلَى زِنَتِهِ وَاحِدٌ، وَذَلِكَ كُلُّ جَمْعٍ ثَالِثُ حُرُوفِهِ أَلِفٌ بَعْدَهَا إِمَّا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ مِثْلُ: شَوَابَّ وَمَخَادَّ(٦)، أَوْ حَرْفَانِ مِثْلُ:

= حملا على باب «غضبان»، وانصرف نكرة لمخالفته إياه في أنه لا «فعلى» له. وذلك نحو: حمدان، وبكران، وكذلك كل مثال في آخره ألف ونون زائدتان لا فعلى له...»، وانظر شرح الكافية ١/٦٠، حيث بعض بني أسد يقولون: سكرانة.

(١) قال ابن جني في اللمع ٢٣٦: «معنى العدل أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر...».

(٢) ينظر الكتاب ٣/٢٢٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤، والمقتصد ٩٨٤، ١٠٠٧، وشرح الكافية ١/٤١.

(٣) آخَرُ: أفعل التفضيل من التأخير، ومعناه في الأصل أشد تأخراً، ولا يستعمل إلّا فيما هو من جنس المذكور أوّلاً، فلا يقال: جاءني زيد وحمار آخر، وقياسه إذا قطع عن الإضافة، ومن، أن يستعمل باللام، فلما خرج عن معنى التفضيل استعمل من دون لوازم أفعل التفضيل، فمنع من الصرف.

(٤) أُخَرُ: جمع «أُخْرَى» مؤنث «آخَر» بفتح الخاء بمعنى مغاير، أما اذا كانت «أُخَر» جمعاً لأخرى مؤنث «آخِر» بكسر الخاء بمعنى متأخر فهي مصروفة نحو: وصل المسلمون إلى الحرم، ثم جاء رجال آخرون ونساء أُخَرٌ، لأنه غير معدول. وانظر شرح الكافية الشافية ١٤٤٨، وشرح الألفية للمرادي ٤/١٢٧.

(٥) انظر اللمع ٢٣٨، وقال بعضهم: انه معدول عن الألف واللام، لأنه من باب أفعل التفضيل. ينظر المراجع السابقة.

(٦) شواب: جمع شابة، وأصلها «شوابب»، ومخاد: جمع مخدة، وأصلها «مخادد» ينظر اللمع ٢٣٩.

مَسَاجِدَ وَدَرَاهِمَ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ مِثْلُ: قَنَادِيلَ وَدَنَانِيرَ[1]، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرِفْ هَذَا الْقَبِيلُ؛ لأَنَّهُ عَلَى وَزْنٍ مَا جُمِعَ مَرَّتَيْنِ، فَكَأَنَّهُ فَرْعٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، فَإِنْ أُلْحِقَ شَيْءٌ مِنْهُ هَاءَ التَّأْنِيثِ نَحْوَ: كَيَالِجَةٍ[2] وَصَيَارِفَةٍ[3] انْصَرَفَ؛ لأَنَّهُ صَارَ إِلَى مِثَالِ / الآحَادِ مِثْلُ: كَرَاهِيَةٍ وَرَفَاهِيَةٍ. ١٣/ب

[مَا لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَيَنْصَرِفُ نَكِرَةً]:

وَأَمَّا مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ فَهُوَ كُلُّ اسْمٍ لَا يَنْصَرِفُ وَأَحَدُ سَبَبَيْهِ الْعَلَمِيَّةُ، وَهِيَ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ:

الأَوَّلُ ـ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ مِنَ الأَعْلَامِ كَأَحْمَدَ وَضَرَبَ وَضُورِبَ لَوْ سَمَّيْتَ بِهِمَا، فَجَمِيعُ ذَلِكَ لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ[4]، وَيَنْصَرِفُ نَكِرَةً، لِبَقَائِهِ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِكَ: رُبَّ أَحْمَدٍ لَقِيتُهُ.

وَالثَّانِي ـ الأَسْمَاءُ الأَعْجَمِيَّةُ، وَالأَعْجَمِيُّ: كُلُّ اسْمٍ لَا يُعْرَفُ لَهُ اشْتِقَاقٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ مِثْلُ: إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ، فَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا هُوَ عَلَمٌ وَلَيْسَ بِجِنْسٍ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِلْعُجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ، وَهُوَ مُنْصَرِفٌ فِي النَّكِرَةِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ[5]، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنَ الأَعْجَمِيِّ عَلَى مِثَالِ

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٢٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦، واللمع ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٢) كيالجة: جمع كيلجة، وهو مكيال يكال به، ودخلت الهاء فيه للعجمة. انظر اللسان في «كلج».

(٣) صيارفة: جمع صراف، والهاء فيه للنسبة. انظر اللسان في «صرف».

(٤) انظر الكتاب ٣/١٩٤ ـ ٢٠٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢.

(٥) قال الجرجاني في المقتصد ١٠٣٢: واعلم أن العجمة على ضربين: عجمة معرفية، وأخرى نكرية، فالعجمة التي يعتد بها ما كان في الأعلام نحو اسماعيل واسحاق ويعقوب، لأن هذه أسماء لحقها التعريف في حال العلمية...، فان نكرت فقلت: رب اسماعيل لقيت =

الأَسْمَـاءِ العَرَبِيَّةِ فَحُكْمُهُ فِي الصَّرْفِ وَتَرْكِهِ حُكْمُ مَا هُوَ عَلَى مِثَالِهِ.

الثَّالِثُ ـ الأَسْمَـاءُ المَعْدُولَةُ فِي الأَعْلَامِ نَحْوَ: عُمَرَ وَزُفَرَ وَقُثَمَ وَزُحَلَ/ ١٤/أ
لَا يَنْصَرِفُ هَذَا النَّوْعُ؛ لِلتَّعْرِيفِ، وَأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ وَزَافِرٍ وَقَاثِمٍ وَزَاحِلٍ، فَإِنْ نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ(١).

النَّوْعُ الرَّابِعُ ـ مَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ زَائِـدَتَانِ مِثْـلُ: عُثْمَـانَ وَمَـرْوَانَ وَقَحْطَانَ وَسَعْدَانَ وَعُقْرُبَانَ، فإن كانت النون أصلاً انصرف نحو: رُمَّانٍ: لأنها بإزاءِ الحـاءِ من تُفَّاحٍ(٢)، وَمِثْلُهُ بُسْتَانٌ، وَكِتَّانٌ، وَسُمَّانٌ، وإن تَجَاذَبَ النُّونَ

= صـرفت . . . وأما العجمة في غير الأعلام فلا اعتداد بها، لأنهم أجـروا أسماء الأجنـاس مجرى ما صـاغوه فأدخلوا عليه الألف واللام وتصرفوا فيه تصرفهم في سـائر الأجناس نحو رجل وفرس، وذلك أنها لم تكن أسماء قوم بأعيانهم وأشياء مخصوصة . . . ، فنحو اللجام والنيروز والفرند لا يمنع الصـرف اذا سمي به رجل».

وأقول : لـم يتحدث المؤلف هنا عن العلم الأعجمي إذا كان على ثلاثة أحرف، وتقريره باختصار إذا كان ثلاثيا ساكن الأوسط أو متحركاً مثل نوح، ولوط، وهود، وَشَتَر، وَلَمَك ففيه ثلاثة أقوال : أحدها : أنه مصروف البتة ولا أثر للعجمة فيه، وهو الصحيح . الثاني : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان . الثالث: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن ينصرف .

أما إذا توافر في الاسم الثلاثي شرط ثالث وهو التأنيث نحو ماه، وجور اسم بلدتين، أو سمي بهما امرأتان ، فلا كلام في منع صرفهما، لأن خفة الأوسط اذا قاومت سبباً من الأسـباب بقي سـببان فمنعاه من الصرف إلا إذا نكرا كما سيأتي .

ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٠ ـ ٧١، والكتاب ٣/٢٣٥، وشرح الأشموني على الألفية ٣/١٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩ .

(١) انظر الكتاب ٣/٢٢٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٩.

(٢) سأل سيبويه الخليل عن «رُمّان» فقال : «لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف» . انظر الكتاب ٣/٢٨١ ، وشرح السيرافي بهامشه أيضاً، وما ذكره المؤلف هنا هو مذهب أبي الحسن الأخفش الذي يقول : «إن فُعّالاً قد غلب على باب الشجر والنبات نحو حُمّاض وَقُثّاء، فيمن ضم، فأحمله على ما شاع في بابه».

انظر المقتضب ٩٩٩ فما بعدها، وما ينصرف وما لاينصرف ٣٧، وابن يعيش ١/٦٧.

الزِّيَادَةُ وَالأَصَالَةُ جَازَ فِيهَا الأمرَانِ الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ، وَذَلِكَ مِثْلُ: «حَسَّانٍ» إِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الحُسْنِ صَرَفْتَهُ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الحِسِّ لَمْ تَصْرِفْهُ[1]، وَكَذَلِكَ «دُكَّانُ» إِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الدَّكِّ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: «نَاقَةٌ دَكَّاءُ» لِلْعَظِيمَةِ السَّنَامِ لَمْ تَصْرِفْ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الدُّكْنَةِ صَرَفْتَهُ، وكذلك «شَيْطَانُ» مَنْ جَعَلَهُ مِنْ شَاطَ يَشِيطُ لم يصرفْهُ، وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْ شَطَنَ - أَيْ بَعُدَ؛ لأنه بَعُدَ عَنِ الخَيرِ وأَهْلِهِ - صَرَفَهُ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ مُنْصَرِفٌ فِي النَّكِرَةِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

النَّوْعُ الْخَامِسُ - مَا تَأْنِيثُهُ لَفْظِيٌّ لَازِمٌ/ مِثْلُ طَلْحَةَ وَحَمْزَةَ وَعَزَّةَ وَغُرْفَةَ وَسِدْرَةَ فِي التَّسْمِيَةِ بِذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ بِوَصْفٍ، فَهَذَا النَّوْعُ أَيْضاً لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ فِيهِ، وَهُمَا التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ، فَأَمَّا النَّكِرَةُ فَيَنْصَرِفُ؛ لِمَا سَبَقَ. ١٤/ب

النَّوْعُ السَّادِسُ - مَا كَانَ تَأْنِيثُهُ مَعْنَوِيّاً مِثْلُ سُعَادَ وَزَيْنَبَ وَجَيْأَلَ[2]، وَعَقْرَبَ، وَعَنَاقَ[3] فِي التَّسْمِيَةِ، فَهَذَا النَّوْعُ لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً؛ لاجْتِمَاعِ التَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ[4]، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الثُّلَاثِيِّ مُتَحَرِّكَ الأَوْسَطِ كَامْرَأَةٍ سَمَّيْتَهَا بِقَدَمٍ وَفَخِذٍ وَكَبِدٍ وَعَضُدٍ؛ لأَنَّ الْحَرَكَةَ عِنْدَهُم تَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةَ الْحَرْفِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَإِنْ سَكَنَ وَسَطُ الثُّلَاثِيِّ نَحْوَ: هِنْدٍ وَدَعْدٍ وَجُمْلٍ كَانَ فِيهِ الأمرَانِ الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ[5]:

---

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٦، والمقتصد ١٠٠٢.
(٢) جيأل: الضبع.
(٣) العناق: الأنثى من ولد المعز، وقيل غير ذلك. انظر اللسان «عنق».
(٤) ينظر ابن يعيش ١/ ٦٠.
(٥) البيت من المنسرح، وهو لجرير كما في ملحقات ديوانه ١٠٢١.
ونسب لعبيد الله بن قيس الرقيات كما في ملحقات ديوانه ١٧٨ وهو في الكتاب ٣/ ٢٤١، والخصائص ٣/ ٦١، وما ينصرف وما لاينصرف ٥٠، والتبصرة والتذكرة ٥٥٢، والصفوة الصفية ٣٧٦.

٦ - لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدُ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ[١]

إِلَّا مَا اجْتَمَعَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ سَبَبَيْنِ مِثْلُ: «مَاهَ، وَجُورَ»/ اسْمَيْ ١٥/أ بَلْدَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا عِنْدَ التَّنْكِيرِ، أَلَا تَرَى إِلَى صَرْفِهِمْ «خُرَاسَانَ»، وَ«أَذْرَبِيجَانَ» عِنْدَ التَّنْكِيرِ، وَإِنْ كَثُرَتْ فِيهِمَا الْأَسْبَابُ.

وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ اسْمٍ لَا يَنْصَرِفُ وَأَحَدُ سَبَبَيْهِ أَوْ أَسْبَابِهِ الْعَلَمِيَّةُ. وَمَعْنَى قَوْلِنَا: «لَا يَنْصَرِفُ» أَيْ لَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ الدَّالُّ عَلَى زِيَادَةِ تَمَكُّنِ الاسْمِ، فَأَمَّا الْجَرُّ فَمُمْتَنِعٌ فِيهِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يُؤْمَنُ اجْتِمَاعُهُ مَعَ التَّنْوِينِ[٢]، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا أُمِنَ التَّنْوِينُ دَخَلَهُ الْجَرُّ فِي مَوْضِعِهِ كَأَحْمَدِكُمْ، وَعُمَرِكُمْ، وَمَسَاجِدِكُمْ، وَكَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ، وَالْأَسْوَدِ، وَمِنْهُ «مُضَرُ الْحَمْرَاءِ»، وَأَمَّا تَنْوِينُ «عَرَفَاتٍ» فَلَيْسَ لِلصَّرْفِ بَلْ هُوَ فِي مُقَابَلَةِ النُّونِ فِي «الزَّيْدِينَ»، وَبَابِهِ.

فَصْلٌ

وَلَمَّا كَانَتِ الْأَسْمَاءُ مُقَدَّمَةً فِي الرُّتْبَةِ عَلَى الْأَفْعَالِ وَجَبَ تَقْدِيمُ إِعْرَابِهَا عَلَى إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ، وَحَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ ثَلَاثٌ: الضَّمَّةُ وَتُسَمَّى الرَّفْعَ، وَالْفَتْحَةُ وَتُسَمَّى النَّصْبَ، وَالْكَسْرَةُ وَتُسَمَّى الْجَرَّ، مَتَى كَانَتْ صَادِرَةً عَنِ اخْتِلَافِ/ الْعَوَامِلِ، وَوُصِفَتْ بِالانْتِقَالِ، وَمَتَى لَزِمَتْ أَوَاخِرَ الْكَلِمِ مِنْ غَيْرِ ١٥/ب

---

(١) صرف الشاعر دعداً، وترك صرفها في بيت واحد.

(٢) قال ابن يعيش ١/٥٨: «واختلفوا في منع الصرف ما هو؟ فقال قوم: هو عبارة عن منع الاسم الجرَّ والتنوينَ دفعة واحدة، وليس أحدهما تابعاً للآخر...، وقال قوم ينتمون إلى التحقيق: إنَّ الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم الخفة، وهو التنوين وحده، لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل، ثم يتبع الجر التنوين في الزوال...»

عَامِلٍ لَزِمَهَا اسْمُ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَسُمِّيَ ذَلِكَ بِنَاءً، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ ـ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

* * *

ذِكْرُ المَرْفُوعَاتِ:

وَهِيَ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ:

فَاعِلٌ، وَمَفْعُولٌ أُقِيمَ مُقَامَهُ، وَمُبْتَدأٌ، وَخَبَرُ مُبْتَدإٍ، وَأَسْمَاءُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَأَخْبَارُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ بَابٌ.

***

بَـابُ الـفَـاعِـلِ

اعْلَمْ أَنَّ الْفَاعِلَ: كُلُّ اسْمٍ[١] ارْتَفَعَ بِإِسْنَادِ فِعْلٍ[٢] أَوْ شِبْهِهِ[٣] إِلَيْهِ، مُقَدَّمٍ عَلَيْهِ[٤]، فَإِنْ كَانَ ظَاهِراً مُعْرَباً ارْتَفَعَ لَفْظاً، كَقَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَجَلَسَ عَمْرٌو، وَمَا قَعَدَ بِشْرٌ، وَهَلْ خَرَجَ مُحَمَّدٌ؟ مُسْتَوِياً فِي ذَلِكَ الْوَاجِبُ وَغَيْرُهُ.

وَإِنْ كَانَ الاسْمُ مَبْنِيّاً ارْتَفَعَ مَحَلاًّ مُظْهَراً أَو مُضْمَراً، فَالمُظْهَرُ كَقَـولِ الشَّاعِرِ:

٧ ـ لَحِقَتْ حَلاَقِ بِهِمْ عَلَى أَكْسَـائِهِمْ[٥]

وَكَقَولِ الآخِرِ:

---

(١) المراد بالاسم ما يشمل الصريح كما مثل، والمؤول بالصريح نحو «يعجبني أن تقوم» أي قيامك.

(٢) خرج بالمسند اليه فعل ما أسند اليه غيره نحو: زيد أخوك.

(٣) المراد بشبه الفعل المذكور اسم الفاعل كما في قوله تعالى ﴿مختلف الوانه﴾، فألوانه فاعل، ولم يسند اليه فعل، ولكن أسند اليه شبهه، وهو مختلف، فانه في تأويل «يختلف».

(٤) وخرج بقوله «مقدم عليه» نحو «زيد قام» فليس زيد هنا بفاعل، لأن الفعل المسند إليه ليس مقدماً عليه، ولهذا يعربه البصريون مبتدأ، أما عند الكوفيين فهو فاعل وإن تقدم على فعله. ينظر شرح قطر الندى ١٨١، وشرح ابن عقيل للألفية ١/٤٦٣ ـ ٤٦٤.

(٥) هذا صدر بيت للأخزم بن قارب الطائي، أو للمقعد بن عمرو، وعجزه:

ضرب الرقاب ولا يهمُّ المغنَمُ

وهو في الكتاب ٣/٢٧٣، والمقتضب ٣/٣٧٢، وابن الشجري ٢/١١٤، وابن يعيش ٤/٥٩، واللسان «حلق ١١/٣٥٢» وفيه النسبة عن ابن بري.

الاكساء: جمع كسء بفتح الكاف وبضمها أيضا أي على أدبارهم.

حلاق: المنية، أو السنة المجدبة، وهي في البيت فاعل مرفوع محلاً.

٨ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا[١]

١٦/أ وَالْمُضْمَرُ نَحْوَ التَّاءِ، وَالأَلِفِ، وَالْوَاوِ، وَالنُّونِ إِذَا/ كُنَّ ضَمَائِرَ[٢] كَقَوْلِكَ: قُمْتُ، وَقُمْتَ، وَقُمْتِ، فَالتَّاءُ ضَمِيرُ الفَاعِلِ، وَضَمَّتُهَا لِلدَّلالَةِ عَلَى أَنَّ المُتَكَلِّمَ أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى نَفْسِهِ، وَ (فَتْحَتُهَا)[٣] دِلالَةٌ عَلَى إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْمُخَاطَبِ الْمُذَكَّرِ، وَكَسْرَتُهَا دِلالَةٌ عَلَى إِسْنَادِهِ إِلَى الْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُّ كَقَوْلِكَ: أَنَا أَذْهَبُ، وَأَنْتَ تَرْكَبُ، وَزَيدٌ يَطْلُبُ، فَفِي كُلِّ فِعْلٍ مِنْ هَذِهِ الأَفْعَالِ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى مَا قَبْلَهُ، فَإِنْ كَانَ الاسْمُ المُتَقَدِّمُ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعاً بَرَزَ الضَّمِيرُ وَاتَّصَلَ بِالفِعْلِ، وَكَانَ أَلِفاً إِنْ عَادَ إِلَى مُثَنًّى كَقَوْلِكَ: الزَّيْدَانِ خَرَجَا، وَالْمَرْأَتَانِ ذَهَبَتَا، أَوْ وَاواً إِنْ عَادَ إِلَى جَمْعِ مُذَكَّرٍ كَقَوْلِكَ: الْقَوْمُ خَرَجُوا، وَالرِّجَالُ انْطَلَقُوا، أَوْ نُوناً إِنْ عَادَ إِلَى جَمْعِ مُؤَنَّثٍ كَقَوْلِكَ: النِّسَاءُ قُمْنَ، وَقَعَدْنَ، وَالفِعْلُ مُوَحَّدٌ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى الظَّاهِرِ ـ وَإِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعاً ـ كَقَوْلِكَ: قَامَ الرَّجُلانِ، وَجَرَى الْفَرَسَانِ، وَرَكِبَ الْقَوْمُ.

[تَأْنِيثُ الْفِعْلِ لِلفَاعِلِ]

١٦/ب وَمَتَى كَانَ تَأْنِيثُ/ الْفَاعِلِ حَقِيقِيّاً[٤] لَزِمَ إِلْحَاقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْفِعْلِ

---

(١) هذا صدر بيت نسب إلى لجيم بن صعب، وإلى ديسم بن ظالم، أو ديسم بن طارق كما في اللسان «رقش، وحذم»، وتمام البيت: فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذامِ
وهو في ابن يعيش ٤/٦٤، ومغني اللبيب ٢٩١، وشرح الألفية لابن عقيل ١/١٠٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥، والعيني ٤/٣٧٠. وحَذامِ في البيت فاعل مبني على الكسر في محل رفع.

(٢) قوله: «إذا كن ضمائر» قيد للألف والواو والنون احترازاً من ورودها أحرفاً كما في لغة طيء وأزد شنوءة. انظر التصريح ١/٢٧٥.

(٣) في الأصل «وفتحها».

(٤) المؤنث الحقيقي هو الذي بإزائه مذكر من الحيوان، ومنه المرأة، والناقة، أما المؤنث غير =

عَلاَمَةُ لِتَأنِيثِ الْفَاعِلِ نَحْوَ: قَامَتْ هِنْدٌ، وَرَتَعَتْ نَاقَتُكَ، فَإِنْ فُصِلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ جَازَ إِسْقَاطُهَا، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: حَضَرَ القَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ، وَقَدْ أُجْرِيَتِ الأَلِفُ، وَالْوَاوُ، وَالنُّونُ فِي الدَّلاَلَةِ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ـ لاَ غَيْرُ ـ مُجْرَى التَّاءِ فِي الدَّلاَلَةِ عَلَى التَّأنِيثِ الْمُجَرَّدِ، وَهُوَ قَلِيلٌ أَيْضاً، وَمِنْهُ «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ»(١)، وَإِنْ كَانَ التَّأنِيثُ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ وَأُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى الاسْمِ الظَّاهِرِ دُونَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَيْهِ كُنْتَ فِي إِلْحَاقِ عَلاَمَةِ التَّأنِيثِ وَتَرْكِهَا مُخَيَّراً، تَقُولُ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَإِنْ شِئْتَ: طَلَعَ الشَّمْسُ، وَتَقُولُ فِي الإِسْنَادِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ: الشَّمْسُ طَلَعَتْ لاَ غَيْرُ(٢)، وَكَذلِكَ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ لِجَمَاعَةٍ جَازَ إِلْحَاقُ الْعَلاَمَةِ وَتَرْكُهَا سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ كَقَوْلِكَ: قَامَ الرِّجَالُ، وَقَامَتِ
١٧/أ الرِّجَالُ، وَخَرَجَ النِّسَاءُ، وَخَرَجَتِ النِّسَاءُ(٣)/ قَالَ اللّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾(٤) فَذَكَّرَ وَهُوَ جَمْعٌ لِمُؤَنَّثٍ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾(٥) فَأَنَّثَ وَهُوَ جَمْعٌ لِمُذَكَّرٍ(٦).

* * *

= الحقيقي فهو ما ليس كذلك، ويسمى بالمؤنث المجازي أيضا. انظر التصريح ١/٢٦٧ ـ ٢٨٦، واللمع ١١٥.

(١) انظر شرح شذور الذهب ١٧٧، حيث الواو حرف دال على الجمع، وهو لغة لبعض العرب.

(٢) يجب تأنيث الفعل للفاعل في مسألتين:

الأولى: أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي.

الثانية: أن يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا حقيقي التأنيث.

انظر شرح شذور الذهب ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٣) التذكير على تأويل الجمع، والتأنيث على تأويل الجماعة، فإذا قلت: قام الرجال، أردت: قام جميع الرجال، وإذا قلت: قامت الرجال، أردت: قامت جماعة الرجال، وكذلك المؤنث. ينظر التبصرة والتذكرة ٦٢٣.

(٤) سورة يوسف ٣٠.

(٥) سورة الحجرات ١٤.

(٦) انظر شرح شذور الذهب ١٧٥.

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ(١)

وَهُوَ كُلُّ مَفْعُولٍ أُقِيمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ فَارْتَفَعَ بِإسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ كَارْتِفَاعِ الْفَاعِلِ بَالإِسْنَادِ أَيْضاً، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَاسِطَةٍ، ثُمَّ يُحْذَفُ الْفَاعِلُ وَيُقَامُ ذَلِكَ الْمَفْعُولُ مُقَامَهُ مَعَ ضَمِّ أَوَّلِ الْفِعْلِ وَكَسْرِ ثَانِيهِ ـ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفَ عِلَّةٍ ـ إِنْ كَانَ مَاضِياً، أَوْ فَتْحِ عَيْنِ الْفِعْلِ ـ إِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلاً ـ كَقَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَرُكِبَ الْفَرَسُ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَيُرْكَبُ الفَرَسُ، فَإِنْ اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ مَاضِياً كُسِرَ أَوَّلُهُ وَسُكِّنَ ثَانِيهِ وَلَزِمَ الْيَاءَ إِمَّا أَصْلاً أَو انْقِلاَباً نَحْوَ: بِيعَ الثَّوْبُ، وَقِيلَ ذَلِكَ، وَانْقَلَبَا أَلِفاً فِي الْمُسْتَقْبَلِ لاَ غَيْرُ نَحْوَ: يُقَالُ الْقَوْلُ، وَيُبَاعُ الْمَتَاعُ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ وَأَقَمْتَهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ / لَزِمَتْهُ الْوَاسِطَةُ أَيْضاً كَقَوْلِكَ فِي قُمْتُ بِالأَمْرِ، وَجَلَسْتُ ١٧/ب
عَلَى الْبِسَاطِ، وَانْصَرَفْتُ عَنْ زَيْدٍ: قِيمَ بِالأَمْرِ، وَجُلِسَ عَلَى الْبِسَاطِ، وَانْصُرِفَ عَنْ زَيْدٍ، وَيَكُونُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مَعاً هُنَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالاسْنَادِ إِلَيْهِمَا كَمَا كَانَا هُنَاكَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِوُقُوعِ الْفِعْلِ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ تَعَدَّى الفِعْلُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ بِنَفْسِهِ وَإِلَى آخَرَ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ مَصْدَرٍ لَمْ يُقَمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ سِوَى الْمَفْعُولِ بِهِ الَّذِي تَعَدَّى إِلَيْهِ الفِعْلُ بِنَفْسِهِ(٢)، تَقُولُ فِي قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً

---

(١) وهو المعروف بنائب الفاعل.

(٢) أجاز الكوفيون أن ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده.

انظر: النكت الحسان في شرح غاية الاحسان ٥٤ ـ ٥٥، والتصريح ١/٢٩٠، وابن يعيش ٧/٧٣، والصفوة الصفية ٥٦١، والهمع ١/١٦٢.

بِالسَّوْطِ عِنْدَكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ ضَرْباً شَدِيداً»: ضُرِبَ زَيْدٌ، فَتَرْفَعُ «زَيْداً» بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ وَتَدَعُ مَا بَعْدَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَفْعُولٌ بِهِ صَحِيحٌ أَقَمْتَ مَا شِئْتَ مِنْهَا مُقَامَ الْفَاعِلِ إِلَّا الْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ، وَالْحَالَ، وَالْمُمَيِّزَ، وَالْمَفْعُولَ مَعَهُ، وَمَا نُصِبَ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ[1].

***

(١) لا تقوم هذه الأشياء المستثناة مقام الفاعل عند الجمهور، وعلة المنع مذكورة في الكتب المطولة.

انظر ابن يعيش ٧/٧٢، والهمع ١/١٦٣، ١٦٤، والصفوة الصفية ٥٦٣، والأصول في النحو ١/٨١، والتصريح ١/٢٩٠، وغيرها.

«بَابُ الْمُبْتَدَأِ»(١)

١٨/أ / اعْلَمْ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ كُلُّ اسْمٍ جَرَّدْتَهُ مِنَ الْعَوَامِلِ الظَّاهِرَةِ لَفْظاً وَتَقْدِيراً(٢)، وَأَسْنَدْتَ إِلَيْهِ خَبَراً، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ(٣) ـ وَهُوَ تَجْرِيدُهُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مَعَ الإِسْنَادِ ـ وَهُوَ يُشْبِهُ الْفَاعِلَ فِي إِسْنَادِ الْخَبَرِ إِلَيْهِ كَمَا يُسْنَدُ الفِعْلُ إِلَى فَاعِلِهِ، وَمِثَالُهُ: الأَمِيرُ عَادِلٌ، وَالرَّجُلُ فَاضِلٌ، وَنَحْوُهُمَا.

***

(١) أخر المؤلف باب المبتدأ عن الفاعل، وكأنه يرى أن كلا منهما أصل، أو يرى أن الفاعل أصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه، بينما يرى بعضهم أن المبتدأ أصل للفاعل، ولهذا يجب ذكره قبل الفاعل. ينظر: الهمع ١/٩٣، وابن يعيش ١/٧٤.

(٢) قوله «تقديراً» احتراز من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى ﴿إذا السماء انشقت﴾.

(٣) اختلف النحويون في رافع المبتدأ، فقال البصريون: المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو عامل معنوي، وقال الكوفيون: ان المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، فهما مترافعان.
انظر الانصاف ٤٤ المسألة الخامسة، والتبيين ٢٢٤ المسألة (٢٧) وأسرار العربية ٦٧، وابن يعيش ١/٨٣ ـ ٨٤.

بَابُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأ

وَهُوَ كُلُّ مَا اسْنَدْتَهُ إِلَى الْمُبْتَدَأ فَجَعَلْتَهُ حَدِيثاً عَنْهُ(١)، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَيضاً بالابتِدَاءِ بِتَوَسُّطِ الْمُبْتَدَأ(٢)، لأنَّ الابْتِدَآءَ اقْتَضَاهُمَا مَعاً فَعَمِلَ فِيهِمَا مَعاً، وَهُوَ أَيْضاً يُشْبِهُ الْفَاعِلَ فِي كَوْنِهِ جُزْءاً ثَانِياً لِلْمُبْتَدَأ كَمَا كَانَ الفَاعِلُ ثَانِياً لِلْفِعْلِ.

[أَقْسَامُ الْخَبَرِ]:

وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ، فَالْمُفْرَدُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُما ـ غَيْرُ مُتَحَمِّلٍ لِضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمُبْتَدَأ، وَذَلِكَ مَا لَيْسَ بِوَصْفٍ فِي الأَصْلِ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَبِشْرٌ غُلامُكَ(٣).

وَالثَّانِي ـ مَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيراً يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأ، وَهُوَ كُلُّ مَا كَانَ وَصْفاً/ ١٨/ب
جَارِياً عَلَى الْفِعْلِ، أَوْ مَا أَشْبَهَهُ كَقَوْلِكَ: مُحَمَّدٌ مُنْطَلِقٌ، وَجَعْفَرٌ كَرِيمٌ(٤).

---

(١) هذا التعريف ذكره ابن جني في اللمع ١١٠.

(٢) في رافع خبر المبتدأ مذاهب، وما ذهب اليه المؤلف هو أحد المذاهب البصرية، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان.
انظر: المقتضب ٤/١٢٦، والانصاف المسألة الخامسة، والتبيين ٢٢٩ المسألة (٢٨)، وشرح الكافية ١/٨٧، وأسرار العربية ٧٥، وابن يعيش ١/٨٤ ـ ٨٥.

(٣) ما ذكره القيصي هنا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن فيه ضميراً يرجع إلى المبتدأ، ووافقهم الرماني وجماعة. انظر أسرار العربية ٧٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٠٥.

(٤) هذا لا خلاف فيه بين النحويين، ففي «منطلق، وكريم» ضمير مستتر يعود على المبتدأ، أما اذا =

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ فَعَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:

الْأُولَى ـ مَا كَانَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، كَقَولِكَ: زَيْدٌ غُلَامُهُ ذَاهِبٌ، فَـ «غُلَامُهُ ذَاهِبٌ» مُبْتَدأٌ وَخَبَرٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، لِكَوْنِهِمَا خَبَراً عَنِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.

وَالثَّانِيَةُ ـ مَا تَرَكَّبَتْ مِنْ فِعلٍ وَفَاعِلٍ كَقَوْلِكَ: مُحَمَّدٌ قَامَ غُلَامُهُ فَـ «قَامَ غُلَامُهُ» جُمْلَةٌ فِعلِيَّةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، لِوُقُوعِهَا خَبَرَاً عَنِ الْمُبْتَدَأِ.

وَفِي كِلْتَا الْجُمْلَتَيْنِ ضَمِيرٌ[1] رَاجِعٌ إِلَى الْمُبْتَدَأِ الأَوَّلِ، وَلَوْلَا الضَّمِيرُ لَمْ تَكُنِ الْجُمْلَةُ حَدِيثاً عَنْهُ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الرَّاجِعِ تَخْفِيفاً إِذَا عُلِمَ كَقَولِهِمْ: السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ[2].

الْجُمْلَةُ الثَّالِثَةُ ـ هِيَ الْمُرَكَّبَةُ مِنْ شَرْطٍ وَجَزَاءٍ كَقَولِكَ: زَيدٌ إِنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ، وَبَكْرٌ إِنْ تُحْسِن إِلَيْهِ يَجْزِكَ اللَّهُ، فَمَوْضِعُ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ رَفْعٌ خَبَراً

= كان المشتق غير جار مجرى الفعل فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة نحو «مفتاح»، وما كان على صيغة «مفعل» وقصد به الزمان أو المكان كـ «مرمى»، ففي نحو «هذا مفتاح»، و «هذا مرمى زيد» ـ تريد مكان رميه أو زمان رميه ـ الخبر مشتق ولا ضمير فيه، وكذا لو رفع المشتق اسماً ظاهراً لا يتحمل ضميراً، وذلك نحو «زيد قائم غلاماه» فغلاماه: مرفوع بقائم، فلا يتحمل ضميراً، لأن المشتق كالمشتق منه لا يرفع فاعلين. انظر شرح ابن عقيل ١/٢٠٦.

(١) انما احتاجت الجملة إلى الضمير لأنها في الاصل كلام مستقل، أما اذا كانت الجملة الخبرية هي المبتدأ في المعنى نحو قولك: «نطقي الله حسبي» لم يحتج إلى الضمير، وقد اكتفى المؤلف بالضمير عن الروابط الأخرى، اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، ولأنه أصلها. ينظر اللمع ١١١، وأسرار العربية ٧٤، وشرح الكافية ١/٩١، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٣، والتصريح ١/١٦٢.

(٢) التقدير فيه: السمن منوان منه بدرهم، والمنوان: مثنى منا، وهي مكيال يكال به السمن وغيره.

عَنِ الْمُبْتَدَأِ، وَلَا بُدَّ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا مِنْ ذِكْرٍ(1) يَرْجِعُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ(2)، كَمَا تَقَدَّمَ.

الْجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ - الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ. فَالظَّرْفُ مِنَ الْمَكَانِ يَكُونُ خَبَراً عَنِ الْأَشْخَاصِ / وَالْأَحْدَاثِ جَمِيعاً كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَالْقِتَالُ أَمَامَكَ، 1/19
وَالظَّرْفُ مِنَ الزَّمَانِ يَخْتَصُّ خَبَراً عَنِ الْأَحْدَاثِ دُونَ الْأَشْخَاصِ(3) نَحْوَ قَوْلِكَ: الْخُرُوجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَوْلُهُم: اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ، مُتَأَوَّلٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ: اللَّيْلَةَ حُدُوثُ الْهِلَالِ، وَمَنْ رَفَعَ «اللَّيْلَةُ» فَبِالابْتِدَاءِ، وَيَجْعَلُ الْمَحْذُوفَ زَمَاناً، وَتَقْدِيرُهُ: اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ الْهِلَالِ(4).

وَحَرْفُ الْجَرِّ كَقَوْلِكَ: الْأَمِيرُ مِنَ الْأَجْوَادِ.

وَإِنَّمَا عُدَّ هَذَا الْقَبِيلُ مِنَ الْجُمَلِ، لِأَنَّ الظَّرْفَ وَحَرْفَ الْجَرِّ لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِمَا بِفِعْلٍ، وَالْفِعْلُ لَا بُدَّ(5) لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، وَهُمَا جُمْلَةٌ(6)، فَتَقْدِيرُهُ: اسْتَقَرَّ هُوَ، ثُمَّ حُذِفَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، لِكَوْنِ مَا تَعَلَّقَ بِهَا مِنَ الظَّرْفِ دَالاً عَلَيْهَا

---

(1) يريد بقوله: (من ذكر): من ضمير، وسيتكرر، والمؤلف في هذا تابع لأبي علي الفارسي في استخدام الذكر بمعنى الضمير. انظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٤٠، ٢٤٨، ٤٥٤، ٤٥٧، وغيرها.

(2) انظر شرح اللمع لابن برهان ١/٣٦ و اللمع ١١٢.

(3) «لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله»، أما الأحداث فإنها أفعال وحركات وغيرهما، فلا بد لكل حدث من زمان يختص به.
ينظر: شرح الكافية ١/٩٤، والتصريح ١/١٦٧.

(4) ينظر شرح الكافية ١/٩٤، واللمع ١١٢.

(5) في الأصل «فلا بد»، والوجه إسقاط الفاء.

(6) هذا ما ذهب إليه الأخفش، والفارسي والزمخشري، لأن الفعل أصل في العمل، ولتعينه في الصلة.
انظر شرح الكافية الشافية ١/٣٥٠، والتصريح ١/١٦٦، والهمع ١/٩٨، والانصاف ٢٤٥ المسألة (٢٩) والتبيين ٢٤٩ المسألة (٣٣).

وَاقِعاً مَوْقِعَهَا مَعَ نَقْلِ الضَّمِيرِ العَائِدِ إِلَى الْمُبْتَدَأ مِنْهَا إِلَى الظَّرْفِ(١)، وَارْتِفَاعُ ذَلِكَ الضَّمِيرِ بِالظَّرفِ كَمَا كَانَ مُرْتَفِعاً بِهَا لِقِيَامِ الظَّرْفِ مَقَامَ الفِعْلِ هُنَا
١٩/ب واطِّرَاحِهِ فِي أَكْثَرِ الاسْتِعْمَالِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعُدُّ هَذَا القِسْمَ الرَّابِعَ/ مِنْ قَبِيلِ الْمُفْرَدِ، وَيَجْعَلُ الْمُقَدَّرَ الْمَحْذُوفَ اسْمَ فَاعِلٍ(٢)، فَإِذَا قِيلَ: زَيدٌ عِنْدَكَ، فَالتَّقْدِيرَ: زَيدٌ مُسْتَقِرٌّ عِنْدَكَ، ثُمَّ حُذِفَ اسْمُ الفَاعِلِ، وَنُقِلَ الضَّمِيرُ مِنْهُ إِلَى الظَّرْفِ، كَمَا تَقَدَّمَ(١).

فَصْلٌ

وَأَصْلُ الْمُبْتَدَإِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ عَنْهُ، وَأَصْلُ الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً؛ لِأَنَّ بِهَا تَحْصُلُ الْفَائِدَةُ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ كَقَولِهِمْ: تَمِيمِيٌّ أَنَا(٣)، فَإِنِ اسْتَوَيَا فِي التَّعْرِيفِ لَزِمَ الْمُبْتَدَأُ مَرْتَبَتَهُ مِنَ التَّقْدِيمِ كَقَولِكَ: زَيدٌ أَخُوكَ، فَلَوْ قُدِّمَ الأَخُ لَصَارَ هُوَ الْمُبْتَدَأَ، وَيَجُوزُ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ إِذَا وُصِفَتْ، أَوْ تَقَدَّمَهَا اسْتِفْهَامٌ، أَوْ نَفْيٌ، أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَى النَّفْيِ(٤)، أَوْ حَرْفُ الْجَرِّ، أَوْ

---

(١) انظر شرح اللمع ١/٣٧.

(٢) وذلك لأن الأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، ولتعينه في بعض المواضع، وهذا هو مذهب جمهور البصريين، ومال إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٤٩ حيث قال:
وبـ «استقر» بل بـ «مستقر» يعلق الظرف وحرف الجر وانظر شرح الأشموني ١/٢١١، والتصريح ١/١٦٦، والهمع ١/٩٨، والتبيين ٢٤٩ المسألة (٣٣)، والانصاف ٢٤٥ المسألة (٢٩).

(٣) جواز تقديم الخبر على المبتدأ مذهب أهل البصرة، أما الكوفيون فلا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة، لأن ذلك يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره.
انظر الانصاف ١/٩٥ المسألة التاسعة، والتبيين ٢٤٥ المسألة (٣٢)، والكتاب ١/٢٧٨، والمقتضب ٤/١٢٧، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٨.

(٤) لم يمثل المؤلف لمسوغات الابتداء بالنكرة التي ذكرها، فمثال النكرة الموصوفة قول ابن مالك: «رجل من الكرام عندنا»، ومثال ما تقدمها استفهام قوله أيضا: «هل فتى فيكم؟»، ومثال ما تقدمها نفي قوله كذلك: «ما خل لنا»، وانظر تفصيل ذلك في شرح ابن عقيل ١/٢١٦، وشرح شذور الذهب ١٨٢، وبقية شروح ألفية ابن مالك.

ظَرْفٌ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ مَعَ كَوْنِهِمَا خَبَرَيْنِ عَنِ النَّكِرَةِ، وَذَلِكَ فِيمَا كَانَ دُعَاءً فِي الأَصْلِ، أَوْ مَصْدَراً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[1]، وَ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾[2].

[وُجُوبُ تَقْدِيمِ الخَبَرِ]:

وَيَلْزَمُ تَقْدِيمِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ عَلَيْهِ مَتَى كَانَ/ اسْتِفْهَاماً كَقَوْلِكَ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ ٢٠/أ
وَأَيْنَ بَكْرٌ؟ وَمَتَى الخُرُوجُ؟

[جَوَازُ حَذْفِ الْمُبْتَدَإِ أَوْ الْخَبَرِ]:

وَيَجُوزُ حَذْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ، تَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: أَيْنَ زَيْدٌ؟: فِي الْمَسْجِدِ، أَيْ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِذَا قَالَ: مَن عِنْدَكَ؟ قُلْتَ: مُحَمَّدٌ، أَيْ مُحَمَّدٌ عِنْدِي، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[3] يَحْتَمِلُ الأَمْرَيْنِ[4]، وقد حُذِفَا مَعاً فِي قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[5] تَقْدِيرُهُ ـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ـ عِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ[6].

---

(١) سورة المطففين الآية ١.

(٢) سورة الرعد الآية ٢٤.

(٣) سورة يوسف ١٨ و ٨٣.

(٤) يرى بعض النحويين أن المحذوف هنا هو المبتدأ، والتقدير: فشأني صبر جميل، أو صبري صبر جميل، ويرى آخرون أن المحذوف هنا هو الخبر، والتقدير: فصبر جميل أمثل من غيره.
انظر: البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٣٥، ومشكل اعراب القرآن ١/٤٢٤، وابن يعيش ١/٩٥، والصفوة الصفية ٨٤٥.

(٥) سورة الطلاق ٤.

(٦) قال ابن عقيل في شرح الألفية ١/٢٤٦: «والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير: «واللائي لم يحضن كذلك».

[وُجُوبُ حَذْفِ الْخَبَرِ]:

وَقَد لَزِمَ حَذْفُ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ فِي قَوْلِهِمْ: أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ؟، لِسَدِّ الفَاعِلِ مَسَدَّهُ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: لَوْلاَ زَيدٌ لَخَرَجْتُ، لِسَدِّ جَوَابِ «لَوْلاَ» مَسَدَّهُ[1].

* * *

(1) انظر: المفصل ٢٩، وابن يعيش ١/٩٥.

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

وَهِيَ: كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَمَا دَامَ، وَمَا زَالَ، وَمَا فَتِيءَ، وَمَا بَرِحَ، وَلَيْسَ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا مِمَّا تَجَرَّدَ مِنَ الدِّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ، وَاخْتَصَّ بِالدِّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ، فَهَـذِهِ الأَفْعَالُ[1] مَتَى دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَإِ/ وَخَبَرِهِ ارْتَفَعَ بِهَا الْمُبْتَدَأُ تَشْبِيهاً لَـهُ بِالْفَـاعِلِ، وَسُمِّيَ ٢٠/ب
اسْمَهَا، وَانْتَصَبَ بِهَا خَبَرُهُ تَشْبِيهاً لَهُ بِالْمَفْعُـولِ[2]، وَسُمِّيَ خَبَرَهَـا مَجَازاً، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ حَدِيثٌ عَمَّا قَبْلَهُ كَمَا كَانَ فِي بَابِ الابْتِدَاءِ، وَجَمِيعُ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً جَازَ أَنْ يَكُونَ اسْمَهَا، وَجَمِيعُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَراً لِمُبْتَدَإٍ جَازَ أَنْ يَكُونَ خَبَراً لَهَا مِن مُفْرَدٍ، وَجُمْلَةٍ، وَحَرْفِ جَرٍّ.

فَالْمُفْرَدُ يَظْهَرُ فِيهِ النَّصْبُ، وَالْجُمْلَةُ يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهَا بِهِ.

تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً، وَأَضْحَى الأَمِيرُ عَادِلاً، فَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا، وَتَقُولُ فِي الْجُمْلَةِ: كَانَ زَيْدٌ انْطَلَقَ غُلَامُهُ، وَظَلَّ أَخُوكَ يَضْرِبُ عَبْدَهُ،

---

(١) ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية ١٣٢ أن بعض النحويين يرى أنها حروف وليست أفعالاً، لأنها لا تدل على المصدر، ثم قال: «والصحيح أنها أفعال، وهو مذهب الأكثرين...».
وانظر الجمل في النحو ٤١، وإصلاح الخلل ١٣٤.

(٢) وذلك لأنها أفعال ناقصة، وما ذكره القيصي هنا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنها لا تعمل في المبتدأ شيئاً، وإنما هو باقٍ على رفعه، أما نصب خبرها فهو على الحال.
انظر الانصاف المسألة (١١٩)، والتبيين ٢٩٥ المسألة (٤٤)، والهمع ١/١١١، والتصريح ١/١٧٤.

فَمَوْضِعُ الفِعْلِ وَالْفَاعِلِ نَصْبٌ، لِأَنَّهُمَا جُمْلَةٌ وَقَعَتْ خَبَراً، وَتَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ، فَـ «وَجْهُهُ حَسَنٌ» جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَبَراً، وَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا أَنْ يُرْفَعَ «وَجْهُهُ» بَدَلاً مِنْ «زَيْدٍ»، لأَنَّهُ بَعْضُهُ، فَيَنْتَصِبُ «حَسَنٌ» خَبَراً لِـ «كَانَ» كَقَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَناً.

[«كَانَ» التَّامَّةُ]

٢١/أ وَقَدْ/ تُجْعَلُ «كَانَ» دَالَّةً عَلَى الْحَدَثِ فَتَسْتَغْنِي عَنِ الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾(١) أَيْ حَضَرَ أَوْ وُجِدَ ذُو عُسْرَةٍ، وَقَدْ يُجْعَلُ اسْمُهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالأَمْرِ وَالْقِصَّةِ، فَيَلْزَمُ - حِينَئِذٍ - خَبَرُهَا الجُمْلَةَ كَقَوْلِهِ:

٩ - إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ(٢)

أَي كَانَ الأَمْرُ، وَمِثْلُهُ:

١٠ - وَلَيْسَ الَّذِي يَجْرِي مِنَ الْعَيْنِ مَاؤُهَا(٣).

[«كَانَ» الزَّائِدَةُ]

وَقَدْ تَقَعُ «كَانَ» زَائِدَةً فِي الْكَلَامِ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ، فَتُفِيدُ التَّوْكِيدَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

---

(١) سورة البقرة ٢٨٠.

(٢) هذا بعض بيت للعجير بن عبد الله السلولي، وهو بتمامه:

إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ويروى (اذا مت كان الناس نصفين. . .)، ولا شاهد فيه حينئذ. وهو من شواهد الكتاب ١/٧١، والنوادر في اللغة ٤٤٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٤٣، وابن الشجري ٢/٣٣٩، واللمع ١٢٢، والعيني ٢/٨٥.

(٣) لم أعثر على قائل هذا الشطر، ولا تكملته.

١١ ـ عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ[١]

وَيَجُوز تَقْدِيمُ جَمِيعِ أَخْبَارِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا[٢] كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[٤]، فَأَمَّا تقدِيمُهَا عَلَى «كَانَ» نَفْسِهَا فَيَجُوزُ ذَلِكَ فِيمَا لَيْسَ فِي أَوَّلِهِ مِنْهَا (مَا)، كَقَوْلِكَ: مُنطَلِقاً كَانَ عَمْرٌو، وَذَاهِباً لَيْسَ غُلَامُكَ[٥]، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[٦]، وَلَا يَجُوزُ: جَالِساً مَا زَالَ بِشْرٌ[٧]، فَإِنْ تَقَدَّمَ مَا لَيْسَ فِي أَوَّلِهِ (مَا) مِنْهَا نَفْيٌ جَازَ/ دُخُولُ حَرفِ الاستثناءِ ٢١/ب
قَبْلَ الخَبَرِ كَقولِكَ: مَا كَانَ مُحَمَّدٌ إِلَّا عَاقِلاً، وَلَوْ قُلْتَ: مَا زَالَ جَعفرٌ إِلَّا عَاقِلاً، وَنَحو ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ.

وَمَتَى حَصَلَ فِي الكَلَامِ مَعرِفَةٌ وَنَكِرَةٌ لَزِمَ جَعْلُ الْمَعْرِفَةِ الاسْمَ وَالنَّكِرَةِ الْخَبَرَ مَعَ جَوَازِ التَّقدِيمِ وَالتَّأخِيرِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ كَقَولِهِ:

---

(١) لم أعثر على قائله، وصدره: «سَرَاةُ بني أبي بكرٍ تسامى».
وهو في الأزهية ١٩٧، والمفصل ٢٦٥، وابن يعيش ٩٨/٧، والخزانة ٢٠٧/٩.
(٢) ينظر الملخص لابن أبي الربيع ٢١٧، واللمع ١٢٠.
(٣) سورة الروم ٤٧.
(٤) سورة يونس ٢.
(٥) النحويون مختلفون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها.
انظر: شرح ابن عقيل ٢٧٧/١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٣٥، وشرح اللمع ٥٨/١، والانصاف في المسألة (١٨)، والتبيين ٣١٥ المسألة (٤٧).
(٦) سورة هود ٨.
(٧) يعني أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية، يقول ابن عقيل في شرحه على الألفية ٢٧٦/١: «ويدخل تحت هذا قسمان: أحدهما: ما كان النفي شرطا في عمله نحو «ما زال» وأخواتها، فلا تقول: قائما ما زال زيد، وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس.
والثاني: ما لم يكن النفي شرطا في عمله نحو: ما كان زيد قائما، فلا تقول: قائما ما كان زيد، وأجازه بعضهم»، وانظر كذلك شرح اللمع ٥٤/١.

١٢ ـ وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا[١]

وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

١٣ ـ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ[٢]

فِيمَنْ نَصَبَ الأَوَّلَ وَرَفَعَ الثَّانِيَ.

[زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَبَرِ «لَيْسَ»]

وَتَدْخُلُ الْبَاءُ فِي خَبَرِ «لَيْسَ» زِيَادَةً لِلتَّوْكِيدِ كَقَوْلِكَ: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، أَيْ قَائِماً، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٣]، وَكَذَلِكَ تَدْخُلُ فِي خَبَرِ «مَا» الْمُشَبَّهَةِ بِـ «لَيْسَ» فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، كَقَوْلِكَ: مَا أَنْتَ بِصَاحِبِي، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾[٤]، فَإِنْ تَقَدَّمَ خَبَرُ «مَا» عَلَى اسْمِهَا، أَوْ دَخَلَ «إِلَّا» بَيْنَهُمَا بَطَلَ النَّصْبُ، وَاسْتَوَتِ اللُّغَتَانِ[٥] ـ أَعْنِي لُغَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ وَلُغَةَ بَنِي تَمِيمٍ ـ، وَأَفْصَحُهَا الْحِجَازِيَّةُ، وَبِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾[٦]، فَقِسْ عَلَيْهِ/ تُصِبْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. ٢٢/أ

***

(١) هذا عجز بيت للقطامي، وصدره:

قفي قبل التفرق ياضباعا

وهو في ديوانه ٣٧، والكتاب ٢/٢٤٣، والمقتضب ٤/٩٤، والايضاح ٩٩، واللمع ١٢٠، وابن يعيش ٧/٩١، والصفوة الصفية ٨٢٢، والخزانة ٩/٢٨٥.

(٢) هذا بعض بيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو بتمامه:

كأن سبيئة من بيت رأس   يكون مزاجها عسل وماء

ينظر: الديوان ٧١، والكتاب ١/٤٩، والمقتضب ٤/٩٢، والأصول في النحو ١/٦٧، ٨٣.

(٣) سورة الزمر ٣٦.

(٤) سورة يوسف ١٧.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٩٨، واللمع ١٢٣، وشرح اللمع ١/٥٩.

(٦) سورة يوسف ٣١.

بَابُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا

وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكِلَاهُمَا لِلتَّوكِيدِ، وَكَأَنَّ، وَمَعْنَاهَا التَّشْبِيهُ، وَلَكِنَّ وَهِيَ لِلإِسْتِدْرَاكِ، وَلَيْتَ وَهِيَ تَمَنٍّ، وَلَعَلَّ، وَيُقَالُ: عَلَّ، وَمَعْنَاهَا التَّوَقُّعُ وَالرَّجَاءُ، فَمَتَى دَخَلَ أَحَدُ هَذِهِ الْحُرُوفِ السِّتَّةِ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَخَبَرِهِ انْتَصَبَ بِهِ الْمُبْتَدَأُ تَشْبِيهاً بِالْمَفْعُولِ الْمُقَدَّمِ، وَسُمِّيَ اسْمَهَا، وَارْتَفَعَ بِهِ الْخَبَرُ تَشْبِيهاً لَهُ بِالْفَاعِلِ[1]، [وَسُمِّيَ خَبَرَهَا]، لأَنَّهَا شُبِّهَتْ بِالْمُتَعَدِّي مِنَ الأَفْعَالِ فِي اقْتِضَائِهَا اسْمَيْنِ، وَالزِّيَادَةِ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، تَقُولُ: إِنَّ زَيداً جَالِسٌ، وَلَعَلَّ أَخَاكَ قَادِمٌ، وَبَلَغَنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، وَكَذَلِكَ البَاقِيَةُ، وَجَمِيعُ مَا ذُكِرَ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ مِنَ الأَقْسَامِ وَالشُّرُوطِ فَهُوَ وَاقِعٌ فِي أَخْبَارِهَا مَا عَدَا جَوَازَ تَقْدِيمِ الْمَرْفُوعِ الَّذِي هُوَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا[2] إِلَّا مَا كَانَ ظَرْفاً[3] كَقَولِهِ
تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[4]/ وقد يُجْعَلُ اسْمُهَا ضَمِيرَ ٢٢/ب
الشَّأْنِ كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي «كَانَ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[5]

(١) هذا هو رأي البصريين، أما الكوفيون فيقولون: إنها لا تعمل في الخبر، وإنما هو مرفوع قبل وجود الناسخ، وهو خبر المبتدأ.
انظر الأنصاف ١٧٦ المسألة (٢٢)، والتبيين ٣٣٣ المسألة (٥١)، وأسرار العربية ١٥٠، ومجالس العلماء ١٣٢، والجني الداني ٣٩٣، والمفصل ٢٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٤٨، والأصول في النحو ١/٢٣٠.

(٢) وذلك لأنها حروف، والحروف لا تتصرف تصرف الأفعال.

(٣) وانما ساغ في الظرف، لأن الظروف لها ما ليس لغيرها. ينظر شرح اللمع ١/٦٢.

(٤) سورة الغاشية ٢٥، ٢٦.

(٥) سورة الحج ٤٦.

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

١٤ ـ إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ[1]

أي أَنَّهُ.

[كَسْرُ هَمْزَةِ «إِنَّ»]

وَتُكْسَرُ [هَمْزَةُ] «إِنَّ» فِي الْابْتِدَاءِ، وَمَا تَنَزَّلَ مَنْزِلَتَهُ كَقَولِكَ: إِنَّ بِشْراً كَرِيمٌ، وَكَقَولِهِ [تَعَالَى]: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾[2].

وَكَذَلِكَ بَعْدَ الْقَوْلِ كَقَولِكَ: قُلْتُ: إِنَّ أَبَاكَ رَاحِلٌ، إِلَّا مَا تَقَدَّمَهُ اسْتِفْهَامٌ كَقَولِكَ: أَتَقُولُ أَنَّكَ عَاقِلٌ؟ حَيْثُ كَانَ بِمَعْنَى أَتَظُنُّ؟ أَوْ أَتَزْعُمُ؟ وَكَذَلِكَ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ كَقَولِكَ: وَاللَّهِ إِنَّ الأَمِيرَ عَادِلٌ، وَقَدْ تُفْتَحُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَمَتَى دَخَلَ لَامُ التَّوكِيدِ فِي خَبَرِهَا أَوِ اسْمِهَا لَزِمَهَا الْكَسْرُ.

وَضَابِطُهُ: أَنَّهَا تُكْسَرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ كَانَ صَالِحاً لِلْجُمْلَتَيْنِ[3]، وَهِيَ فِيمَا عَدَا هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَفْتُوحَةٌ، وَضَابِطُ فَتْحِهَا: كُلُّ مَوْضِعٍ كَانَ مُخْتَصًّا

---

(١) هذه قطعة من بيت نسب للأخطل، وليس في ديوانه رواية السكري، وهو بتمامه:

إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً   يلق فيها جآذراً وظباء

وهو من شواهد جمل الزجاجي ٢١٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤٢/١، والخزانة ٤٥٧/١، وابن يعيش ١١٥/٣.

(٢) سورة القصص ٧٦، وكسرة همزة (إنَّ) في الآية، لأنها صلة لـ «ما».

(٣) كتب أمامه حاشية تقول: «قاعدة عظيمة»، وانظر: الأصول في النحو ٢٦٢/١ حيث قال ابن السراج: «ألا ترى أنك تقول: إنَّ عمراً منطلق، فهذا موضع يصلح أن يبتدأ الكلام فيه فتقول: عمرو منطلق، ويصلح أن يقع الفعل موقع المبتدأ، فتقول: انطلق عمرو، وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب، لأنها غير مبنية على شيء».

وقال ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٦/٢: «و(إنَّ) متى وقعت في موضع يصلح للاسم والفعل كانت مكسورة».

وانظر شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢٤٤.

بِإِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[1]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾[2].

وَتَدْخُلُ لَامُ التَّوْكِيدِ فِي خَبَرِ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةِ[3]/ دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا ١/٢٣ كَقَوْلِكَ: إِنَّ زَيْداً لَكَرِيمٌ، وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى اسْمِهَا إِذَا تَأَخَّرَ وَتَقَدَّمَهُ ظَرْفٌ أَوْ حَرْفُ جَرٍّ، تَقُولُ: إِنَّ خَلْفَكَ لَأَسَداً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغاً﴾[4]، وَتَدْخُلُ عَلَى فَضْلَةِ الْخَبَرِ[5] إِذَا تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ كَقَوْلِكَ: إِنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ، وَإِنِّي لَفِيكَ رَاغِبٌ، وَإِنَّ عَمْراً لَجُلُوساً حَسَناً جَالِسٌ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَضْلَةُ الْخَبَرِ عَنْهُ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا اللَّامُ، لَوْ قُلْتَ: إِنَّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ لَمْ يَجُزْ، وَتَقُولُ: إِنَّ بَكْراً قَائِمٌ وَخَالِدٌ، تَعْطِفُهُ عَلَى مَحَلِّ «إِنَّ» وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ، وَهُوَ الِابْتِدَاءُ، وَيَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ النَّصْبُ عَطْفاً عَلَى الِاسْمِ وَحْدَهُ، وَيَمْتَنِعُ الْعَطْفُ عَلَى الْمَحَلِّ مَعَ بَقِيَّةِ أَخَوَاتِهَا[6].

---

(١) سورة الحجرات ٥ .

(٢) سورة الصافات ١٤٣ .

(٣) «حق لام الابتداء أن تدخل على أول الكلام ، لأن لها صدر الكلام ، فحقها أن تدخل على (إنّ) نحو : لأن زيداً قائم ، لكن لما كانت اللام للتأكيد ، و(إن) للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، فأخروا اللام إلى الخبر» عن شرح ابن عقيل للألفية ١/٣٦٣ .
وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لَكِنْ) ، وأجاز المبرد دخولها في خبر أنّ المفتوحة. ينظر المرجع السابق .

(٤) سورة الأنبياء ١٠٦ .

(٥) يشترط في الخبر أن يكون مما يصح دخول اللام عليه ، وإلاّ لم يصح دخولها على المعمول ، وأجازه بعضهم. انظر شرح ابن عقيل ١/٣٧٠ .

(٦) وذلك لزوال معنى الابتداء منها ، ويرى الجمهور أن تلحق بـ «إنّ» المكسورة «أنّ» المفتوحة ، و (لكن) ، أما «ليت» و «لعل» و «كأن» فلا يجوز معها إلاّ النصب ، سواء تقدم المعطوف ، أو تأخر .
ينظر شرح ابن عقيل ١/٣٧٧ ، واللمع ١٢٦ .

[«إن» المخففة]

وَمَتى خُفِّفَت «إنَّ» جَازَ فِيهَا الإِعْمَالُ وَتَرْكُهُ، فَإِنْ لَمْ تُعْمِلْهَا لَزِمَ دخُولُ لاَمِ التَّوكِيد فرقاً بَيْنَها وَبَيْنَ النَّافِيَةِ بِخِلاَف الإِعْمَالِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(١)، وَقَد يُحْذَفُ الْخَبَرُ لِلْعِلْمِ بِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

١٥ - إِنَّ مَحلاًّ وَإِنَّ مُرْتَحلاً(٢).

وَتَكُونُ «إِنَّ» بِمَعْنَى نَعَمْ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

٢٣/ب ١٦ - /وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ، وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهْ(٣)

أَيْ نَعَمْ، وَعَلَيْهِ حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(٤) فِي بَعْضِ الوُجُوهِ(٥). فَقِسْ عَلَيْهِ [تُصِبْ] إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ذِكْرُ المنصُوبَاتِ

وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:
مَفْعُولٌ، وَمُلْحَقٌ بِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّشْبِيهِ.

---

(١) سورة الطارق ٤، والاستشهاد بالآية الكريمة على قراءة من خفف الميم من «لما»، وهي قراءة نافع وابن كثير، ينظر السبعة في القراءات ٦٧٨.

(٢) هذا صدر بيت للأعشى الكبير، وعجزه:

وإن في السفر ما مضى مهلا

الديوان ٢٣٣، والكتاب ٢/١٤١، والخصائص ٢/٣٧٣، ومقدمة في النحو للذكي ٤٥، والخزانة ٩/٢٢٧، ١٠/٤٥٢.

يريد: إنَّ لَنَا مَحَلاً، وإنَّ لنا مُرْتَحَلاً.

(٣) قائله عبد الله بن قيس الرقيات.

انظر الديوان ٦٦، والكتاب ٣/١٥١، واللمع ١٢٦، والخزانة ١١/٢١٣.

(٤) سورة طه ٦٣.

(٥) انظر هذه الوجوه مفصلة في شرح شذور الذهب ٤٦.

فَالْمَفَاعِيلُ خَمْسَةٌ:

المَفْعُولُ المُطْلَقُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ[1]، وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ[2].

* * *

(١) يسمى ظرف الزمان وظرف المكان مفعولاً فيه .

(٢) ينظر : اللمع ١٣١ .

بَابُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ

وَهُوَ الْمَصْدَرُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُطْلَقاً، لِأَنَّهُ لَمْ يُقَيَّدْ بِحَرْفِ جَرٍّ[1]، وَمَتَى ذُكِرَ فَضْلَةً[2] كَانَ مَنْصُوباً، وَيَأْتِي لِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

* لِلتَّوكِيدِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْراً﴾[3]، ﴿وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَاراً﴾[4].
* وَلِعَدَدِ الْمَرَّاتِ كَقَولِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾[5].
* وَلِبَيَانِ النَّوعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾[6]، وَمِنْهُ: «اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ»[7].

وَقَدْ يُقْرَنُ بِالْفِعْلِ غَيْرُ مَصْدَرِهِ مُوَافِقاً لَهُ فِي الاشْتِقَاقِ كَقَولِهِ: ﴿وَتَبَتَّل

---

(١) ولهذا قدمه بعض النحويين على بقية المفاعيل، أما بعضهم فقدم المفعول به. انظر هذا في شرح شذور الذهب ٢١٣ - ٢٢٦.

(٢) الفضلة، هي التي لا تكون عمدة في الكلام، فلو كان المصدر عمدة نحو قولنا: كلامك كلام حسن، فلا يجوز نصبه، لأنه غير فضلة.

(٣) سورة نوح ٢٢، وفي الاستشهاد بها نظر، لأن المصدر فيها موصوف، فهو لبيان النوع.

(٤) سورة نوح ٧.

(٥) سورة الحاقة ١٤.

(٦) سورة النساء ١٥٣.

(٧) اشتمال الصماء: تجليل الجسد بالثوب على هيئة مخصوصة. اللسان (صمم).

إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[1]، وَغَيْرَ مُوَافِقٍ كَقَوْلِهِ: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾[2]، وَ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْراً﴾[3]، وَمَا أُضِيفَ إِلَىٰ الْمَصْدَرِ كَانَ مَصْدَراً نَحْوَ: ضَرَبْتُهُ أَيَّ ضَرْبٍ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾[4]، وَيَجِيءُ مَوْصُوفاً كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَكَرُوا مَكْراً كُبَّاراً﴾[5]، وَقَدْ يُحْذَفُ وَتُقَامُ صِفَتُهُ مُقَامَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[6] تَقْدِيرُهُ ـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ـ إِنَّه لَحَقٌّ حَقًّا مِثْلَ نُطْقِكُمْ[7]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾[8] أَي ذِكْراً مِثْلَ ذِكْرِ [آبَائِكُمْ]. 1/24

وَيَنْتَصِبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ دُعَاءً، وَغَيْرَ دُعَاءٍ كَقَوْلِكَ فِي الدُّعَاءِ: سَقْياً وَرَعْياً وَبُعْداً وَسُحْقاً[9]، وَفِي غَيْرِ الدُّعَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[10].

وَتَوكِيداً[11] إِمَّا لِنَفْسِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾[12] أَوْ لِغَيْرِهِ[13] كَقَوْلِهِ

---

(1) سورة المزمل ٨ .

(2) سورة النور ٦١ .

(3) سورة سبأ ١٣ .

(4) سورة الحج ٧٨ .

(5) سورة نوح ٢٢ .

(6) سورة الذاريات ٢٣ .

(7) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٨٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٢٤ .

(8) سورة البقرة ٢٠٠ .

(9) انظر الكتاب ١/٣١١ .

(10) سورة محمد ٤ ، فمنًّا، وفداء : مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير ـ والله أعلم ـ فإمَّا تمنون منًّا ، وإمَّا تفدون فداءً . ينظر شرح ابن عقيل ١/٥٦٨ .

(11) توكيداً : معطوف على «دعاء» ؛ أي وينتصب بإضمار فعل توكيداً .

(12) سورة النمل ٨٨ ، يقول ابن الأنباري في البيان ٢/٢٢٨ : «فكأنه قال : صَنَعَ صُنْعاً اللهُ» .

(13) المصدر المؤكد نوعان ـ كما ذكر المؤلف ـ مؤكد لنفسه ، وهو : الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو : له عليَّ ألفٌ عُرفاً ، أي اعترافاً ، فاعترافاً : مصدر منصوب بفعل محذوف =

تَعَالَى: ﴿أُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾(١)، وَمِنْهُ مَا لاَ يَتَصَرَّفُ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعلٍ لازمٍ إضْمَارُهُ نحو: سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَاذَ اللَّهِ، أَوْ مَا لاَ فِعْلَ لَهُ أَصْلاً كَقَولِكَ: وَيْحَهُ، وَوَيْسَهُ، وَوَيْبَهُ، وَوَيْلَهُ(٢)، وَقَدْ تَجْرِي الصِّفَةُ مَجْرَى الْمَصْدَرِ كَقَولِهِمْ: هَنِيئاً مَرِيئاً، وَأَقَائِماً/ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ(٣)، وَقَدْ يَكُونُ اسْماً جَامِداً كَقَولِهِمْ: تُرْباً، وَجَنْدَلاً، وَفَاهاً لِفِيكَ(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ٢٤/ب

* * *

= وجوباً، والتقدير واعترف اعترافاً، ويسمى مؤكداً لنفسه، لأنه مؤكد للجملة قبله، وهي نفس المصدر...، ومؤكد لغيره، وهو: الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره، فتصير بذكره نصًّا فيه، نحو: أنت ابني حقًّا، فحقًّا: مصدر منصوب بفعل محذوف.
ينظر الكتاب ٣٧٨/١، وانظر التفصيل في شرح ابن عقيل ٥٧٠/١، والتصريح ٣٣٣/١.

(١) سورة النساء ١٥١.

(٢) الكتاب ٣٢٢/١، ٣٣٤.

(٣) الكتاب ٣٤٠/١.

(٤) الكتاب ٣١٤/١، ٣١٥، وفيه: «وإنَّما تُرِيدُ: فا الداهية».

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ مَحَلُّ فِعْلِ الْفَاعِلِ، نَحْوَ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، وَبِهِ يُفْرَقُ بَيْنَ اللاَّزِمِ مِنَ الأَفْعَالِ وَالْمُتَعَدِّي، وَيَنْصَبُ بِفِعْلٍ مُظْهَرٍ أَوْ مُضْمَرٍ، تَقُولُ: كَلَّمْتُ جَعْفَراً، وَرَكِبْتُ فَرَساً، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾(١) أي احْذَرُوا، وَ ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾(٢) أي اقْصِدُوا.

●●●

(١) سورة الشمس ١٣ .

(٢) سورة النساء ١٧١ .

[بَـابُ النِّـدَاءِ]

وَمِمَّا لَزِمَ إِضْمَـارُ عَامِلِهِ المُنَـادَىٰ، وَهُوَ مَنْصُـوبٌ، إِمَّا لَفْـظاً أَوْ مَحَلاً بِإِضْمَارِ: أَدْعُـو، أَوْ أُنَادِي، فَالْمَنْصُوبُ لَفْظاً عَلَىٰ ثَلاَثَةِ أَنْوَاعٍ:

* مُفْرَدٌ نَحْوَ: يَا رَجُلاً، إِذَا لَمْ تَقْصِدْ إِنْسَاناً بِعَيْنِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

١٧ ـ يَاغَزَالاً بَيْنَ النَّقَا وَالْمُصَلَّى[١]

وَ:

١٨ ـ أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغاً[٢]

* وَمُضَافٌ نَحْوَ: يَاعَبْدَ اللَّهِ، وَيَا أَبَا سَعِيدٍ.

* وَمُضَارِعٌ لِلْمُضَافِ[٣] نَحْوَ: يَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾[٤].

---

(١) لم أعثر على قائله .

(٢) هذا صدر بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وعجزه :

نداماي من نجران أن لا تلاقيا

وهـو في الكتاب ٢/٢٠٠ ، والأعلم ١/٣١٣ بـولاق ، والمقتضب ٤/٢٠٤ ، والجمل ١٤٨ ، والحلل للبطليوسي ١٨٧ ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٣٩ ، والخزانة ٢/١٩٥ .

(٣) المضارع للمضاف : هو ما اتصل به شيء من تمام معناه .

ينظر : شرح قطر الندى ٢٠٣ .

(٤) سورة يس ٣٠ .

وَالْمَنْصُوبُ مَحلاً عَلَى ضَرْبَيْنِ:

* مَا كَانَ نَكِرَةً قَبْلَ النِّدَاءِ ثُمَّ/ نُودِيَ فَتَعَرَّفَ بِالْقَصْدِ نَحْوَ: يَا رَجُلُ، إِذَا أَقْبَلْتَ عَلَى وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ. ٢٥/أ

* وَمَا هُوَ عَلَمٌ قَبْلَ النِّدَاءِ نَحْوَ: يَا زَيْدُ.

وَكِلاَهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ كَافِ الْخِطَابِ، وَمُشَابَهَتِهِ إِيَّاهُ فِي الإِفْرَادِ[(١)].

وَإِذَا أَرَدْتَ نِدَآءَ مَا فِيهِ لاَمُ الْمَعْرِفَةِ جَعَلْتَهُ صِفَةَ «أَيٍّ»[(٢)] فَقُلْتَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ﴾[(٣)]، وَقَالُوا: «يَاأَللَّهُ» تَخْصِيصاً لَهُ عَمَّا سِوَاهُ[(٤)]، وَشَذَّ:

١٩ ـ مِنَ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي[(٥)]

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْمَبْنِيِّ اسْماً مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالنَّصبُ حَمْلاً عَلَى مَحلِّ المبنيِّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَعْطُوفِ اللاَّمُ كَانَ لَهُ

---

(١) انظر: الإنصاف ٣٣٥ المسألة (٤٥)، والتبيين ٤٤٠ المسألة (٧٩).

(٢) إنما قال القبيصي هكذا، لأن ما فيه «أل» لا ينادى عند البصريين مباشرةً، وقال الكوفيون بجوازه.

انظر: الإنصاف ٣٣٥ المسألة (٤٦)، والتبيين ٤٤٤ المسألة (٨١)، والكتاب ١٩٥/٢، والمفصل ٤١.

(٣) سورة المائدة ٤١.

(٤) انظر الكتاب ١٩٥/٢، والمفصل ٤١.

(٥) هذا صدر بيت لم أقف على قائله، وعجزه:

وأنت بخيلة بالودّ عني

وهو من شواهد الكتاب ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٤١/٤، والمفصل ٤٣، وابن يعيش ٨/٢، والإنصاف ٣٣٦، والتبيين ٤٤٥، والخزانة ٢٩٣/٢.

حُكْمُ الْمُنَادَى لَوِ ابتُدِيءَ بِهِ تقُولُ: يَازَيدُ وَ عَمْرُو، وَيَا زَيدُ وَعَبدَ اللّهِ، فَإنْ وَصَفْتَ الْمُفرَدَ بِمِثْلِهِ كَانَ فِي الصِّفَةِ أيضاً الوَجْهَانِ[1]، وَإنْ وَصَفْتَهُ بِمُضَافٍ لَزِمَهَا النَّصْبُ تَقُولُ: يَا زيدُ الطَّوِيلُ، وَالطَّوِيـلَ، وَيَا زَيـدُ أخَا عَمْـرٍو، وإن وَصَفْتَهُ بِـ «ابْنٍ» مُضَافاً إلى عَلَمٍ فَتَحْتَ الْمُنَادَى إتْبَاعاً كَقَوْلِكَ: يَا زَيدَ بْنَ جَعْفَرٍ، وان لم يكن مُضافاً إلى عَلَمٍ / تَرَكْتَهُ عَلَى ضَمِّهِ، وَنَصبتَ الصِّفَةَ لاَ غَيْرُ، وَيجُوزُ في يَاءِ الإضَافَةِ إلى النَّفسِ السُّكُونُ، وَالْفَتْحُ، وَالْحَذْفُ اجْتِزَاءً بِالكَسْرَةِ، وَقَلْبُها ألِفاً كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿يَا وَيْلَتَا﴾[2] وَقَدْ تُعَوَّضُ تَاءُ التَّأنِيثِ عَنْها كَقَـولِهِ تَعَـالَى: ﴿يَا أَبَتِ﴾[3]، وَقَـالُوا[4]: يَا ابْنَ أُمَّ، وَيَا ابْنَ عَمَّ، بِفَتحِ الاسْمَينِ كَأنَّهُم جَعَلُوهُمَا كاسْمٍ وَاحِدٍ، وَبِنَصْبِ الأوّلِ وكَسْرِ الثّاني، وَبِإثْبَاتِ اليَاءِ أيضاً[5]. ٢٥/ب

[حَـذْفُ حَـرْفِ النِّـدَآءِ]

وَيَجُوز حَذفُ حَرفِ النِّدَاءِ مَعَ كُلِّ اسْمٍ لاَ يَكُونُ وَصْفاً لِـ «أيٍّ» كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[6]، وَلاَ يُقَالُ: رَجُلُ [أَقْبِلْ]، وَلاَ: هَذَا أَقْبِلْ، لأنَّهُمَا يَقَعَانِ صِفَةً لِـ «أيٍّ»[7]، وَقَدْ تُجْعَلُ الْمِيمُ الْمُشَدَّدَةُ عِوَضاً عَنْ «يا»، وَذَلِكَ فِي اسْمِ اللّهِ خَاصَّةً كَقَولِكَ: «اللّهُمَّ»، وَلاَ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا إلاّ فِي الضَّرُورَةِ[8].

---

(١) انظر المفصل ٣٨ ، وابن يعيش ٢/٢ .
(٢) سورة المائدة ٣١ .
(٣) سورة يوسف ٤ .
(٤) انظر هذا في شرح عيون الإعراب للمجاشعي ٢٦٠ ، ٢٧٠ .
(٥) انظر شرح قطر الندى ٢٠٧ ، والمفصل ٤٣ .
(٦) سورة يوسف ٢٩ .
(٧) فيجوز أن يقال : يا أيها الرجل أقبل ، ويا أيهذا أقبل .
ينظر اللمع ١٩٣ .
(٨) وذلك نحو قول الشاعر :

[حَـذْفُ الْمُنَـادى]

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى تَخْفِيفاً كَقَوْلِهِ تَعَـالَى: ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا لِلَّـهِ﴾[1] تَقْدِيرُهُ: أَلاَ يَا هَؤُلاَءِ اسْجُدُوا.

[حُـرُوفُ النِّـدَآءِ]

وَحُرُوفُ النِّدَآءِ خَمْسَةٌ: أَيَا، وَهَيَا، وَكِلاَهُمَا لِلْبَعِيدِ، وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيبِ، وَيَا لِلْمُتَوَسِّطِ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ / لِلْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ أَيضاً، [وَأَيِ][2]. ١/٣٦

وَمِمَّا يُنْصَبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، إِمَّا بِمَعْنَى الْمَدْحِ[3] كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[4]، وَإِمَّا بِمَعْنَى الذَّمِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[5] فِيمَنْ قَرَأَهَا نَصْباً[6]، وَمِنْهُ «كَالْيَوْمِ رَجُلاً»[7]، وَكَذَلِكَ:

= إنّي إذا ما حدث ألمّا أقول: يا اللهم، يا اللهما

وما أشار إليه المؤلف هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن الميم المشددة في «اللهم» ليست عوضاً من «يا».

انظر: الإنصاف ٣٤١ المسألة (٤٧)، وأسرار العربية ٢٣٣، واللمع ١٩٧، والتبيين ٤٤٩ المسألة (٨٢)، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، والجمل ١٦٤، والمقرب ١/١٨٢، وشرح الجمل ٢/٩٠.

(١) سورة النمل ٢٥، وهذه قراءة الكسائي، أما الباقون فيشددون اللام ويجعلون الياء في «يسجدون» للاستقبال متصلة، وهو معرب. انظر السبعة في القراءات ٤٨٠.

(٢) تكملة، وانظر الجمل ١٥٥، واللمع ١٩٢، والمقرب ١/١٧٥، وشرح الجمل ٢/٨٢.

(٣) انظر الكتاب ٢/٦٢ - ٧٧، وابن يعيش ٢/١٨.

(٤) سورة الأحزاب ٣٣.

(٥) سورة المسد ٤.

(٦) قرأها عاصم بالنصب، وقرأها الباقون بالرفع.

ينظر: التبصرة في القراءات لمكي ٣٩٢، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٧٦.

(٧) قال الزمخشري في المفصل ٤٩: «ومنه قولهم: «كاليوم رجلاً» بإضمار لم أرَ».

٢٠ ـ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ(١).

فَصْــلٌ
[فِي التَّرْخِيمِ]

وَمِنْ خَوَاصِّ النِّدَاءِ التَّرْخِيمُ، وَهُوَ حَذْفٌ يَلْحَقُ آخِرَ الْمُنَادَى تَخْفِيفاً إِذَا كَانَ مُفْرَداً، عَلَماً، زَائِدَةً عِدَّتُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ(٢)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٣) فِيمَنْ قَرَأَهَا بِالتَّرْخِيمِ(٤).

وَفِي الْمَحْذُوفِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُرَاداً فَيُتْرَكُ مَا قَبْلَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْحَذْفِ(٥).

وَالثَّانِي: أَنْ يُطْرَحَ رَأْساً فَيُضَمُّ مَا قَبْلَهُ كَأَنَّهُ هُوَ الْمُنَادَى فِي الأَصْلِ(٦) كَقَوْلِكَ: يَا جَعْفَ، وَيَا جَعْفُ، وَيَا ثَمُو، وَيَا ثَمِي، فِي الْمُسَمَّى بِثَمُودٍ.

---

(١) هذا بعض بيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي، وهو بتمامه:

ويأوي إلى نسوة عطل ... وشعثاً مراضيع مثل السعالي

انظر: ديوان الهذليين ٢/١٨٤، والكتاب ٢/٦٦، ومعاني القرآن ١/١٠٨، وابن يعيش ٢/١٨، والمقرب ١/٢٢٥، والخزانة ٢/٤٢٦ حيث قال البغدادي: «على أنه قوله: «شعثاً» منصوب على الترحّم».

(٢) هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجيزون ترخيم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، وبعضهم يجوزه في الأسماء مطلقاً.

ينظر الإنصاف المسألة (٤٩)، والتبيين ٤٥٦.

(٣) سورة الزخرف ٧٧.

(٤) نسبت هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنهما ـ، ويحيى، والأعمش، وقرأها الباقون: «يا مالك» انظر: المحتسب ٢/٢٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩٥، والإنصاف ٣٦١ المسألة (٥٠).

(٥) وهو ما يعرف بلغة من ينتظر.

(٦) وهو ما يعرف بلغة من لا ينتظر.

وَلاَ يُشْتَرَطُ فِي المُؤَنَّثِ العَلَمِيَّةُ، وَلاَ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاَثَةِ، تَقُولُ: يَا ثُبَ فِي يَا ثُبَةُ، وَمَا فِي/ آخِرِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ وَرَخَّمْتَهُ لَمْ تَحْذِفْ مِنْهُ سِوَى «التَّاءِ» ٢٦/ب
نَحْوَ: يَا طَلْحَ، وَيَا حَمْزَ، فِي طَلْحَةَ وَحَمْزَةَ، وَتَقُولُ فِي «بُخْتَ نَصَّرَ»: يَا بُخْتَ، فَتَحْذِفُ الثَّانِيَ، لِشِبْهِهِ بِهَاءِ التَّأْنِيثِ، وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِ الاسْمِ زِيَادَتَانِ زِيدَتَا مَعاً حَذَفْتَهُمَا لِلتَّرْخِيمِ مَعاً، تَقُولُ: يَا مَرْوَ، وَيَا أَسْمَ، فِي مَرْوَانَ، وَأَسْمَاءَ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَاحِدَةٌ بَعْدَهَا أَصلِيٌّ حَذَفْتَهُمَا أَيْضاً مَعاً، إِنْ بَقِيَ الاسْمُ بَعْدَ حَذْفِهِمَا عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ فَصَاعِداً، تَقُولُ: يَا مَنْصُ، وَيَا مِسْكِ، وَيَا عَمَّ، فِي: مَنْصُورٍ وَمِسْكِينٍ، وَعَمَّارٍ، فَإِنْ نَقَصَ الاسْمُ عَنِ الثَّلاَثَةِ حَذَفْتَ الطَّرَفَ الأَصْلِيَّ، وَأَبْقَيْتَ الزَّائِدَ[1] تَقُولُ: يَا عَجُو، وَيَا سَعِي، وَيَا عِمَا، فِي: عَجُوزٍ، وَسَعِيدٍ، وَعِمَادٍ.

فَصْــلٌ

[فِي الاشتغـال]

وَمِمَّـا يَنْتَصِبُ بِفِعْلٍ لاَزِمٍ إِضْمَـارُهُ مَـا أُضْمِـرَ عَـامِلُهُ عَلَى شَـرِيطَةِ التَّفْسِيرِ[2]، كَقَوْلِكَ: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾[3]/ فِيمَنْ قَرَأَهَا بِالنَّصْبِ[4]، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى ٢٧/أ

---

(١) لئلا يبقى الاسم على حرفين، ينظر اللمع ٢٠٠ .

(٢) وهو ما يعرف بالاشتغال، وضابطه : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل، عامل في ضميره أو في سببه، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه .

(٣) سورة يس ٣٩ .

(٤) قرأ الكوفيون، وابن عامر ﴿والقمر﴾ بالنصب، وذلك على إضمار فعل يفسره ﴿قدرناه﴾ تقديره : وقدرنا القمر قدرناه، هذا على رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، انظر الإنصاف المسألة (١٢) وقرأه الباقون بالرفع على الابتداء .
انظر : التبصرة في القراءات ٣٠٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١٦، والإقناع في القراءات السبع لابن باشاذ ٧٤٢ .

الابتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ، وَهُوَ الأكثرُ، إلاّ أنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، أَوْ يَتَقَدَّمَهُ مَا هُوَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى فَيُخْتَار فِيهِ النَّصْبُ، كَقَوْلِكَ: لَقِيتُ زَيداً وَعَمْراً كَلَّمْتُهُ، وَبَكْراً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ، وَكَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾(١)، فَإِنْ جَاءَ مَا يَصْرِفُ الكَلاَمَ إِلَى مَعْنَى الابْتِدَاءِ كَانَ الرَّفْعُ أَجْوَدَ، كَقَولِه تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾(٢)، وَقَد قُرِئ نَصْباً(٣)، وَالنَّفْيُ، وَالأَمْرُ كَالاسْتِفْهَامِ فِي اخْتِيَارِ النَّصْبِ، وَقَدْ يُنْصَبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ دَلَّ عَلَيهِ الْمَعْنَى كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿وَحُوراً عِيناً﴾(٤) أي وَيُزَوَّجُونَ حُوراً.

[حَذْفُ الْمَفْعُولِ بِهِ]

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ فِي حَذْفِهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ(٥):

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُحْذَفَ لَفْظاً وَيُرَادَ تَقْدِيراً، كَقَولِه تَعَالَى: ﴿أَهَـذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾(٦) أَيْ بَعَثَهُ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ للموصُولِ مِنْ ذِكْرٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَن يُطْرَحَ رَأْساً كَأَنَّ فِعْلَهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ، كَقَولِه تَعَالَى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾(٧)، وَمِنْهُ/ «فُلاَنٌ يُعْطِي وَيَمْنَعُ». ٢٧/ب

***

---

(١) سورة القمر ٢٤ .

(٢) سورة فصلت ١٧ ، وفي الأصل «فأما» بالفاء سهو .

(٣) قرئ ﴿ثمود﴾ بالنصب ممنوعاً من الصرف، وقرأه الحسن وابن أبي إسحاق والأعمش منونة منصوبة ، وقرأه الجمهور بالرفع ممنوع من الصرف. ينظر : البحر المحيط ٧/٤٩١ .

(٤) سورة الواقعة ٢٢ ، قال ابن جني في المحتسب ٢/٣٠٩ «ومن ذلك قراءة أُبيّ بن كعب ، وابن مسعود : ﴿وَحُوراً عِيناً﴾» ، وانظر ابن يعيش ٢/٣٠ .

(٥) ينظر : المفصل ٥٣ ، وشرحه لابن يعيش ٢/٣٩ .

(٦) سورة الفرقان ٤١ .

(٧) سورة الأحقاف ١٥ .

بَابُ المفعُول فِيهِ

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَينِ: ظَرْفُ زَمَانٍ، وَظَرْفُ مَكَانٍ.

فَالزَّمَانُ: مُرُورُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ، كَالسَّاعَةِ، وَالشَّهْرِ، وَالسَّنَةِ، وَالْيومِ، وَاللَّيْلَةِ، وَمُبْهَمُهُ، وَمُعَرَّفُهُ، وَمُؤَقَّتُهُ سواءٌ في انْتِصَابِهِ عَلَى الظَّرفِ إذَا تَضَمَّنَ مَعْنَى «في» تَقُولُ: زُرتُكَ حِيناً وَوَقْتاً، وَلَقِيتُ زيداً يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَأَقمتُ عِندَكَ يَوْماً، وَمِنْهُ مَا لَزِمَ الظَّرفِيَّةَ كَذَاتَ مَرَّةٍ، فَإِنْ تَجَرَّدَ مِن مَعْنَى «في» كَانَ اسْماً صَرِيحاً كَسَائِرِ الأَسْمَاءِ، كَقَولِكَ: يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبَارَكٌ[1]، وَقَدْ يُتَّسَعُ في الظَّرفِ فَيَجْرِي مَجْرَى المفعُولِ بِهِ فَيُضَافُ إلَيْهِ وَيُعَدَّى الْفِعْلُ إلَى ضَمِيرِهِ، كَقَولِهِمْ:

٢١ ـ يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ[2].

وَكَقَوْلِكَ: الْيَوْمَ سِرْتُهُ، وَلَوْلَا الاتِّسَاعُ لَقُلْتَ: سِرْتُ فِيهِ، وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ كَقَولِكَ: أَيَوْمَ الْجُمُعَةِ سَارَ زَيدٌ فِيهِ؟، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَالْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ/ قَبْلُ﴾[3]. ١/٢٨

وَأَمَّا ظَرْفُ المَكَانِ: فَمَا كَانَ مُبْهَماً مِنْ أَسْمَاءِ الأَمْكِنَةِ نَحْوَ الجِهَاتِ

---

(١) ينظر اللمع ١٣٨ ـ ١٤٠ ، والمفصل ٥٥ ـ ٥٦ .

(٢) لم أهتد إلى قائل هذا الرجز .
وهو في الكتاب ١/١٧٥ ، وابن الشجري ٢/٢٥٠ ، والمفصل ٥٦ ، والمحتسب ١/١٨٣ ، وابن يعيش ٢/٤٥ ، والخزانة ٣/١٠٨ .

(٣) سورة يونس ٩١ .

السِّتُّ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا مِمَّا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى «فِي» أَيْضاً كَقَولِكَ: أَقَمْتُ عِنْدَكَ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ، وَأَنَا قَرِيباً مِنْكَ، وَمُحَمَّدٌ حِيَالَكَ، وَانْتِصَابُهُ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ أَوِ الْمُقَدَّرِ، وَلَوْ قُلْتَ: جَلَسْتُ الْمَسْجِدَ، وَنَحْوَهُ مِمَّا هُوَ مُخْتَصٌّ لَمْ يَجُزْ، إِلَّا بِإِظْهَارِ «فِي»، وَمِنْهُ مَا يُسْتَعْمَلُ اسْماً وَظَرْفاً، وَمَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفاً.

فَالأَوَّلُ ـ نَحْو: خَلْفٍ: وَأَمَامٍ، إِذَا جَرَّدْتَهُ مِنْ مَعْنَى «فِي».

وَالثَّانِي ـ مَا لَزِمَ الظَّرْفِيَّةَ نَحْوَ: لَدُنْ، وَلَدَا، وَعِنْدَ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِمَا «مِنْ» وَحْدَهَا، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[1]، وَتَقُولُ: خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ، وَلَوْ قُلْتَ: وَصَلْتُ إِلَى عِنْدِهِ، لَمْ يَجُزْ[2].

***

(١) سورة النمل ٦ .

(٢) انظر اللسان في «عند» .

بَابُ المَفْعُولِ لَـــهُ

وَهُوَ: مَا كَانَ عُذراً، وَعِلَّةً لِوُقُوعِ الْفِعْلِ، وَحَسُنَ جَوَاباً لِقَوْلِ القَائِلِ: لِمَ فَعَلْتَ؟، وَلاَ يَنْتَصِبُ لَفْظاً إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَصْدَراً مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الفِعْلِ الْمُعَلَّلِ بِهِ، مُقَارِناً لَهُ/ فِي الْوُجُودِ كَقَوْلِكَ: قُمْتُ إِكْرَاماً لَهُ، وَقَصَدْتُهُ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِهِ، ٢٨/ب وَمِنْـهُ قَـوْلُـهُ تَعَـالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّـوَاعِقِ حَـذَرَ الْمَوْتِ﴾[١]، وَيَكُونُ مَعْرِفَةً، وَنَكِرَةً[٢].

وَمَتَى فُقِدَ بَعْضُ شُرُوطِهِ لَزِمَ دُخُولُ اللاَّمِ كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُهُ الْيَوْمَ لإِسَاءَةِ أَدَبِهِ أَمْسِ[٣].

***

---

(١) سورة البقرة ١٩ .

(٢) يقول الزمخشري في المفصل ٦٠ : «وقد جمعهما العجاج في قوله :

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور

والهول من تهول الهبور»

وقد أنكر الجرمي مجيئه معرفة .

انظر : أسرار العربية ١٨٦ فما بعدها ، وأبو عمر الجرميُّ ٥ فما بعدها .

(٣) وجب جر المفعول له باللام هنا ، لأن زمنه غير زمن فعله ، فالإساءة أمس ، والضرب اليوم .

باب المفعول معه[1]

وَهُوَ: مَا انْتَصَبَ بَعْدَ الْوَاوِ الكَائِنَةِ بِمَعْنَى «مَعَ»، وَهِيَ فِي الأَصْلِ لِلْعَطْفِ، وإنَّما جُعِلَتْ بِمَعْنَى «مَعَ»؛ لإفَادَتِهَا الْمُصَاحَبَةَ، وَذَلِكَ [نَحْوَ] قَوْلِهِمْ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ، وَانْتِصَابُهُ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ مَعَ تَقْوِيَةِ الوَاوِ[2]، فإن خَلا الكَلاَمُ مِنْ فِعْلٍ، أو مَعْنَى فِعْلٍ لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ، وَتَقُولُ: مَا شَأْنُكَ وَزَيْداً، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا تَصْنَعُ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ هُوَ قِيَاسٌ، وَعِنْدَ آخرِينَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ[3].

فَصْلٌ

الْمُلْحَقَاتُ بِالمَفْعُولِ فِي النَّصْبِ تَشْبِيهاً بِهِ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ أَيضاً: خَبَرُ
١/٢٩ «كَانَ»، وَاسْمُ «إنَّ» ـ وَقَدْ تَقَدَّمَ/ ذِكْرُهُمَا[4] ـ، وَالحَالُ، وَالتَّمييزُ، وَالاسْتِثْنَاءُ.

***

---

(١) انظر: اللمع ١٤٢، والمفصل ٥٦.

(٢) هذا هو مذهب الجمهور، وقال الأخفش: ينتصب انتصاب الظرف، كما ينتصب «مع»، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف.

ينظر: الإنصاف ٢٤٨ المسألة (٣٠)، والتبيين ٣٧٩ المسألة (٦١)، والتسهيل ٩٩، والجنى الداني ١٥٥.

(٣) انظر: المفصل ٥٩.

(٤) انظر: ٦٧، ٧١ فيما تقدم.

باب الحال(1)

وَهْيَ صِفَةَ هَيْئَة الفَاعِلِ، أَوْ المَفْعُول بِهِ وَقْتَ مُبَاشَرَةِ الفِعْلِ، وشرطُهَا: أن تكُونَ نَكِرَةً، مُشْتَقَّةً، تأتِي بَعْدَ كَلَامٍ قَدْ تَمّ، زِيادةً فِي الخَبَرِ، وَشَرطُ صَاحِبِهَا: أن يكُونَ معرِفَةً فِي الأَكْثَر، وَهْي منصوبَةٌ بِمَا أَثَّرَ فِي صاحِبِها رَفْعاً، أو نَصباً، أو جَرًّا، كقوله(2) تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفاً﴾(3)، ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾(4)، وَ ﴿رَبَّيَانِي صَغِيراً﴾(5)، وَكَقَولِكَ: هَذَا زَيدٌ وَاقِفاً، وَمَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً.

وَمَتَى كَانَ العَامِلُ مُتَصَرِّفاً جَازَ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَيْهِ(6)، نَحْو: جَـاءَ زَيدٌ ضَاحِكاً، وَضَاحِكاً جَـاءَ زَيدٌ، وَمَتَى لَمْ يَتَصَرَّفْ لَزِمَتْ مرتَبَتَهَا مِنَ التَّأَخرِ عَنِ العَامِلِ، وَإِذَا تقدَّمت صِفَةُ النَّكرةِ عَلَيْهَا نُصِبَتْ عَلَى الحَالِ، كَقَولِهِ:

٢٢ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ(7)

---

(١) انظر اللمع ١٤٥، والمفصل ٦١، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٠.

(٢) في الأصل «لقوله» تحريف.

(٣) سورة القصص ٢١.

(٤) سورة الإسراء ٥٩.

(٥) سورة الإسراء ٢٤.

(٦) انظر اختلاف النحويين في هذه المسألة في الإنصاف ٢٥٠، المسألة (٣١)، والتبيين ٣٨٣ المسألة (٦٢)، والمرتجل لابن خشاب ١٦١، والمقتضب ٤/٣٠٠.

(٧) هذا صدر بيت لكثير عزة، وعجزه: يلوح كأنه خِلَلُ
انظر: ديوانه ٥٠٦، والكتاب ٢/١٢٣، والعيني ٣/١٦٣.

وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ حَالاً كَقَوْلِكَ: أَتَيْتُكَ سَعْياً وَرَكْضاً(١)، وَقَدْ تَكُونَ
٢٩/ب الحَالُ مُؤَكِّدَةً فَيَعْمَلُ فِيهَا مَعْنَى الْكَلَامِ، وَلَا/ تَأْتِي إِلَّا بَعْدَ جُمْلَةٍ عَقْدُهَا مِن اسْمَيْنِ، مُؤَكِّدَةً لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الخَبَرُ، وَمُحَقِّقَةً لِمَعْنَاهُ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً، وَعَلِيٌّ أَخُوكَ نَاصِراً، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾(٢) كَأَنَّكَ قُلْتَ: أُحِقُّ، أَوْ أُثْبِتُ، وَنَحْوَهُمَا، وَلَا يُشْتَرَطُ هُنَا فِيهَا الانْتِقَالُ، كَمَا يُشْتَرَطُ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ لأَنَّ الحَقَّ لَا يُفَارِقُ التَّصْدِيقَ، وَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ أَخُوكَ شُجَاعاً، لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ الصَّدَاقَةَ(٣) دُونَ النَّسَبِ، وَقَد تَقَعُ الجُمْلَةُ حَالاً، فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً لَزِمَتْهَا الْوَاوُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ﴾(٤)، وَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً نَظَرْتَ، فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مَاضِياً لَزِمَتْهُ «قَدْ» ظَاهِرَةً، أَوْ مُقَدَّرَةً، كَقَوْلِكَ: جِئْتُهُ وَقَدْ رَكِبَ، وَالْمُقَدَّرَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(٥) أَيْ قَدْ حَصِرَتْ(٦)، وَقِيلَ(٧): «حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ صِفَةً لِحَالٍ مُقَدَّرَةٍ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ: أَوْ جَاءُوكُم قَوْماً حَصِرَتْ
٣٠/أ صُدُورُهُمْ، وَلَا يَسُوغُ تَعْرِيفُ/ الحَالِ، فَأَمَّا: أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ، وَطَلَبْتَهُ جَهْدَكَ، فَوَاقِعٌ مَوْقِعَ «مُعْتَرِكَةً، وَمُجْتَهِداً»، وَقَوْلُهُم: جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ:

---

(١) انظر المفصل ٦٢ .

(٢) سورة البقرة ٩١ .

(٣) أي تريد بالأخوة في قولك : «زيد أخوك شجاعاً» الصداقة ، وانظر المفصل ٦٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٥٣ .

(٥) سورة النساء ٩٠ .

(٦) هذا هو رأي جمهور البصريين ؛ لأن «قد» تقرب الماضي من الحال ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه «قد» أو لم تكن ، وإليه ذهب الأخفش من البصريين .

انظر : الإنصاف ٢٥٢ المسألة (٣٢) ، والتبيين ٣٨٦ المسألة (٦٣) ، وابن يعيش ٦٧/٢ .

(٧) نسب هذا إلى المبرد ، ينظر البحر المحيط ٣١٧/٣ ، والمقتضب ١٢٤/٤ .

مُتَوَحِّداً، أَوْ مُنْفَرِداً، وَقِيلَ: هُوَ منصوبٌ عَلَى المَصْدَرِ، فَإِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَوْحَدْتَهُ إيحاداً[1]، وَقَدْ تَقَعُ الحَالُ في الفَاعِلِ وَالمفْعُولِ مُتَّفِقَةً، وَمُفْتَرِقَةً، كَقَولِكَ: سَايَرْتُ زَيداً رَاكِبَيْنِ، وَلَقِيتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً[2].

* * *

(١) انظر المفصل ٦٣، وابن يعيش ٢/٦٣.

(٢) انظر المفصل ٦١، وابن يعيش ٢/٥٦.

بَابُ التَّمْيِيزِ[1]

وَيُقَالُ لَهُ: التَّفْسِيرُ، وَهُوَ رَفْعُ الإِبْهَامِ عَنْ جُمْلَةٍ، أَوْ مُفْرَدٍ بِذِكْرِ بَعْضِ مُحْتَمَلاتِ الْكَلَامِ، فَالْجُمْلَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[2]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً﴾[3]، وَكَذَلِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً، وَتَفَقَّأَ الْكَبْشُ شَحْماً، وَفِي تَقْدِيمِ الْمُمَيِّزِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ خِلَافٌ[4].

وَالْمُفْرَدُ كَقَوْلِكَ: عِنْدِي رِطْلٌ زَيْتاً، وَمَنَوَانِ عَسَلاً، وَيَجُوزُ إِسْقَاطُ
٣٠/ب التَّنْوِينِ، وَنُونِ التَّثْنِيَةِ، وَجَرُّ مَا بَعْدَهُمَا بِالإِضَافَةِ[5]، وَلَا كَذَلِكَ فِيمَا انْتَصَبَ/
بَعْدَ نُونِ الْعَدَدِ، كَقَوْلِكَ: عِشْرُونَ دِرْهَماً، وَجَمِيعُ مَا يَقَعُ بَعْدَ الأَعْدَادِ - مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ - مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَكَذَلِكَ فِي بَابِ الْمَقَادِيرِ، كَقَوْلِهِمْ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً، وَمَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً.

وَشَرْطُ الْمُمَيِّزِ أَن يَكُونَ نَكِرَةً، مُقَدَّرَةً بِـ «مِنْ»، تَأْتِي بَعْدَ تَمَامٍ، فَالجُمْلَةُ تَتِمُّ بِاسْتِيفَاءِ جُزْأَيْهَا، والمُفْرَدُ تمامُهُ بِالإِضَافَةِ، والتَّنْوِين، وَنُونَي

---

(١) انظر اللمع ١٤٧ ، والمفصل ٦٥ ، والجمل ٢٤٢ .

(٢) سورة مريم ٤ .

(٣) سورة مريم ٧٤ .

(٤) انظر هذا الخلاف في الإنصاف ٨٢٨ المسألة (١٢٠) وابن يعيش ٧٣/٢ ، ومقدمة في النحو ٥٣ ، والتبيين ٣٩٤ المسألة (٦٥) .

(٥) فتقول : عِنْدِي رِطْلُ زَيْتٍ ، وَمَنَوَا عَسَلٍ . انظر المفصل ٦٦ .

التَّثْنِيَة، وَالجَمْع، وَأَكثرُ ما يكُونُ المُمَيِّزُ مُفْرَداً، وَقَدْ يَجِيء مجمُوعاً كَقَوله تَعَالَى: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾(١).

***

(١) سورة الكهف ١٠٣ .

بَـابُ الاسْـتِـثْـنَـآءِ[1]

وَهُوَ: إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ هُوَ وَغَيْرُهُ، أَوْ إِدْخَالُهُ فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ هُوَ وَغَيْرُهُ بِـ «إِلَّا»، أَوْ بِمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الأَفْعَالِ، وَالأَسْمَـآءِ، وَالحُـرُوفِ، فَمَتَى اسْتَثْنَيْتَ بِـ «إِلَّا» مِنْ كَلَامٍ مُوجَبٍ فَانْصِبْ مَا بَعْدَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، كَقَوْلِهِ
٣١/أ تَعَالَى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[2]، وَكَذَلِكَ يَلْزَمُ/ النَّصْبُ فِيمَا كَـانَ اسْتِثْنَاؤُهُ بِفِعْلٍ، كَقَوْلِكَ: خَرَجَ القَوْمُ لَا يَكُونُ زَيداً، وَذَهَبُـوا عَدَا جَعْفَـراً، وَانْطَلَقُوا لَيْسَ بَكْراً، وَكَذَلِكَ إِنِ اسْتُثْنِيَ بِحَرْفٍ وُصِلَ بِفِعْلٍ، كَقَوْلِكَ: قَامَ إِخْوَتُكَ مَا خَلَا مُحَمَّداً، وَمِنْهُ:

٢٣ ـ أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ[3].

وَإِنْ تَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ كَانَ النَّصْبُ لَازِماً كَقَوْلِكَ: مَا جَـآءَنِي إِلَّا أَخَاكَ أَحَدٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الكُمَيْتِ[4]:

---

(١) انظر اللمع ١٤٩، والمفصل ٦٥، والجمل ٢٣٠، ومقدمة في النحو ٥٤.

(٢) سورة البقرة ٢٤٩.

(٣) هذا صدر بيت للبيد العامري ـ رضي الله عنه ـ، وعجزه:

وكل نعيم لا محالة زائل

انظر الديوان ٢٥٦، والمفصل ٦٧، واللمع ١٥٤، ومقدمة في النحو ٥٨.

(٤) هو الكميت بن زيد الأسدي، شاعر أموي، كان مشهوراً بالتشيّع لبني هاشم، وله فيهم قصائد تسمى «الهاشميات»، توفي سنة ١٢٦هـ.

انظر ترجمته في الخزانة ١/١٤٣ (طبعة هارون)، والشعر والشعراء ٥٨٥.

٢٤ ـ وَمَـا لِـي إِلاَّ آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ
وَمَـا لِـي إِلاَّ مَـشْـعَـبَ الْـحَـقِّ مَـشْـعَـبُ[١]

وَيُخْتَارُ النَّصْبُ فِيمَا كَانَ اسْتِثْنَاؤُهُ مُنْقَطِعاً[٢]، كَقَوْلِكَ: مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ إِلاَّ فَرَساً، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[٣]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ * إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَىٰ﴾[٤]، وَيَجُوزُ الْبَدَلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الثَّانِي مِن جِنْسِ الأَوَّلِ[٥]، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ مُوجَبٍ وَقَدْ تَمَّ الْكَلاَمُ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ، عَلَى الْبَدَلِ، وَإِلاَّ زَيْداً/ عَلَى أَصْلِ الاسْتِثْنَاءِ، وَقُرِئ ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[٦]، ٣١/ب
وَ (قَلِيلٌ)[٦] نَصْباً، وَرَفْعاً[٧].

وَحُكْمُ «غَيْرِ» فِي نَفْسِهَا حُكْمُ مَا بَعْدَ «إِلاَّ» فِي وُجُوبِ النَّصْبِ، وَفِي جَوَازِهِ مَعَ الْبَدَلِ، وَالاسْمُ بَعْدَهَا مجرُورٌ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَمَا خَرَجَ أَحَدٌ غَيْرُ أَخِيكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لاَّ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ

---

(١) انظر شرح هاشميات الكميت للقيسي ٥٠، والجمل ٢٣٤، والمقتضب ٣٩٨/٤، وابن يعيش ٧٩/٢، والخزانة ٣١٤/٤، ١٣٨/٩.

(٢) المستثنى المنقطع: ما كان من غير جنس الأول.

(٣) سورة النساء ١٥٧.

(٤) سورة الليل ١٩، ٢٠.

(٥) الذين أجازوه هم بنو تميم.
انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ١١٥، وشرح ابن عقيل للألفية ٦٠٠/١، والجمل ٢٣٥.

(٦) سورة النساء ٦٦.

(٧) قرأ ابن عامر وحده بالنصب، على أصل الاستثناء، وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في ﴿فعلوه﴾، وهو الأجود.
انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٣٩٢/١، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٠٠، وحجة القراءات ٢٠٦، وشرح المقدمة المحسبة ٣٢٤/٢، ومقدمة في النحو ٥٥.

الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[1] قُرِئ بالرَّفعِ، وَالنَّصْبِ[2].

وَأَمَّا «سِوَى» فَمَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِالإِضَافَةِ لاَ غَيْرُ، تَقُولُ: مَا رَأَيْتُ سِوَى أَبِيكَ، وَتَقُولُ: سَارَ الْجَيْشُ خَلاَ زَيْدٍ، وَحَاشَا عَمْرٍو، إِنْ جَعَلْتَهُمَا حَرْفَيْ جَرٍّ، وَإِنْ جَعَلْتَهُمَا فِعْلَيْنِ نَصَبْتَ مَا بَعْدَهُمَا[3]، وَقَدْ تَكُونُ «إِلاَّ» وَمَا بَعْدَهَا وَصْفاً لِمَا قَبْلَهَا حَمْلاً عَلَى «غَيْرٍ»، كَمَا حُمِلَتْ «غَيْرٌ» عَلَيْهَا فِي الاسْتِثْنَاءِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[4]، وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ «إِلاَّ» غَيْرَ تَامٍّ عَمِلَ فِيمَا بَعْدَهَا لاَ غَيْرُ[5]،
١/٣٢ تَقُولُ: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ/ إِلاَّ مُحَمَّداً، وَمَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِسَعِيدٍ.

***

---

(١) سورة النساء ٩٥.

(٢) قرأ بالنصب الكسائي، ونافع، وابن عامر على الاستثناء من القاعدين، وقرأ الباقون بالرفع على أن «غير» بدل من القاعدين، ويجوز أن تكون صفة لهم، كأنك قلت: لا يستوي القاعدون الأصحاء.

انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٩٦، والبحر المحيط ٣/٣٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٩٩، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٤٠، والإيضاح العضدي ٢٠٩، والمقتصد ٢/٧١١، ومقدمة في النحو ٥٥.

(٣) انظر: كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ٦٨، والفصول الخمسون ١٩١، ومغني اللبيب ١٧٨، ١٨٩، ومقدمة في النحو ٥٨.

(٤) سورة الأنبياء ٢٢.

(٥) وهو ما يسمى بالاستثناء المفرغ.

بَابُ «لاَ» فِي النَّفْيِ[1]

وَمَتَى دَخَلَتْ «لاَ» عَلَى نَكِرَةٍ مُضَافَةٍ إِلَى غَيْرِ مَعْرِفَةٍ ، أَوْ مُضَارِعَةٍ لِلْمُضَافِ نَصَبَتْهُمَا حَمْلاً عَلَى «إِنَّ» نَحْو: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ هُنَا ، وَلاَ خَيْراً مِنْ زَيدٍ عِنْدَنَا ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُضَافَةٍ وَلاَ مُضَارِعَةٍ لِلْمُضَافِ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ بُنِيَتْ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ كَقَولِكَ: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ ، وَلاَ بُدَّ مِنْ خَبَرٍ مَرْفُوعٍ ، إِمَّا مَوْجُودٍ أَوْ مُقَدَّرٍ ، فَالْمَوْجُودُ لَفْظاً كَقَولِكَ: لاَ غُلاَمَ أَحْسَنُ مِنْ زَيدٍ ، وَلاَ رَجُلَ مُنْطَلِقٌ ، وَلاَ أَحَدَ فِي الدَّارِ ، وَالْمُقَدَّرُ كَقَولِهِم:

٢٥ ـ لاَ سَـيْـفَ إِلاَّ ذُو الْـفَـقَـا   رِ وَلاَ فَـتَـى إِلاَّ عَـلِيُّ[2]

وَكَقَولِنَا: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، إِذِ التَّقْدِيرُ لاَ إِلَهَ لِلْخَلْقِ إِلاَّ اللَّهُ ، وَمَتَى تَقَدَّمَ خَبَرُ النَّكِرَةِ عَلَيهَا بَطَلَ البِنَـاءُ ، وَوَجَبَ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ ﴾[3] ، وَكَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ لَـزِمَ الرَّفْـعُ / وَالتَّكْرِيـرُ ، ٣٢/ب
كَقَولِكَ: لاَ زَيدٌ وَلاَ عَمْرٌو عِنْدَنَا ، وَفِي «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ» وُجُوهٌ ، فَتْحُ الاثْنَيْنِ ، وَرَفْعُهُمَا ، وَرَفْعُ الأَوَّلِ بِالابْتِدَاءِ ، أَوْ بِـ «لاَ» تَشْبِيهاً لَهَا بِـ «لَيْسَ» ، وَبِنَاءُ الثَّانِي عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِعْرَابُهُ نَصْباً وَرَفْعاً ، وَبِنَـاءُ الأَوَّلِ مَعَ تَنْوِينِ الثَّانِي

---

(١) انظر : اللمع ١٣٧ ، والمفصل ٧٤ ، والجمل ٢٣٧ .

(٢) لم أعثر على قائله .
وهو في مجالس العلماء ١٠٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٧/١ .

(٣) سورة الصافات ٤٧ .

نَصْباً ، وَرَفْعاً أَيضاً[1].

فَإِنْ وَصَفْتَ اسْمَ «لا» جَازَ فِي الصِّفَةِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ:

* الْبِنَاءُ كَالْمَوْصُوفِ.
* وَالإِعْرَابُ رَفْعاً عَلَى مَحَلِّ «لا» مَعَ اسْمِهَا.
* أَوْ نَصْباً عَلَى اللَّفْظِ.

تَقُولُ: لاَ غُلاَمَ ظَرِيفَ ، عَلَى الْبِنَاءِ ، وَظَرِيفٌ ، وَظَرِيفاً عَلَى الإِعْرَابِ ، وَحُكْمُ الْمَعْطُوفِ كَذَلِكَ إِلاَّ فِي الْبِنَاءِ ، تَقُولُ: لاَ رَجُلَ وَامْرَأَةٌ بِالرَّفْعِ ، وَامْرَأَةً ، بِالنَّصْبِ ، وَمِنْهُ:

٢٦ ـ فَلاَ أَبَ وَابْناً[2].

وَتَثْبُتُ النُّونُ فِي التَّثْنِيَةِ مَعَ الْبِنَاءِ[3] ، كَقَوْلِكَ: لاَ غُلاَمَيْنِ لَكَ. وَأَمَّا صِفَةُ الْمُضَافِ فَلاَ تَكُونُ إِلاَّ مَنْصُوبَةً ، كَقَوْلِكَ: لاَ مَاءَ سَمَاءٍ بَارِداً عِنْدَكَ.

(وَتُقْحَمُ)[4] لاَمُ الْجَرِّ لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الإِضَافَةِ ، كَقَوْلِهِمْ: لاَ أَبَا لَكَ.

---

(١) انظر هذه الوجوه في شرح اللمع ١/٩٤.

(٢) هذا بعض بيت لم يعرف قائله ، وقيل لرجل من عبد مناة بن كنانة ، وهو بتمامه:

فَلاَ أَبَ وابناً مِثْلُ مَروانَ وابنِه ... إذا هو بالمسجد ارتدى وتأزَّرا

انظر: الكتاب ٢/٢٨٥ ، واللمع ١٣٠ ، وشرح اللمع ١/٩٦ ، وابن يعيش ٢/١٠١ ، والمقتضب ٤/٣٧٢ ، والعيني ٢/٣٥٥ ، والخزانة ٤/٦٧.

(٣) انظر شرح اللمع ١/٩٣ حيث ذكر أن هذا مذهب سيبويه ، أما المبرد فيقول: «ولا بناء مع ثبات النون ، كما لا يكون البناء مع التنوين».

وانظر الكتاب ٢/٢٨٣ ، والمقتضب ٤/٣٦٦.

(٤) في الأصل «وتُفْخَمُ» تصحيف ، صوابه ما أثبت.

فَصْلٌ

وَقَدْ تُجْعَلُ «لاَ» كَلَيْسَ فَتَرْفَعُ الاسْمَ ، / وَتَنصِبُ الْخَبَرَ ، تَقُولُ: لاَ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَعَلَيهِ قَوْلُهُ(١): ‏٣٣/أ

٢٧ ـ مَنْ صَدَّ عَن نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

كَمَا حُمِلَتْ «لَيْسَ» عَلَيْهَا فِي النَّفْي لاَ غَيْرُ فِي قَوْلِهِمْ: جَاءَ زَيدٌ لَيْسَ عَمْرٌو. كَأَنَّهُ قَالَ: لاَ عَمْرٌو ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ(٢):

٢٨ ـ بَقَائِي شَاءَ لَيْسَ هُمُ ارْتِحَالاَ(٣)

وَهُوَ قَلِيلٌ.

ذِكْرُ الْمَجْرُورَاتِ ، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

* مَجْرُورٌ بِحَرْفِ جَرٍّ.
* وَمَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ اسْمٍ مِثْلِهِ إِلَيْهِ.

***

---

(١) هو سعد بن مالك القيسي.
وهو في الكتاب ١/٥٨، والمقتضب ٤/٣٦٠، وشرح اللمع ١/٩٢، والعيني ٢/١٥٠، والخزانة ١/٤٦٧.

(٢) في الأصل «أبو الطيب»، وأبو الطيب هو أحمد بن الحسين الجعفي، المشهور بالمتنبي، ولد سنة ثلاث وثلاثمائة، وكان شاعراً عظيماً، شغل الناس وملأ الدنيا، إلا أنه لا يحتج بشعره، وإنما يؤتى به للاستئناس والتمثيل لا غير، وقد توفي أبو الطيب سنة أربع وخمسين وثلاثمائة.
ترجمته في: ابن خلكان ١/١٢٠، والخزانة ٢/٣٤٧، والصبح المنبي عن حيثية المتنبي للبديعي ٢٠ فما بعدها.

(٣) هذا صدر بيت للمتنبي، وعجزه:
وحسن الصبر زمُّوا لا الجمالا
ديوانه ٣/٢٣٧ (شرح البرقوقي)، و«ليس» في البيت حرف بمعنى «لا»، وقيل بل على بابها، واسمها ضمير الشأن، أو الضمير «هم» ولكنه استعمل منفصلاً للضرورة.

بَـابُ حُرُوفِ الْجَرِّ

وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، [وَفِي]، وَعَنْ، وَعَلَى، وَرُبَّ، وَالْوَاوُ، وَالتَّاءُ ـ فِي الْقَسَمِ ـ، وَحَتَّى ـ فِي أَحَـدِ أَقْسَـامِهَـا ـ، وَمُـذْ، وَمُنْـذُ ـ فِي أَحَـدِ وَجْهَيْهِمَا ـ، وَالْبَـاءُ، وَاللَّامُ، وَالْكَافُ الزَّوَائِدُ[1]، وَحَاشَا، وَخَلَا ـ فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِمَا فِي الاسْتِثْنَـاءِ ـ، فَهَذِهِ الْحُـرُوفُ تَجُرُّ مَـا تَتَّصِلُ بِـهِ مِنَ الْأَسْمَـاءِ لَفْظاً، إِنْ كَانَ ظَاهِراً مُنْصَرِفاً، وَمَحَلًّا إِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا عَمِلَت الْجَرَّ؛
٣٣/ب لاخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَـاءِ وَلَمْ تَكُن مَحْمُولَةً عَلَى غَيْرِهَا فِي الْعَمَلِ /، وَنَـظِيرُ ذَلِكَ عَمَلُ حُرُوفِ الجَزْمِ الجَزْمَ فِي الْأَفْعَالِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَصْلٌ يُذْكَرُ فِيهِ مَعْنَاهُ، وَحُكْمُهُ مُسْتَقْصىً عَلَى سَبِيلِ الاخْتِصَارِ، إِن شَـاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَصْـــلٌ

«مِنْ» تَكُـونُ لِابْتِدَاءِ الْغَـايَةِ[2]، كَقَـولِكَ: خَـرَجْتُ مِنَ الْبَيْتِ، وَقَدْ

---

(١) قوله «الزوائد» قيد للباء واللام والكاف، والمؤلف تابع للمبرد في المقتضب ٤/١٣٦، وابن جني في اللمع ١٥٥، والزجاجي في الجمل ٦٠، قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ١/١٢٠: «فإنما قالوا فيهن: إنهن زوائد لما أذكره لك، وذلك أنهن لَمَّا كُنَّ على حرف واحد، وقللن غاية القلة، واختلطن بما بعدهنَّ خشي عليهن لقلتهن وامتزاجهن بما يدخلن عليه أن يظن بهن أنهن بعضه أو أحد أجزائه، فوسموهن بالزيادة لذلك، ليعلموا من حالهن أنهن لسن من أنفس ما وصلن به».

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤١٩ «وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه»، وانظر الكتاب ٤/٢٢٤، ٢٢٥.

تُسْتَعْمَلُ لِانْتِهَـاءِ الْغَايَةِ ، كَقَوْلِكَ: نَظَرْتُ فُلَانًا مِنْ سَطْحِهِ[١] ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[٢]:

٢٩ ـ أأَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارَا
وَشَطَّتْ عَلَى ذِي هَوىً أَنْ تُزَارَا

أَيْ إِلَى آلِ لَيْلَى.

وَتَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ كَقَوْلِكَ: قَبَضْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، أَيْ بَعْضَهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ ﴾[٣] ، فَالأُولَى لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، وَالثَّانِيَةُ لِلتَّبْعِيضِ ، وَالثَّالِثَةُ لِلتَّبْيِينِ[٤].

وَتَكُونُ لِتَبْيِينِ الْجِنْسِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾[٥] أَيِ الْوَثَنِيَّ.

وَتَكُونُ زَائِدَةً لِلتَّوْكِيدِ ، وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِغَيْرِ الْوَاجِبِ فِي قَوْلِ سِيبَوَيْهِ[٦] ، تَقُولُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، أَيْ أَحَدٌ ، وَقَدْ جَوَّزَ الْكُوفِيُّونَ زِيَادَتَهَا فِي الْوَاجِبِ نَظَرًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: / ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ ١/٣٤

---

(١) انظر مغني اللبيب ٤٢٥، وقال صاحب الجنى الداني ٣١٣: «وكون «من» لانتهاء الغاية هو قول الكوفيين».

(٢) هو الأعشى الكبير، والبيت مطلع قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب.
ينظر: الديوان ٤٥، وفي الأصل «ذي نوى»، والخزانة ٣/٣٠٣.

(٣) سورة النور ٤٣، وفي الأصل «وننزل» تصحيف.

(٤) وقيل: «من» الثانية والثالثة زائدتان، وقيل: «من» الأولى والثانية لابتداء الغاية، والثالثة زائدة.
انظر: البحر المحيط ٦/٤٦٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٩٨.

(٥) سورة الحج ٣٠.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣١٥، ٣١٦، ٤/٢٢٥، ومقدمة في النحو ٦٣.

عَلَيْكُمْ ﴾(١)، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ هِيَ لِلتَّبْعِيضِ هُنَا(٢).

فَصْلٌ

«إِلَى» تَكُونُ لانْتِهَاءِ الْغَايَةِ، كَقَوْلِكَ: وَصَلْتُ إِلَى مَكَّةَ، أَيْ انْتَهَيْتُ إِلَيْهَا، وَقَدْ تَنُوبُ مَنَابَ «مَعَ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾(٣)، أي مَعَ أَمْوَالِكُمْ، وَقِيلَ: هِيَ هَا هُنَا عَلَى بَابِهَا، وَتَقْدِيرُهُ: وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ مُضَافَةً إِلَى أَمْوَالِكُمْ، فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ(٤).

فَصْلٌ

«فِي» مَعْنَاهَا: الْوِعَاءُ، وَالظَّرْفِيَّةُ، تَقُولُ: المَالُ فِي الْكِيسِ، وَاللِّصُّ فِي السِّجْنِ، وَتَقُولُ: نَظَرْتُ فِي أَمْرِكَ، أَيْ جَعَلْتُهُ مَحَلَّ نَظَرِي، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى «عَلَى»، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾(٥) أَيْ «عَلَى»(٦).

فَصْلٌ

«عَنْ» مَعْنَاهَا: الْمُجَاوَزَةُ، تَقُولُ: انْصَرَفْتُ عَنْ زَيْدٍ، أَيْ تَجَاوَزْتُهُ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا «مِنْ» صَارَت اسْماً بِمَعْنَى الْجِهَةِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) سورة المائدة ٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٩٨ حيث يرى زيادتها في الإيجاب، وابن يعيش ٨/١٣، ومقدمة في النحو ٦٣ حيث قال الذكي «وليس هذا بدليل قاطع لجواز حمل «من» هُنا على التبعيض».

(٣) سورة النساء ٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢١٨، ومغني اللبيب ١٠٤، ورصف المباني ٨٣، والأزهية ٢٨٢، والجنى الداني ٣٨٥.

(٥) سورة طه ٧١.

(٦) انظر: الكتاب ٤/٢٢٦، ومغني اللبيب ٢٢٣، والمقتضب ٤/١٣٩ والايضاح العضدي ٢٥١.

٣٠ ـ مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا(١)

فَصْــلٌ

«عَلَى» مَعنَاهَا الْعُلُوُّ ، تَقُولُ: عَلَى فُلَانٍ دَيْنٌ ، أيْ قَدْ رَكِبَهُ دَيْنٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٣١ ـ أمُرُّ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارِ/ لَيْلَى(٢) ٣٤/ب

وَتُسْتَعْمَلُ اسْماً بِمَعْنَى عَالٍ ، تَقُولُ: نَزَلْتُ مِنْ عَلَى السَّطْحِ .

وَتَكُونُ فِعْلاً كَقَوْلِكَ: عَلَا زَيْدٌ الْفَرَسَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٣٢ ـ عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُم(٣).

فَصْــلٌ

«رُبَّ» مَعْنَاهَا: التَّقْلِيلُ ، وَهِيَ نَقِيضَةُ «كَمْ» الخَبَرِيَّةِ ، إذْ كَانَ مَعْنَاهَا التَّكْثِيرَ ، وَلَهَا صَدْرُ الكَلَامِ ، وَتَخْتَصُّ بالنَّكِرَاتِ ، وَكَذَلِكَ مَا عُطِفَ عَلَى

---

(١) هذا بعض بيت للقطامي ، وهو بتمامه:

فقلت للركب لمَّا أنْ علَا بِهِمُ   من عن يمين الحبيا نظرةٌ قَبَلُ

انظر: ديوانه ٢٨ ، والجمل ٦٠ ، والفصول الخمسون ٢١٧ ، وابن يعيش ٨/٤١ ، والجني الداني ٢٤٢ ، ومقدمة في النحو ٧٣ ، والحبيا: موضع بالشام .

(٢) هذا صدر بيت لمجنون ليلى ، وعجزه:

أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

ديوانه ١٧٠ ، والخزانة ٤/٢٨٨ .

(٣) هذا صدر بيت لرجل من طيء ، وعجزه:

بأبيض ماضي الشفرتين يمانِ .

انظر: الكامل للمبرد ٣/١٥٧ ، وابن يعيش ١/٤٤ ، والعيني ٣/٣٧١ ، والخزانة ٤/٢٢٤ .

الْمَجْرُورِ بِهَا يَلْزَمُ تَنْكِيرُهُ تَقُولُ: رُبَّ رَجُلٍ وامْرَأَةٍ رَأَيْتُ، وَلَا يَجُوزُ: رُبَّ رَجُلٍ وَزَيْدٍ رَأَيْتُ، مَعَ بَقَائِهِ عَلَى الْعَلَمِيَّةِ، وَيَلْزَمُ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْوَصْفُ، إِمَّا بِمُفْرَدٍ، أَوْ بِجُمْلَةٍ، وَقَدْ يُحْذَفُ أَحَدُ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ وَصْفاً، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٣٣ - إِن يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ(١)

أَيْ هُوَ عَارٌ(٢)، وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنَّ صِفَةَ الاسْمِ الْمَجْرُورِ بِهَا إِذَا كَانَتْ فِعْلاً لَزِمَ أَن يَكُونَ مَاضِياً، أَوْ لِلْحَالِ تَقُولُ: رُبَّ رَجُلٍ لَقِيتُهُ، وَرُبَّ صَدِيقٍ
١/٣٥ أُعَاشِرُهُ، وَلَوْ قُلْتَ: رُبَّ غُلَامٍ سَيَقُومُ، لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى / مُضْمَرٍ كَانَ مُبْهَماً، وَيَلْزَمُ تَفْسِيرُهُ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ، كَقَوْلِكَ: رُبَّهُ رَجُلاً جَاءَنِي، وَقَدْ تُخَفَّفُ(٣)، وَقَدْ تُكَفُّ بِـ «مَا» فَيَبْطُلُ اخْتِصَاصُهَا بِالأَسْمَاءِ وَبِالنَّكِرَةِ أَيْضاً، تَقُولُ: رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ، وَرُبَّمَا زَيْدٌ حَاضِرٌ، وَلَا يَحْسُنُ: رُبَّمَا يَخْرُجُ بَكْرٌ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٤) فَإِنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ «رُبَّمَا وَدَّ»(٥) إِذْ كَانَ مُتَحَقِّقاً لَا مَحَالَةَ، كَمَا يَقَعُ الْمَاضِي مَوْقِعَ الْمُسْتَقْبَلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَادَى

---

(١) البيت لثابت قطنة يرثي يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، ويروى «وبعض قتل عار»، و«ونقض عهدك عار» ولا شاهد على هاتين الروايتين.
والبيت في المقتضب ٣/٦٦، والمقرب ١/٢٢٠، والأزهية ٢٦٩، وابن الشجري ٢/٣٠١، والصفوة الصفية ٢٧٢.
(٢) هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيزعمون أن «رب» اسم، فهي مبتدأ، و«عار» خبره. انظر الإنصاف ٨٣٢ المسألة ١٢١، وابن يعيش ٨/٢٧.
(٣) أي قد تستعمل بتخفيف «الباء»، أو بتشديدها، وفيها لغات. انظر مغني اللبيب ١٨٤، والصفوة الصفية ٣١١.
(٤) سورة الحجر ٢.
(٥) انظر مغني اللبيب ١٨٣ حيث وصف ابن هشام مَنْ ذَهَبَ إلى هذا بالتكلف، وانظر كذلك البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٦٣.

أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾(١)؛ لأنَّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِـهِ كَائِنٌ، فَجَـرَى الْمُسْتَقْبَلُ مَجْـرَى المَاضِي الَّذِي تَحَقَّقَ وُجُودُهُ. وكَذَلِكَ يُجْعَلُ الْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي لاَ بُدَّ مِن كَوْنِهِ بِلَفْظِ المَاضِي دِلاَلَةً عَلَىٰ التَّحْقِيقِ أيضاً، كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٣٤ ـ شَهِدَ الْحُطَيْئَةُ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ(٢)

أَيْ يَشْهَدُ، وَقَدْ تُلْحَقُ تَاءُ التَّأْنِيثِ مُخَفَّفَةً وَمُثَقَّلَةً، قَالَ الشَّاعِرُ:

٣٥ ـ يَـا صَـاحِـبِي رُبَّتَ إِنْسَـانٍ حَـسَـنْ
يَـسْـأَلُ عَـنْـكَ الْـيَـوْمَ أَوْ يَـسْـأَلُ عَـنْ(٣)

وَقَدْ تُجْعَلُ «مَا» غَيْرَ كَافَّةٍ فَيُجَرُّ الاسْمُ بَعْدَهَا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٣٦ ـ / مَـاوِيَّ [يَـا] رُبَّـتَـمَـا غَـارَةٍ ٣٥/ب
شَـعْـوَاءَ كَـالـلَّـذْعَـةِ بِـالْـمِـيْـسَـمِ(٤)

فَصْـلٌ

القَسَمُ إِنَّمَا أُتِيَ بِهِ لِتَأْكِيدِ إِيجَابٍ أَوْ نَفْيٍ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالإِخْبَارِ، وَأَصلُ حرُوفهِ البَاءُ؛ لأنَّها ألصقت القَسَمَ بالمقسم به، ولاَ بُدَّ له من فعلٍ ، إمَّا ملفوظً

---

(١) سورة الأعراف ٤٤.

(٢) هذا صدر بيت للحطيئة، وعجزه:

أن الوليد أحقُّ بالعذر

ديوانه ٢٥٩، وكتاب الأضداد لأبي حاتم السجستاني ١٣١ ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد).

(٣) هذان البيتان أوردهما أبو زيد في نوادره، ولم ينسبهما.

انظر: النوادر في اللغة ٣٤٣، والخزانة ٤٢١/٧، وفيهما «يا صاحباه، وبعض الأول في ابن يعيش ٣٢/٨.

(٤) البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي.

وهو في النوادر في اللغة ٢٥٣، والإنصاف ١٠٥، والخزانة ٣٨٤/٩، ١١/١٩٦.

بِهِ كَقَوْلِكَ: أَحْلِفُ، أَوْ أُقْسِمُ بِاللَّهِ، أَوْ مُقَدَّرٌ كَقَوْلِكَ: بِاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ.

وَالْبَاءُ: تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ، مُظْهَراً كَانَ أَوْ مُضْمَراً، فَالْمُظْهَرُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْمُضْمَرُ كَقَوْلِكَ: بِكَ لأَذْهَبَنَّ، قَالَ الشَّاعِرُ:

٣٧ـ أَلاَ نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِ لِتَحْزُنَنِي فَلاَ بِكَ مَا أُبَالِي[1]

وَقَدْ تُبْدَلُ مِنْهَا الْوَاوُ؛ لإتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَخْرَجِ، وَالْمَعْنَى، فَيُقَالُ: وَاللَّهِ، وَتَخْتَصُّ بِكُلِّ اسْمٍ مُظْهَرٍ، وَلاَ يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى الْمُضْمَرِ، إِذْ كَانَتْ فَرْعاً عَلَى الْبَاءِ، وَقَدْ تُبْدَلُ مِنَ الْوَاوِ التَّاءُ فَيُقَالُ: تَاللَّهِ، وَتَخْتَصُّ بِهَذَا الاسْمِ وَحْدَهُ؛ لأَنَّها فَرْعُ فَرْعٍ، وَتَقُولُ: لِلَّهِ لأَنْطَلِقَنَّ إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى / التَّعَجُّبِ، ١/٣٦
وَكَذَلِكَ: مِنْ رَبِّي[2] وَقَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الجَرِّ فَيَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى الْمُقْسَمِ بِهِ فَيَنْصِبُهُ تَقُولُ: اللَّهَ لأَضْرِبَنَّكَ، وَيَجُوزُ الْخَفْضُ فِي اسْمِ اللَّهِ وَحْدَهُ عَلَى إِرَادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَيَلْزَمُ الجَرُّ مَعَ التَّعْوِيضِ كَقَوْلِكَ: آللَّهِ لَقَدْ قَامَ؛ لأَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ هُنَا عِوَضٌ مِنَ الْبَاءِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «لاَ هَا اللَّهِ ذَا»[3] بِالجَرِّ لاَ غَيْرُ، وَقَدْ يُجْعَلُ الْمُبْتَدأُ فِي مَوْضِعِ جُمْلَةِ الْقَسَمِ، وَيَكُونُ جَوَابُ الْقَسَمِ سَادًّا مَسَدَّ خَبَرِ الْمُبْتَدأ تَقُولُ: لَعَمْرُكَ لأَقُومَنَّ، وَلَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي[4]، وَهَذِهِ اللاَّمُ لاَمُ الابتداءِ، فَيَلْزَمُ الرَّفْعُ مَعَهَا، فَإِنْ حُذِفَتْ جَازَ فِي الاسْمِ الرَّفْعُ بالابْتِدَاءِ، وَالنَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ الْفِعْلِ، تقول: عَمْرُكَ، وَعَمْرَكَ، وَكَذَلِكَ أَيْمُنُ اللَّهِ، وَأَيْمَنَ اللَّهِ، رَفْعاً وَنَصْباً، وَتَقُولُ: مُ اللَّهِ، وَمِ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ، ـ بِضَمِّ الميمِ،

---

(١) البيت قائله غوية بن سلمى بن ربيعة كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٠١.
وهو في المسائل العسكريات ٣٧، والخصائص ١٩/٢، واللمع ٢٥٦، وابن يعيش ٣٤/٨، وسر صناعة الإعراب ١٠٤/١، ١٤٤.

(٢) انظر اللمع ٢٥٨.

(٣) انظر الكتاب ٥٠٣/٣.

(٤) هذا المثال بعض بيت سيأتي مباشرة، وانظر اللمع ٢٥٩.

وَكَسْرِهَا ـ بِالْحَذْفِ؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَهَمْزَةُ «أَيْمن» مفتُوحَةٌ؛ لِلتَّخْفِيفِ، وَهِيَ هَمْزَةُ وَصْلٍ[1]؛ لأَنَّهَا تُحْذَفُ عِنْدَ الاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا/، قَالَ الشَّاعِرُ: ٣٦/ب

٣٨ ـ فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهم

نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي[2]

وَيُجَابُ الْقَسَمُ فِي الإِيجَابِ بِـ «إِنَّ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ﴾[3]، وَبِلَامِ التَّوكِيدِ، وَيَخْتَصُّ بِالْمُبْتَدَأ وَالْمُضَارِعِ؛ لأَنَّهُ ضَارَعَ الاسْمَ، تَقُولُ: وَاللَّهِ لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَتَقُولُ فِي الْمُضَارِعِ: وَاللَّهِ لَتَخْرُجَنَّ، قَالَ اللَّهُ: ﴿[وَتَاللَّهِ] لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[4] وَمَتَى دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ لَزِمَ دُخُولُ نُونِ التَّوكِيدِ الْخَفِيفَةِ أَوِ الثَّقِيلَةِ فِي الأَكْثَرِ[5]، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُمَا مَعاً فِي الإِيجَابِ، بَلْ قَدْ تُحْذَفُ إِحْدَاهُمَا؛ لأَنَّ الأُخْرَى تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَقَدْ تُحْذَفُ جُمْلَةُ الْقَسَمِ وَيُكْتَفَى بِالْجَوَابِ؛ لِدِلَالَتِهِ عَلَيْهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[6]، وَإِذَا وَقَفْتَ أَبْدَلْتَ مِنَ النُّونِ الخَفِيفَةِ أَلِفاً، فَقُلْتَ: «لَيَكُونَا»[6]، وَلَا تَدْخُلُ لَامُ التَّوكِيدِ عَلَى الْمَاضِي، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

---

(١) أيمن: عند سيبويه اسم مفرد وضع للقسم، مشتق من اليمن، وهو البركة، وألف «أيمن» وصل، ولم تجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة إلا هذا الحرف، وذهب قوم من الكوفيين إلى أن «أيمن» جمع يمين، وعليه ابن كيسان، وابن درستويه، والسيرافي، وهمزته على هذا عندهم همزة قطع، وإنما حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. انظر ابن يعيش ٣٥/٨، ٣٦، والإنصاف ٤٠٤ المسألة ٥٩، والكتاب ٥٠٣/٣.

(٢) هذا البيت لنصيب بن رباح.

وهو في الكتاب ٥٠٣/٣، ١٤٨/٤، والمقتضب ٢٢٨/١، ٢/ ٩٠، ٣٣٠، والإنصاف ٤٠٧، وابن يعيش ٣٥/٨، واللمع ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ١٠٦/١.

(٣) سورة العصر ١، ٢.

(٤) سورة الأنبياء ٥٧.

(٥) انظر ابن يعيش ٩٦/٩.

(٦) سورة يوسف ٣٢.

1/٣٧ ٣٩ - / حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ
لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِ(١)

فَهِيَ اللاَّمُ الَّتِي يُتَلَقَّى بِهَا الْقَسَمُ كَأَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ نَامُوا وَاللَّهِ، تَوْطِئَةً لِلْقَسَمِ وَتَمْهِيداً لَهُ، وَتَدْخُلُ هَذِهِ اللاَّمُ أَيْضاً قَبْلَ حَرْفِ الشَّرْطِ تَمْهِيداً لِلْقَسَمِ أَيْضاً، تَقُولُ: لَئِنْ قُمْتَ وَاللَّهِ لأَقُومَنَّ، وَقَدْ يُحْذَفُ مَعَهَا الْقَسَمُ كَثِيراً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾(٢)، فَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا﴾(٣)، فَالْمَاضِي فِيهِ وَاقِعٌ مَوْضِعَ الْمُسْتَقْبَلِ، هَكَذَا نُقِلَ عَنِ الْخَلِيلِ(٤)، وأَمَّا فِي النَّفْيِ فَيُجَابُ الْقَسَمُ بِـ «مَا، وَلاَ» كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ مَا فَعَلْتُ، وَلاَ أَفْعَلُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ﴾(٥) وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّفْيِ؛ لأَنَّهُ لاَ لَبْسَ فِيهِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُ﴾(٦)، أَيْ لاَ تَفْتَأُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٤٠ - تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُوحَيَدٍ
بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ(٧)

أَيْ لاَ يَبْقَى.

---

(١) البيت لامرىء القيس. ديوانه ٣٢، وابن يعيش ٩/٩٧.
(٢) سورة الحشر ١٢.
(٣) سورة الروم ٥١.
(٤) انظر: الكتاب ٣/١٠٨، وفيه «وسألته عن قوله عز وجل: ﴿ولئن أرسلنا ريحاً...﴾ [الآية] فقال: هي في معنى ليفعلنّ، كأنه قال: ليظلنّ...»، وانظر أيضاً مشكل إعراب القرآن ٢/١٠٨.
(٥) سورة يوسف ٧٣.
(٦) سورة يوسف ٨٥.
(٧) اختلف العلماء في قائل هذا البيت، فسيبويه ٣/٤٩٧ نسبه إلى أمية بن أبي عائذ، ويروى لأبي =

٣٧/ب

/ فَصْـــلٌ

«حَتَّى» في الْكَلَامِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

* تَكُونُ غَايَةً، فَتَجُرُّ الأَسْمَاءَ بِمَعْنَى «إِلَى» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾(١).

* وَتَكُونُ عَاطِفَةً بِمَعْنَى الوَاوِ، إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا غَايَةً لَهُ فِي التَّعْظِيمِ أَوِ التَّحْقِيرِ، كَقَوْلِكَ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ، وَقَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمُشَاةُ، وَلَا تَدْخُلُ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ عَلَى مُضْمَرٍ، وَيُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الكَلَامُ فَلَا يَكُونُ لِلْجُمْلَةِ الإِبْتِدَائِيَّةِ بَعْدَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ، لأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ مَوْقِعَ مُفْرَدٍ، كَقَوْلِهِ:

٤١ ـ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ(٢)

وَكَقَوْلِ الآخَرِ:

٤٢ ـ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ(٣)

= ذؤيب الهذلي، ولمالك بن خالد الخناعي، ولعبد مناة الهذلي، ولأبي زبيد الطائي، والله أعلم.

انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٩٦، والخزانة ١٧٨/٥، والمقتضب ٣٢٣/٢، وابن يعيش ٩٨/٩، وديوان الهذليين ٢/٣.

(١) سورة القدر ٥.

(٢) هذا عجز بيت لامرىء القيس، وصدره:

مطوت بهم حتى تكل مطيهم

انظر: ديوانه ٩٣، والكتاب ٢٧/٣، ٦٢٦، والمقتضب ٣٩/٢، وأسرار العربية ٢٦٧، وابن يعيش ٧٩/٥، ١٩/٨، ومغني اللبيب ١٧٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٠٤.

(٣) هذا بعض بيت لجرير، وهو بتمامه:

وما زالت القتلى تمور دماؤها ... بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وهو في ديوانه ١٤٣/١، ومغني اللبيب ١٧٣، والخزانة ٤٧٧/٩، ٤٧٩. والأشكل: الأبيض تخالطه حمرة.

وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ المَعَانِي الثَّلاثَةُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

٤٣ ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهُ أَلْقَاهَا(١)

يُرْوَى بِجَرِّ «نَعْلِهِ» عَلَى مَعْنَى «إِلَى»، وَنَصْبِهَا عَطْفاً عَلَى «الزَّادِ»، وَرَفْعِهَا عَلَى الابْتِدَاءِ، وَ«أَلْقَاهَا» الْخَبَرُ، وَلَا يُفَارِقُهَا مَعْنَى الغَايَةِ فِي كُلِّ
٣٨/أ أَحْوَالِهَا، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا الفِعْلُ / الْمُسْتَقْبَلُ نَصَبْتَهُ بِإِضْمَارِ «أَنْ»(٢)، إِمَّا عَلَى مَعْنَى الغَايَةِ كَقَوْلِكَ: لأَنْتَظِرَنَّهُ حَتَّى يَقْدَمَ، وَحَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، تَقْدِيرُهُ: إِلَى أَنْ يَقْدَمَ، فَمَوْضِعُ «أَنْ يَقْدَمَ» جَرٌّ بِـ«إِلَى»، وَمَوْضِعُ «إِلَى أَنْ يَقْدَمَ» نَصْبٌ بِالْفِعْلِ.

وَإِمَّا بِمَعْنَى «كَيْ» تَقُولُ: أَطِعِ اللَّهَ حَتَّى يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ، أَيْ كَيْ يُدْخِلَكَ، فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ لِلْحَالِ لَمْ يَجُزْ نَصْبُهُ، لأَنَّ «أَنْ» تُخَصِّصُ الفِعْلَ بِالاسْتِقْبَالِ كَقَوْلِكَ: مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ(٣)، أَيْ هُوَ الآنَ لَا يُرْجَى، وَكَقَوْلِكَ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، أَي حَتَّى أَنَا الآنَ فِي حَالِ الدُّخُولِ، وَإِنْ كَانَ الدُّخُولُ قَدْ حَصَلَ وَجَبَ النَّصْبُ، فَتَقُولُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: سِرْتُ فَدَخَلْتُ، وَقَدْ يُجْعَلُ مَا بَعْدَهَا حِكَايَةَ حَالٍ، فَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَعَلَيْهِ

---

(١) نسب هذا البيت إلى المتلمس الضبعي، والمشهور أنه لمروان النحوي، كما في معجم الأدباء ١٩/١٤٦، وبغية الوعاة ٢/٢٨٤، وقيل لأبي مروان النحوي. والبيت في الكتاب ١/٩٧، والبسيط ٩٠٨، وابن يعيش ٨/١٩، وشرح الجمل ١/٥١٩، ومغني اللبيب ١٦٧، والخزانة ٣/٢١، ٢٤، ٩/٤٧٢، والعيني ٤/١٣٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١١، وديوان المتلمس ٣٢٧ (الصيرفي).

(٢) هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أن «حتى» تنصب بنفسها. انظر مغني اللبيب ١٦٩.

(٣) انظر الكتاب ٣/١٨، والمقتضب ٢/٣٩.

قِرَآءةُ نَافِعٍ ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[1].

وَإِنْ جَعَلْتَ مَا بَعْدَهَا عِلَّةً لِمَا قَبْلَهَا فَالنَّصْبُ لَا غَيْرُ.

فَصْــلٌ

«مُـذْ وَمُنْذُ» يُسْتَعْمَـلَانِ اسْمَيْنِ، فَيَكُونَـانِ فِي مَحلِّ رَفْـعٍ بِالْابْتِـدَاءِ، وَمَابَعْدَهُما مَرْفُوعٌ خَبَراً (عَنْهُمَا)[2]، وَحَرْفَيْ جَرٍّ/، لَكِنَّ الْأَغْلَبَ عَلَى «مُذْ» ٣٨/ب
الاسْمِيَّـةُ لِلْحَذْفِ، وَعَلَى «مُنْـذُ» الْحَرْفِيَّـةُ لِمُعَادَلَتِهَـا فِي الـزَّمَـانِ «مِنْ» فِي الْمَكَانِ، لِوُقُوعِ كَلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لابْتِدَآءِ الْغَايَةِ، وَقَدْ تَقَعُ إِحْدَاهُمَـا مَوْقِـعَ صَاحِبَتِها، قَالَ (زُهَيْرٌ)[3].

٤٤ ـ أَقْوَيْنَ مَنْ حِجَجٍ[4]

وَقِيلَ: هُوَ عَلَى حَذْفٍ، أَيْ: مِنْ مَرِّ حِجَجٍ، تَقُولُ فِي الرَّفْعِ: مَارَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَمُذْ يَوْمَانِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مُدَّةُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ يَـوْمَانِ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنِ ابْتِدَآءِ وُقُوعِ الْفِعْلِ وَاتِّصَالِهِ إِلَى وَقْتِ إِخْبَـارِكَ خَفَضْتَ فَقُلْتَ؛ لَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمَيْنِ وَلَيْلَتَيْنِ، أَيْ ابْتِدَآءُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمَيْنِ،

---

(١) سورة البقرة ٢١٤.
قرأ نافع بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.
انظر: كتاب السبعة في القراءات ١٨١، وحجة القراءات ١٣١، والبحر المحيط ٢/١٤٠.

(٢) في الأصل «عنها»، والصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل «لبيد»، وهو خطأ.

(٤) هذا بعض بيت لزهير بن أبي سلمى، وهو بتمامه:
لمن الديار بقنة الحجر ... أقوين من حجج ومن دهر
ويروى «من حجج ومن شهر»، و«مذ حجج ومذ شهر».
انظر ديوان زهير ٨٦ بشرح ثعلب، ومغني اللبيب ٤٤١، والعيني ٣/٣١٢، والخزانة ٩/٤٣٩.

فَإنْ أَرَدْتَ نَفْيَ الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ أَتَيْتَ بِـ «مُنْذُ» وَخَفَضْتَ مَابَعْدَهَا، تَقُولُ: لَمْ أَرَهُ مُنْذُ الأَمْسِ ، وَمَا شَاهَدْتُهُ مُنْذُ اللَّيْلَةِ، وَتَقُولُ فِي الإِيجَابِ: أَنْتَ عِنْدَنَا مُذُ الْيَوْمِ ، وَمُذُ اللَّيْلَةِ، بِالْخَفْضِ أَيْضاً، وَيَجُوزُ فِي قَوْلِكَ: «مَارَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ وَلَيْلَتَيْنِ»، ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهُمَا: خَفْضُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، تَجْعَلُ «مُذْ» حَرْفَ جَرٍّ.

١/٣٩ وَالثَّانِي: رَفْعُهُمَا تَجْعَلُ «مُذْ» اسْماً مَرْفُوعَ/ الْمَحَلِّ، وَ«يَوْمَانِ» خَبَرُهُ، وَ«لَيْلَتَانِ» عَطْفٌ عَلَيْهِ.

وَالثَّالِثُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ وَلَيْلَتَيْنِ، تَعْطِفُ «لَيْلَتَيْنِ» عَلَى مَحَلِّ «مُذْ يَوْمَانِ»، لأنَّ مَحَلَّ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ هُنَا نَصْبٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُمَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ لَيْلَتَيْنِ، وَلَوْ قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ وَلَيْلَتَانِ، لَمْ يَجُزْ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلامِ مَرْفُوعٌ لَفْظاً وَلَا مَحَلاً فَتَعْطِفُ «لَيْلَتَانِ» عَلَيْهِ.

فَصْلٌ

وَمِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ «الْبَاءُ» الزَّائِدَةُ، وَتُسَمَّى بَاءَ الإِلْصَاقِ، وَالإِضَافَةِ أَيْضاً[1]، وَهِيَ مَكْسُورَةٌ أَبَداً، لِلُزُومِهَا الْحَرْفِيَّةَ وَالْجَرَّ، نَحْو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَتُسْتَعْمَلُ:

[أ] لِلسَّبَبِ كَقَوْلِكَ: جَزَيْتُهُ بِصَنِيعِهِ، أَيْ بِسَبَبِ صَنِيعِهِ.

[ب] وَحَالاً كَقَوْلِكَ: خَرَجَ بِدِرْعِهِ، أَيْ مُتَدَرِّعاً.

[جـ] وَلِلاسْتِعَانَةِ كَقَوْلِكَ: قَطَعْتُ بِالْمُدْيَةِ، وَكَتَبْتُ بِالْقَلَمِ.

[د] وَبِمَعْنَى «فِي» كَقَوْلِكَ: أَقَمْتُ بِمَكَّةَ.

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١٣٧.

وَأَصْلُهَا، وَأَصْلُ جَمِيعِ حُرُوفِ الْجَرِّ التَّعْدِيَةُ، وَهِيَ إِيصَالُ مَعَانِي الأَفْعَالِ القَاصِرَةِ إِلَى الأَسْمَاءِ.

[هـ] وَقَد تكُونُ زَائِدَةً، أَيْ غَير مُعَدِّيَةٍ، فلاَ يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهَا بِإِعْرَابٍ، ثُمَّ زِيَادَتُهَا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

* لاَزِمَةً كَقَولِكَ فِي/ التَّعَجُّبِ: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ. ٣٩/ب

* وَغَيْرُ لاَزِمَةٍ كَقَولِكَ: كَفَى بِزَيدٍ، أَيْ كَفَى زَيدٌ.

وَتُزَادُ مَعَ الفَاعِلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَفَى بِاللَّه شَهِيداً﴾(١).

* وَمَعَ الْمَفْعُولِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾(٢)، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٤٥ ـ لاَيَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ(٣).

* وَمَعَ الْمُشَبَّهِ بِالْمَفْعُولِ نَحْوَ: لَيْسَ زَيدٌ بِقَائمٍ، وَكَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾(٤).

فَصْـــلٌ

وَمِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ أَيْضاً «اللاَّمُ» الزَّائِدَةُ بِمَعْنَى الاخْتِصَاصِ، وَتُسَمَّى لاَمَ الْمِلْكِ وَالاسْتِحْقَاقِ أَيْضاً(٥)، وَحُكْمُهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُظْهَرِ الْكَسْرُ،

---

(١) سورة النساء ٧٩.

(٢) سورة البقرة ١٩٥.

(٣) هذا بعض بيت قائله القتال الكلابي، أو الراعي النميري، وهو بتمامه:

هن الحرائر لا ربات أحمرة ... سود المحاجر لا يقرأن بالسور

انظر: ديوان القتال ٥٣، وديوان الراعي ١٢٢، والخزانة ٣٠٥/٧، ١٠٧/٩، والجنى الداني ٢١٧، ومغني اللبيب ٤٥، ١٤٧.

(٤) سورة البقرة ٧٤.

(٥) انظر مغني اللبيب ٢٧٤، والجنى الداني ٩٥، ورصف المباني ٢١٨.

فَرْقاً بَيْنَهَا وَبَينَ لاَمِ الابْتِدَاءِ، تَقُولُ فِي المِلْكِ: المَالُ لِزَيْدٍ، وَفِي الاخْتِصَاصِ دُونَ المِلْكِ: البَابُ لِلدَّارِ، وَالسَّرجُ لِلْفَرَسِ، وَتُفْتَحُ مَعَ المُضْمَرِ ـ سِوَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ ـ إِمَّا؛ لأنَّ أَصْلَهَا الفَتْحُ، وَالإِضْمَارُ يَرُدُّ الأَشيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا غَالِباً، أَوْ لأَنَّهُ لاَ لَبْسَ فِيهِ مَعَ الأَكْثَرِ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا

٤٠/أ كَسَبْتُمْ﴾[1]، وَتُضْمَرُ بَعْدَهَا «أَنْ» النَّاصِبَةُ/ فتدخُلُ حِينَئِذٍ عَلَى الفِعْلِ كَقَولِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[2]، فَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» المُقَدَّرَةِ، وَ «أَنْ» مَعَ الفِعْلِ فِي مَحَلِّ خَفْضٍ بِاللامِ، وَتُسَمَّى لاَمَ «كَيْ»[3]، وَمِثْلُهُ: جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي، تَقْدِيرُهُ جِئْتُ لِلإِكْرَامِ.

وَقَدْ تَكُونُ زَائِدَةً:

[أ] إِمَّا مُقْحَمَةً لِمَعْنَى الإِضَافَةِ، كَقَولِكَ: لاَ أَبَا لَكَ، إِذْ لَوْلاَ تَقْدِيرُ زِيَادَتِهَا لَمْ يَجُزْ ثُبُوتُ الأَلِفِ.

[ب] أَوْ لِغَيرِ الإِضَافَةِ كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٤٦ ـ فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي   وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً شِفَاءُ[4]

---

(١) سورة البقرة ١٣٤.

(٢) سورة الأنفال ٣٣.

(٣) المشهور الذي عليه الجمهور أن اللام في الآية التي استشهد بها المؤلف تسمى لام الجحود، ولكن بعضهم سماها لام العلّة كالمالقي في رصف المباني ٢٢٥، وقد فرقوا بين اللامين بأمور أهمها:

١ ـ أن لام الجحود يسبقها جحد، أي هي اللام «الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ «ما كان» أو بـ «لم يكن» ناقصتين مسندتين لما أُسند إليه الفعل المقرون باللام».

٢ ـ أن لام «كي» يتم الكلام دونها خلافاً للام الجحود.

٣ ـ ان لام الجحود لا يجوز اظهار «أن» بعدها خلافاً للام «كي». ولهذا قال بعضهم: «من جعل لام الجحود لام «كي» فهو ساه».

انظر: كتاب اللامات للزجاجي ٦٦ ـ ٦٩، والجنى الداني ١١٨ ـ ١٢١، ومغني اللبيب ٢٧٨.

(٤) البيت لمسلم بن معبد الوالبي.

فَصْــلٌ

وَمِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ أَيْضاً «كَافُ» التَّشْبِيهِ، وَهِيَ تَجُـرُّ مَا يَتَّصِـلُ بِهِ تَقُولُ: زَيْدٌ كَعَمْرٍو، وَمَتَى وَقَعَتْ مَوْقِعاً يَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ جُعِلَتْ حَرْفَ جَرٍّ، وَذَلِكَ أَنْ تَقَعَ صِلَةً لِمَوْصُولٍ، تَقُولُ: جَاءَنِي الَّذِي كَزَيْدٍ؛ لأَنَّ تَقْدِيرَهُ: الَّذِي اسْتَقَرَّ كَزَيْدٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ هُنَا اسْماً، لأَنَّ «الَّذِي» لَا تُوصَلُ بِمُفْرَدٍ، وَإِنْ وَقَعَتْ مَوْقِعاً غَيْرَ مُخْتَصٍّ بِالْجُمَلِ كُنْتَ مُخَيَّراً فِي جَعْلِهَـا اسْماً، وَحَـرْفاً، وَمَعْنَى التَّشْبِيهِ لَا يُفَارِقُهَا فِي الأَمْرَيْنِ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَزَيْدٍ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْماً لَمْ تَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ، وَكُنْتَ وَاصِفاً بِمُفْـرَدٍ أَيْ مِثْلِ زَيْـدٍ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا حَرْفاً احْتَجْتَ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ، وَكُنْتَ وَاصِفاً/ بِالْجُمْلَةِ، أَيْ بِرَجُلٍ ٤٠/ب
اسْتَقَرَّ كَزَيْدٍ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَحلِّ خَفْضٍ صِفَةً لِرَجُلٍ.

وَتَكُونُ «الْكَافُ» زَائِدَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1] وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٤٧ ـ وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[2].

***

= وهو في معاني القرآن للفراء ٦٨/١، وابن يعيش ١٨/٧، ٤٣/٨، ورصف المباني ٢٠٢، والخصائص ٢٨٢/٢، والخزانة ٣٠٨/٢، ٥٢٨/٩.

أراد الشاعر أن يقول: «ولا لما بهم» فزاد اللام الثانية توكيداً.

(١) سورة الشورى ١١.

(٢) قائله خطام بن نصر المجاشعي، وقيل: هميان بن قحافة.

وهو في الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، ٢٧٩/٤، ومغني اللبيب ٢٣٩، والخزانة ٣١٣/٢، ١٧٥/١٠، وشرح شواهد الشافية ٥٩، والعيني ٩٥٢/٤، وابن يعيش ٤٢/٨، وسر صناعة الإعراب ٢٨٢/١، ٣٠٠، والبسيط ٣٦٢.

بَـــابُ الإِضَافَـــةِ

وَمَعْنَاهَا: الإِلْصَاقُ، وَالإِسْنَادُ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

٤٨ ـ فَلَمَّـا دَخَلْنَـاهُ أَضَفْنَـا ظُهُـورَنَـا ... إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[1]

وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

* مَحْضَةٌ.
* وَغَيْرُ مَحْضَةٍ.

فَالْمَحْضَةُ: مَا لاَ يُنْوَى بِهَا الانْفِصَالُ، وَيَكْتَسِبُ بِسَبَبِهَا الْمُضَافُ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، مِنَ التَّعْرِيفِ، وَالتَّنْكِيرِ، وَالاسْتِفْهَامِ، وَالشَّرْطِ، وَلاَ يَنْفَكُّ مِن تَقْدِيرِ مَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مَا لاَ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ وَصْفاً لِلأَوَّلِ، وَكَانَ مُسْتَبِدّاً بِهِ إِمَّا مِلْكاً، وَإِمَّا اخْتِصَاصاً، كَانَتِ الإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللاَّمِ كَقَوْلِكَ: غُلاَمُ زَيْدٍ، وَبَابُ الْمَسْجِدِ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي / صِفَةً لِلأَوَّلِ، ١/٤١
وَيَكُونَ الأَوَّلُ بَعْضاً لَهُ كَانَتْ مُقَدَّرَةً بِـ «مِنْ»، كَقَوْلِكَ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ، وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَا يَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جِنْساً وَالْمُضَافُ جُزْءٌ مِنْهُ، وَقَدْ يَحْسُنُ تَقْدِيرُ الْحَرْفَيْنِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: هَذِهِ يَدُ زَيْدٍ[2]، وَشَرْطُهَا حَذْفُ تَنْوِينِ الأَوَّلِ

(١) انظر ديوانه ٥٣، وشرح شذور الذهب ٣٢٥، وشرح التصريح ٢/٢٣، والصفوة الصفية ٧٠١.

(٢) يذهب معظم النحاة إلى أن الإضافة في «يد زيد» بمعنى اللام لا غير، وذلك لعدم صحة وصف الأول بالثاني، وبعضهم لا يشترط ذلك، فيكتفي بكونه بعضاً، انظر تفصيل هذه المسألة في الهمع ٤/٣٦٥، والمرتجل ٢٦٣، وابن يعيش ٢/١١٩.

وَجَرُّ الثَّانِي لَفْظاً أَوْ مَحَلاًّ كَقَولِكَ: غُلاَمِي، وَغُلاَمُكَ، وَغُلاَمُهُ، فَاليَاءُ وَالْكَافُ وَالْهَاءُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهَا، وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِغُلَامِ امْرَأَةٍ، فَتُفِيدُ التَّخْصِيصَ دُونَ التَّعْرِيفِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُم: هَذَا رَجُلُ صِدْقٍ، وَهَذَا غُلَامُ سَوْءٍ، وَكَمَا تَتَعَرَّفُ النَّكِرَةُ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَكَذَلِكَ تَتَنَكَّرُ الْمَعْرِفَةُ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نَكِرَةٍ[1]، وَلَا يَجُوزُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَقَباً أُضِيفَ الاسْمُ إِلَيْهِ، فَقِيلَ: هَذَا زَيْدُ قُفَّةَ، وَسَعِيدُ كُرْزٍ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْمَحْضَةِ فَمَا يُنْوَى بِهَا الانْفِصَالُ، وَلَا يَسْرِي [إِلَيْهِ][2] شَيْءٌ مِن مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ لِلاخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ: هَـذَا ضَارِبُ زَيْـدٍ/ ٤١/ب
الآنَ، وَغَداً، وَلِهَذَا جَرَى الأَوَّلُ وَصْفاً عَلَى النَّكِرَةِ، وَإِنْ كَانَ مُضَافاً إِلَى مَعْرِفَةٍ كَقَـولِهِ تَعَـالَى: ﴿هَـٰذَا عَـارِضٌ مُّمْطِرُنَـا﴾[3]، وَكَذَلِـكَ قَوْلُـكَ: مَرَرْتُ بِـرَجُـلٍ مِثْلِكَ، وَشَرْعِكَ، وَشِبْهِكَ، وَنَظرتُ إِلَى إِنسَانٍ غَيْرِكَ.

وَ «مِثْلُ، وَغَيْرُ» لَا يَتَعَرَّفَانِ إِلَّا إِذَا أُضِيفَتَا إِلَى مَا قَد اشْتَهَرَ بِمُمَاثَلَةِ مَا قَبْلَهُمَا، أَوْ مُغَايَرَتِهِ[4].

وَمِنَ الْإِضَافَةِ غَيْرِ الْمَحْضَةِ، قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، وَلِهَذَا

---

(١) وذلك نحو زيدُ رَجُلٍ حَاضِرٌ، فزيد معرفة قبل إضافته إلى النكرة، ولكنه تنكر بإضافته إلى النكرة.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) سورة الأحقاف ٢٤.

(٤) إنما لم تكن إضافة هذين الاسمين محضة، لأنهم لحظوا فيهما معنى اسم الفاعل، فمعنى «غيرك» أي مغايرك، و «مثلك» مماثلك، وقيل: إن شدة إبهامهما منعت من تعريفهما، ألا ترى أنك إذا قلت: غير زيد فكل شيء ـ عَدَا زَيدٍ ـ غيره، أما إذا وقعا بين متضادين وكانا معرفتين تعرفا بالإضافة نحو قولك: عجبت من الحركة غير السكون.

انظر التفصيل في شرح التصريح ٢/٢٦، وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ١/٨، والنكت الحسان لأبي حيان ١١٨.

جَازَ أَن يُجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ فِي قَوْلِكَ: نَظَرْتُ إِلَى الْغُلَامِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ، وَعَجِبْتُ مِنْ هِنْدٍ الجَائِلَةِ الْوِشَاحِ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَوْصُوفُ وَيُضَافُ إِلَى صِفَتِهِ فِي غَيْرِ الْمَحْضَةِ أَيضاً، كَقَوْلِهِمْ: مَسْجِدُ الْجَامِعِ، وَصَلَاةُ الْأُولَى، أَيْ الْوَقْتِ الْجَامِعِ، وَالسَّاعَةِ الْأُولَى[1]، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾[2].

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ اخْتِصَاراً، وَذَلِكَ مَعَ كُلِّ اسْمٍ لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا مُضَافاً، نَحْوَ: مِثْلٍ، وَكُلٍّ، وَبَعْضٍ، وَقَبْلٍ، وَبَعْدٍ، وَمَا أَشْبَهَهَا، قَالَ اللَّهُ
٤٢/أ تَعَالَى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا/ مُحْضَرُونَ﴾[3]، وَكَذَلِكَ قَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ أَيضاً، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٩ ـ أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[4]

وَقَدْ يُجْعَلُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ الْمُضَافِ مَوْضِعَ الْأَوَّلِ، فَيُعْطَى إِعْرَابَهُ، وَهُوَ كَثِيرٌ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[5] أَي حُبَّ الْعِجْلِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[6]، أَي أَهْلَ الْقَرْيَةِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) هذه المسألة فيها خلاف بين النحاة، فالكوفيون يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، ومنع ذلك البصريون.
انظر الإنصاف ٤٣٦ المسألة (٦١)، ومعاني القرآن للفراء ٢/٥٥.

(٢) سورة يوسف ١٠٩ حيث التقدير: ولدار الحال الآخرة: وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٩.

(٣) سورة يس ٣٢.

(٤) قائله أبو داؤد الايادي كما في الكتاب ١/٦٦، والأصمعيات ١٩١، ونسبه المبرد في الكامل ١/٢٨٧ إلى عدي بن زيد العبادي، وهو سهو منه كما قال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥/١٩٣.
وانظر: المسائل الحلبيات ٧٩، والمحتسب ١/٢٨١، ومشكل إعراب القرآن ٢/٢٩٤، والأصول في النحو ٢/٧٠، ٧٤.

(٥) سورة البقرة ٩٣.

(٦) سورة يوسف ٨٢.

٥٠ ـ وَقَدْ تَرَكَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعًا[١].

* * *

ذِكْـرُ التَّوابِـعِ

اعْلَمْ أَنَّ التَّابِعَ: هُوَ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ عَمَلُ الْعَامِلِ، بِـوَسَاطَةِ الْمَتْبُوعِ، وَهِيَ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ:

* وَصْفٌ.
* وَتَوْكِيدٌ.
* وَبَدَلٌ.
* وَعَطْفُ بَيَانٍ.
* وَنَسَقٌ.

فَصْـلٌ

الصِّفَةُ: هِيَ الَّتِي تُفِيدُ التَّخْصِيصَ فِي النَّكِرَاتِ، وَالْفَرْقَ فِي الْمَعَارِفِ بَيْنَ الْمُشْتَرِكَاتِ، تَقُولُ فِي النَّكِرَةِ: هَذَا غُلَامٌ ظَرِيفٌ، وَفِي الْمَعْرِفَةِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ، وَتَدْخُلُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ وَالْمَـدْحِ كَصِفَاتِ الْقَـدِيمِ سُبْحَانَـهُ[٢]،

---

(١) هذا عجز بيت للكلحبة العريني، واسمه هبيرة بن عبد مناف، وصدره:

فأدرك إبقاء العرادة ظلعُهَا

فالشاعر قد حذف المضاف والمضاف إليه الأول، واكتفى بالمضاف إليه الثاني، لأن أصل الكلام: وقد تركتني العرادة ـ اسم فرسه ـ من حزيمة ذا مسافة إصبع، فحذف المضاف والمضاف إليه لما تكرر، وأقام المضاف إليه الثاني مقام المضاف الأول، وأعطاه إعرابه.

انظر: النوادر في اللغة ٤٣٥، ٤٣٦، وابن يعيش ٣/٣١، والخزانة ٤/٤٠١، والمفضليات ٣٢، والعيني ٣/٤٤٢.

(٢) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾.

٤٢/ب وَلِعَكْسِ ذَلِكَ[1]، وَقَدْ تَدْخُلُ لِلتَّوكِيدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَفْخَةٌ/ وَاحِدَةٌ﴾[2]، وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً أَوْ جَارِيَةً مَجْرَى الْمُشْتَقَّةِ، وَهِيَ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ فِي عَشَرَةِ أَشْيَاءَ:

فِي الْإِفْرَادِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالتَّعْرِيفِ، وَالتَّنْكِيرِ، وَالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْجَرِّ[3]، لِأَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى، فَلا يَجُوزُ أَنْ يَتَغَايَرَا، وَقَدْ تُجْرَى عَلَى الشَّيْءِ لَفْظاً، وَإِنْ كَانَتْ لِغَيْرِهِ مَعْنىً، وَهِيَ الصِّفَةُ بِسَبَبٍ كَقَوْلِكَ: هَذَا رَجُلٌ قَائِمٌ أَخُوهُ، وَعَجِبْتُ مِنْ زَيدٍ الْمُنْطَلِقِ غُلَامُهُ، وَرَأَيتُ امْرَأَةً ضَاحِكَةً جَارِيَتُهَا، وَلَا بُدَّ فِي الصِّفَةِ مِنْ ذِكْرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَقَدْ تُوصَفُ النَّكِرَاتُ بِالْجُمَلِ تَقُولُ:

نَظَرْتُ إِلَى رَجُلٍ يَضْرِبُ عَبْدَهُ، وَهَذَا غُلَامٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ، وَمِنَ الصِّفَةِ قَوْلُكَ فِي النَّسَبِ: هَذَا رَجُلٌ رُومِيٌّ، وَعَبْدٌ حَبَشِيٌّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾[4]، عَلَى مَعْنَى مَنْسُوبٍ، وَكَذَلِكَ، التَّصْغِيرُ كَقَولِكَ: رُجَيْلٌ، وَجُعَيفِرٌ، وَدُرَيهِمٌ، وَدُنَيْنِيرٌ، وَفُوَيْقَ ذَلِكَ، وَشُوَيْهَاتٌ، لِأَنَّهَا تُفِيدُ وَصْفَ الشَّيْءِ
٤٣/أ بِالصِّغَرِ، وَالْقُرْبِ/ وَالْقِلَّةِ، وَمِمَّا يَجْرِي مَجْرَى الْمُشْتَقِّ قَولُكَ: هَذَا ثَوْبٌ خَمْسُونَ ذِرَاعاً، كَأَنَّكَ قُلْتَ: طَوِيلٌ.

---

(١) أي لمجرد الذم، نحو ﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم﴾.

(٢) سورة الحاقة ١٣.

(٣) ليس هذا على إطلاقه، وإنّما تتبع الصفة الموصوف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث إن رفعت الصفة ضمير الموصوف المستتر، أما إن رفعت اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً أعطيت حكم الفعل، ولم يعتبر حال الموصوف.

انظر: التفصيل في أوضح المسالك ٣/٥، وشرح التصريح ٢/١٠٩.

(٤) سورة يوسف ٢.

فَصْــلٌ

وَأَمَّا التَّوكِيدُ: فَيُفِيدُ التَّحْقِيقَ، وَنَفْيَ الاحْتِمَالِ، وَيَخْتَصُّ بِالْمَعَارِفِ[1]، وَإِعْرَابُ الْمُؤَكِّدِ كَإِعْرَابِ مَاقَبْلَهُ، كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَعَيْنُهُ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ كُلِّهِمْ أَجْمَعِينَ، وَرَأَيتُ النِّسَاءَ كُلَّهُنَّ جُمَعَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2]، وَلاَ تُسْتَعْمَلُ «أَجْمَعُونَ» إِلاَّ تَابِعَةً لِـ «كُلّ»، وَمِمَّا يَتْبَعُ «أَجْمَعَ» أَكْتَعُ، أَبْصَعُ، وَيَتَصَرَّفَانِ تَصَرُّفَهُ، إِفْرَاداً، وَتَثْنِيَةً، وَجَمْعاً، وَتَذْكِيراً، وَتَأْنِيثاً، وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: جَاءَنِي أَخَوَاكَ كِلاَهُمَا، وَالْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا، وَمَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ كِلَيْهِمَا، وَبِالْمَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا.

وَقَدْ يَحْصُلُ التَّوْكِيدُ بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ الأَوَّلِ بِعَيْنِهِ، وَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ[3]، تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ، جَاءَنِي زَيْدٌ، وَإِنَّ إِنَّ زَيداً عَاقِلٌ، فَقِسْ عَلَيْهِ.

فَصْــلٌ

البَدَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:

بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَهُمَا لِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[4].

---

(١) التوكيد نوعان، لفظي ـ وسيأتي ـ ومعنوي، وهو الذي يقصده هنا بكونه مختصاً بالمعارف، لأن النكرات لا تؤكد توكيداً معنوياً عند البصريين، لأنها لا تخص شيئاً بعينه. أما الكوفيون فيرون أن النكرات المفيدة يجوز توكيدها، ووافقهم الأخفش.

انظر: الإنصاف ٢/٤٥١ المسألة (٦٣)، وأوضح المسالك ٣/٢٢.

(٢) سورة الحجر ٣٠.

(٣) يعني في التوكيد اللفظي تؤكد المعارف والنكرات.

(٤) سورة الفاتحة ٦، ٧.

٤٣/ب * وَبَدَلُ/ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ نَاسٍ مِنْهُمْ.

* وَبَدَلُ الاشْتِمَالِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(١).

* وَبَدَلُ الْغَلَطِ، وَلَا يَقَعُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي كَلَامٍ فَصِيحٍ(٢). وَهُوَ تَابِعٌ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي الإِعْرَابِ سَوَاءٌ اتَّفَقَا فِي التَّعْرِيفِ، وَالتَّنْكِيرِ، وَالإِظْهَارِ، وَالإِضْمَارِ، أَوِ اخْتَلَفَا، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ رَجُلٍ صَالِحٍ(٣)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾(٤)، وَكَذَلِكَ ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾(٥).

وَعِبْرَتُهُ: أَنْ يَصْلُحَ بِطَرْحِ الأَوَّلِ، وَإِقَامَةِ الثَّانِي مَقَامَهُ(٦).

فَصْلٌ

عَطْفُ الْبَيَانِ: هُوَ أَنْ تُقِيمَ الأَسْمَاءَ الصَّرِيحَةَ مُقَامَ الأَوْصَافِ الْمَأْخُوذَةِ مِنَ الْفِعْلِ(٧) كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي أَخُوكَ مُحَمَّدٌ، وَعَجِبْتُ مِن ابْنِكَ جَعْفَرٍ، وَكَقَوْلِهِ:

٥١ ـ أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ(٨).

---

(١) سورة البقرة ٢١٧.

(٢) ومثاله قولك: أكلتُ خُبزاً تَمراً، غلطت فأبدلت الثاني من الأول. انظر اللمع ١٧٥.

(٣) هذا بدل نكرة من معرفة.

(٤) سورة العلق ١٥، ١٦.

(٥) سورة الشورى ٥٢، ٥٣، وهذا بدل معرفة من نكرة.

(٦) انظر اللمع ١٧٢.

(٧) انظر اللمع ١٧٧.

(٨) يقال: إن هذا أول رجز قاله أعرابي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، في قصة مشهورة ذكرها البغدادي في الخزانة ١٥٤/٥، ونقل عن ابن حجر أن اسم الأعرابي هو عبد الله بن كيسبة. وانظر ابن يعيش ٧١/٣، والعيني ٣٩٢/١، ١١٥/٤، ومعاهد التنصيص ٩٤/٦.

وَيُخَالِفُ الْبَدَلَ فِي كَوْنِ الْبَدَلِ فِي تَقْدِيرِ إِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَهٰذَا لَيْسَ كَذٰلِكَ.

فَصْــلٌ

حُرُوفُ الْعَطْفِ ـ الْمُسَمَّى نَسَقاً ـ عَشَرَةٌ:

[١] ـ /«الوَاوُ»: وَتَقْتَضِي مُطْلَقَ الْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ. ٤٤/أ

[٢] ـ وَ «الفَاءُ»: وَتَقْتَضِي التَّرْتِيبَ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ.

[٣] ـ وَ «ثُمَّ» : وَتُفِيدُ التَّرْتِيبَ مَعَ الْمُهْلَةِ.

[٤] ـ وَ «لَا» : وَمَعْنَاهَا: التَّحْقِيقُ لِلْأَوَّلِ، وَالنَّفْيُ عَنِ الثَّانِي.

[٥] ـ وَ «بَلْ» : وَتُفِيدُ الإِضْرَابَ عَنِ الأَوَّلِ، وَالإِثْبَاتَ لِلثَّانِي.

[٦] ـ وَ «لَكِنْ» : وَمَعْنَاهَا : الاسْتِدْرَاكُ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْمُفْرَدُ إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَهَا نَفْيٌ، فَإِنْ جَاءَتْ بَعْدَ الْوَاجِبِ وَقَعَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُخَالِفاً لِمَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرٌو، وَيَقُولُ: خَرَجَ أَخُوكَ لَكِنْ غُلَامُكَ لَمْ يَخْرُجْ.

[٧] ـ وَ «أَوْ» : تُسْتَعْمَلُ شَكًّا، وَتَخْيِيراً، وَإِبَاحَةً، وَإِبْهَاماً[1].

[٨] ـ وَكَذٰلِكَ «إِمَّا»[2] كَقَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، وَمِمَّا جَمَعَ أَقْسَامَ

(١) انظر التفصيل في مغني اللبيب ٨٧.

(٢) يقصد مكسورة الهمزة المكررة، قال ابن جني في اللمع ١٨٢ : «ومعنى «إما» كمعنى «أو» في الخبر، والشك، والإباحة، والتخيير، تقول: قام إمّا زيد وإما عمرو، وكل إما تمراً وإما سمكاً، إلّا أنها أقعد في لفظ الشك من «أو»، ألا تراك تبتدىء بها شاكّاً، فتقول: قام إما زيد وإما عمرو، و«أو» يمضي صدر كلامك على لفظ اليقين، ثم تأتي بأو فيما بعد فيعود الشك سارياً من آخر الكلام إلى أوله».

وأقول: إن أبا علي الفارسي لم يعتبرها حرفاً عاطفاً في الإيضاح ٢٨٩، وذلك لملازمة الواو لها غالباً، وانظر مغني اللبيب ٨٤.

«أو» قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(١).

[٩] - وَمِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ «أَمْ»، وَيَلْزَمُ التَّعْيِينُ فِي جَوَابِهَا، وَهِيَ الْمُعَادِلَةُ لِأَلِفِ الاسْتِفْهَامِ، فَإِذَا قَالَ لَكَ القَائِلُ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ بَكْرٌ؟ لَزِمَكَ تَعْيِينُ أَحَدِهِمَا، / وَقَدْ تَقَعُ بَعْدَ الْخَبَرِ كَقَوْلِهِم: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ(٢). ٤٤/ب

[١٠] - وَمِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ «حَتَّى»، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهَا(٣).

فَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَعْطِفُ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، فَتَجْعَلُهُ فِي مِثْلِ إِعْرَابِهِ، تَقُولُ: ذَهَبَ مُحَمَّدٌ وَعَلِيٌّ، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدٍ وَأَبِي بَكْرٍ، وَجَاءَنِي أَخُوكَ لَا أَبُوكَ، فَإِنْ عَطَفْتَ فِعْلاً عَلَى فِعْلٍ لَزِمَ اتِّفَاقُهُمَا فِي الزَّمَانِ(٤).

وَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا مُظْهَراً عَلَى مُضْمَرٍ مَجْرُورٍ لَزِمَ إِعَادَةُ الْجَارِّ(٥)، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِ وَبِزَيْدٍ، فَإِنْ كَانَ الْمُضْمَرُ مَرْفُوعاً مُتَّصِلاً فَالأَحْسَنُ تَوْكِيدُهُ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ، ثُمَّ تَعْطِفُ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾(٦).

***

---

(١) سورة الصافات ١٤٧.
وانظر مغني اللبيب ٩١.

(٢) انظر الكتاب ١٧٢/٣.

(٣) انظر صفحة ١١١ - ١١٣. فيما تقدم.

(٤) انظر: اللمع ١٨٣.

(٥) هذه مسألة خلافية حيث أشار المؤلف إلى مذهب البصريين، وارتضاه، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، ولكل حججه وبراهينه، والراجح - في نظري - ما ذهب إليه الكوفيون، لكثرة شواهده نثراً وشعراً.
انظر: الإنصاف ٤٦٣ المسألة (٦٥)، وشرح الكافية ٣٢٠/١.

(٦) سورة البقرة ٣٥.
أما إذا كان المضمر منصوباً فإنه يحسن العطف عليه من غير توكيد، تقول: رأيتك ومحمداً.
انظر: اللمع ١٨٥.

بَـابُ البِنَـآءِ

اعْلَمْ أَنَّ الْمَبْنِيَّ مَا حَرَكَتُهُ وَسُكُونُهُ مِنْ غَيْرِ عَامِلٍ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

* لاَزِمٌ.
* وَعَارِضٌ.

فَاللاَّزِمُ: فِيمَا لاَ يُعْرَفُ لَهُ حَالَةُ تَمَكُّنٍ، مِثْلُ: مَنْ، وَكَمْ، وَإِذَا، وإِذْ فِي الأسمآءِ، وَفِي الأفعَالِ كبنَآءِ الفِعْلِ الْمَاضِي، وَفِعْلِ الأَمْرِ لِلْمُوَاجَهِ مِمَّا لَيْسَ فِي أَوَّلِهِ/ حَرْفُ مُضَارَعَةٍ. ٤٥/أ

وَالْعَارِضُ: كَبِنَاءِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدِ عَلَى الضَّمِّ، وَالنَّكِرَةِ الْمُفْرَدَةِ مَعَ «لاَ»، وَكَبِنَآءِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِآخِرِهِ نُونَا التَّوكِيدِ، أَوْ نُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ.

وَالْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ هُوَ الأَصْلُ، وَلاَ يُبْنَى عَلَى حَرَكَةٍ إِلاَّ لأَحَدِ أُمُورٍ ثَلاَثَةٍ:

[١] - إِمَّا؛ لأنَّ لِلْكَلِمَةِ أَصْلاً في التَّمَكُّنِ.

[٢] - أَوْ لِئِلاَّ يُبْتَدَأَ بِالسَّاكِنِ لَفْظاً أَوْ حُكْماً.

[٣] - أَوْ لِئِلاَّ يُجْمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ.

فَالْمَبْنِيُّ عَلَى السُّكُونِ مِنَ الأَسْمَاءِ نَحْوَ: مَنْ، وَكَمْ، وَإِذْ، وَمِنَ الأَفْعَالِ كُلُّ فِعْلِ أمرٍ لِلْمُوَاجَهِ، وَلَيْسَ فِي أَوَّلِهِ حَرْفُ مُضَارَعَةٍ نَحْوَ: قُمْ، وَاجْلِسْ، ومن الحُرُوفِ نحو: بَلْ، وَهَلْ، وَقَدْ.

وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْفَتْحِ مِنَ الأَسْمَآءِ نَحْو، أَيْنَ، وَكَيْفَ، وَالآنَ، وَمِنَ الأفعَالِ نَحْو: قَامَ، وَقَعَدَ، وَدَحْرَجَ، وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِضَمِيرِ فَاعِلٍ، فَهُوَ مبني عَلَى الْفَتح، وَمِنَ الحروف نحو: سَوْفَ، وَإِنَّ، وَثُمَّ.

وَالْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ فِي الأَسْمَآءِ نَحْو: حَيْثُ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ، وَيَا جَعْفَرُ

٤٥/ب فِي النِّدَآءِ، وَلَمْ يُبْنَ مِنَ الأَفْعَالِ شَيْءٌ عَلَى الضَّمِّ، وَلاَ عَلَى/ الْكَسْرِ، وَقَدْ جَاءَ حَرْفٌ وَاحِدٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، وَهُوَ «مُنْذُ» فِيمَنْ جَعَلَهُ حَرْفَ جَرٍّ.

وَالْبِنَاءُ عَلَى الكَسْرِ فِي الاسْمِ نَحْوَ: هَؤُلاَءِ، وَأَمْسِ، وَفِي الحُرُوفِ نَحْوَ: لاَمِ الإِضَافَةِ، وَبَائِهَا، وَجَيْرِ.

فَصْــلٌ

[أوَّلاً ـ الأسمآءُ الموصُولَةُ]

وَالأَسْمَآءُ المَوصُولاَتُ جَمِيعُهَا مَبْنِيَّةٌ، وَهِيَ: «الَّذِي، وَالَّتِي» وَتَثْنِيَتُهُمَا، وَجَمْعُهُمَا، وَالألِفُ وَاللاَّمُ بِمَعْنَاهُمَا، وَمَنْ، وَمَا، وَأَيٌّ، وذُو فِي لُغَةِ طَيِّءٍ، وَهِيَ تُوصَلُ بِكُلِّ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مَعْلُومَةٍ لِلْمُخَاطِبِ، وَلاَ بُدَّ فِيهَا مِنْ ذِكْرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْصُولِ(١).

[ثانياً ـ أسمآءُ الإشَارَةِ]

وَكَذلِكَ جَمِيعُ أَسْمَآءِ الإِشَارَةِ مَبْنِيَّةٌ أَيضاً، وَهِيَ: «ذَا» لِلْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ، وَ «تَا» لِلْمُؤَنَّثِ، وَتَثْنِيَتُهُمَا «ذَانِ، وَتَانِ» فِي الرَّفْعِ، وَ «ذَيْنِ، وَتَيْنِ» فِي الْجَرِّ، وَالنَّصْبِ، وَ «أُولاَءِ» لِجَمْعِهِمَا مَقْصُوراً وَمَمْدُوداً(٢)، يَشْتَرِكُ فِيهِ الْعُقَلاَءُ وَغَيْرُهُمْ، قَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) انظر المقتضب ٣/١٣٠.

(٢) انظر المقتضب ٤/٢٧٨ حيث قال المبرد: «والمد أجود».

٥٢ ـ ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى
وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ[١]

وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الإِشَارَةِ تَنْبِيهٌ نَحْوَ: هَذَا، وَهَاتَا، وَهَؤُلَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَهَا خِطَابٌ نَحْوَ: «ذَلِكَ»، وَقَدْ (يُجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ/ التَّنْبِيهِ[٢]) وَالْخِطَابِ، فَيُقَالُ: هَذَاكَ، وَقَدْ تُزَادُ اللَّامُ دِلَالَةً عَلَى بُعْدِ المُشَارِ إِلَيْهِ نَحْوَ: «ذَلِكَ»، فَيَكُونُ «ذَا» لِلْقَرِيبِ، وَ«ذَلِكَ» لِلْبَعِيدِ، وَ«ذَاكَ» لِلْمُتَوَسِّطِ. ٤٦/أ

وَكُلُّ اسْمٍ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى اسْتِفْهَامٍ مَبْنِيٌّ أَيْضاً سِوَى «أَيٍّ»، فَقِسْ عَلَيْهِ.

فَصْلٌ

وَالْمُضْمَرَاتُ جَمِيعُهَا مَبْنِيَّةٌ، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

* مُنْفَصِلٌ[٣]، وَهُوَ قِسْمَانِ:

[أ] مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ مِثْلُ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ إِلَى أَنْتُنَّ[٤]، وَهُوَ، وَهِيَ،

---

(١) قائله جرير بن عطية الخطفي.
وهو في ديوانه ٣/٩٩٠، وابن يعيش ٣/١٢٦، ١٣٣، ٩/١٢٧، والمقتضب ١/١٨٥، والعيني ١/٤٠٨، والخزانة ٥/٤٣٠.
ورواية الديوان «بعد أولئك الأقوام»، وعليها لا شاهد في البيت، ولكن الرواية الأخرى صحيحة.

(٢) في الأصل «يجمع بين الاشارة والخطاب»، والصواب ما أثبت وانظر شرح المقدمة المحسبة ١٦٥.

(٣) الضمير المنفصل: هو الذي يبتدأ به، ويقع بعد إلاّ في الاختيار، نحو: أنت مجد، وما نجح إلاّ أنا.

(٤) وتكملة ضمير المخاطب للمذكر: وأنتما، وأنتم، وللمؤنث: أنتِ، وإنتما، وأنتن.

إِلَى هُنَّ(١).

[ب] وَمَنْصُوبُ الْمَحَلِّ مِثْلُ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، إِلَى إِيَّاكُنَّ(٢)، وَإِيَّاهُ، إِلَى إِيَّاهُنَّ(٣).

* وَمُتَّصِلٌ(٤)، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

[أ] مَرْفُوعٌ نَحْو التَّاءِ فِي قُمْتُ، وَقُمْتَ، وَقُمْتِ، إِلَى قُمْتُنَّ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي: زَيْدٌ قَامَ، إِلَى قُمْنَ(٥).

[ب] وَمَنْصُوبٌ كَاليَاءِ فِي أَكْرَمَنِي، [وَالنُّونِ فِي أَكْرَمَنَا، وَالكَافِ فِي أَكْرَمَكَ](٦)، إِلَى أَكْرَمَكُنَّ، وَالهَاءِ فِي أَكْرَمَهُ إِلَى أَكْرَمَهُنَّ.

[جـ] وَمَجْرُورٌ، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِحَرْفِ جَرٍّ نَحْو: مِنْكَ، وَعَنْكَ، وَمِنِّي، أَوِ اسْمٍ نَحْو: غُلَامِي، وَغُلَامِكَ، وَغُلَامِهِ.

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ(٧) مِثْلُ: نَزَالِ، وَتَرَاكِ، وَحَذَارِ، وَصَبَارِ،

---

(١) وكذا تكملة ضمير الغائب للمذكر: هما، وهم، وللمؤنث هما، وهن.

(٢) التكملة للمذكر: إياكما، وإياكم، وللمؤنث المخاطب: إياكِ، وإياكما، وإياكن.

(٣) التكملة للمذكر: إياهما، وإياهم، وللمؤنث: إياها، وإياهما، وإياهن.

(٤) الضمير المتصل: هو الذي لا يبتدأ به، ولا يقع بعد «إلاّ» في الاختيار وهو مرفوع المحل، ومنصوبه، ومجروره كما ذكر المؤلف.

(٥) آثر المؤلف الاختصار اعتماداً على سهولة الباب، وإدراك القارىء لتفاصيله، فلا تفوت عليه ما أراد، ولكن انظر الموجز في النحو ٧٥، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٨٩ فما بعدها.

(٦) تكملة أشير إليها في الأصل، ولم تظهر في المصورة، ولعلها كما أثبت.

(٧) اسم الفعل: ما ناب عن الفعل معنىً واستعمالاً، وهو مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل، ولا يعمل فيه غيره، كما أن الحرف كذلك.

انظر التفصيل في شرح التصريح ٢/١٩٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٦١١.

وَصَهْ، وَمَهْ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الأَصْوَاتِ[1] مِثْلُ: غَاقْ، وَطَقْ[2].

* * *

(١) قال ابن الناظم في شرح الألفية ٦١٤: «أسماء الأصوات: ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يعقل، أو على حكاية بعض الأصوات»، وهي مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة.

(٢) غاق. حكاية صوت الغراب، وطق: حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض.
انظر: شرح التصريح ٢/٢٠٢، والموجز في النحو ٧٦، وأوضح المسالك ٣/١٢٦.

٤٦/ب

/بَـابُ الأَفْـعَـالِ

وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

[١] لاَزِمٌ، وَهُوَ مَا لَمْ يَتَجَاوَزِ الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ مِثْلُ: قَامَ، وَسَارَ، وَجَلَسَ، وَنَامَ.

[٢] وَمُتَعَدٍّ، وَهُوَ مَا تَجَاوَزَ فَاعِلَهُ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

[أ] مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ.

[ب] وَمُتَعَدٍّ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ.

فَالْمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ:

الأَوَّلُ: مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ مِثْلُ: ضَرَبَ، وَأَخَذَ، تَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً، وَأَخَذَ بَكْرٌ ثَوْباً(١).

الثَّانِي: مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا ـ فِعْلٌ يَقْتَضِي مَفْعُولَيْنِ، وَيَجُوزُ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا نَحْو: أَعْطَى، وَكَسَى، وَوَهَبَ، تَقُولُ: أَعْطَيْتُ مُحَمَّداً دِينَاراً، وَكَسَوْتُ جَعْفَراً جُبَّةً.

فَيَجُوزُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ، أَنْ تَذْكُرَ الْمَفْعُولَيْنِ؛ لِغَايَةِ الْبَيَانِ، وَأَنْ تَحْذِفَهُمَا؛ لِغَايَةِ الإِيجَازِ، وَأَنْ تَذْكُرَ أَحَدَهُمَا، وَتَحْذِفَ الآخَرَ(٢).

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٤، والمقتضب ٣/٩١، والأصول في النحو ٢/٢٨٠.

(٢) انظر الكتاب ١/٣٧، والأصول في النحو ٢/٢٨٢، والمقتضب ٣/٩٣.

النَّوْعُ الثَّانِي ـ فِعْلٌ يَقْتَضِي مَفْعُولَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا،
بَلْ مَتَى ذَكَرْتَ أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ لَزِمَ ذِكْرُ الآخَرِ(١)، وَذَلِكَ/ حَسِبْتُ، وَظَنَنْتُ، ٤٧/أ
وَعَلِمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَوَجَدْتُ ـ إِذَا كَانَتَا بِمَعْنَى عَلِمْتُ ـ، وَكَذَلِكَ خِلْتُ،
وَزَعَمْتُ بِمَعْنَى «ظَنَنْتُ»، وَهِيَ الأَفْعَالُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ، تَقُولُ:
ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً، وَعَلِمْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَفِيفاً، وَوَجَدْتُ اللَّهَ غَالِباً، وَلِهَذِهِ
الأَفْعَالِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ فَيَجِبُ إِعْمَالُهَا كَمَا تَقَدَّمَ، إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ، أَوْ لَامُ الابْتِدَاءِ كَقَوْلِكَ: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَعَلِمْتُ أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو؟ فَتُعَلَّقُ عَنِ الْعَمَلِ لَفْظاً(٢).

الثَّانِي: أَنْ تَتَأَخَّرَ عَنِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ كَقَوْلِكَ: بِشْرٌ كَرِيمٌ ظَنَنْتُ، فَالإِلْغَاءُ أَوْلَى(٣)، وَيَجُوزُ الإِعْمَالُ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَتَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا، فَتَكُونُ فِي الإِعْمَالِ وَالإِلْغَاءِ مُخَيَّراً، تَقُولُ فِي الإِعْمَالِ: زَيْداً ظَنَنْتُ خَارِجاً، وَفِي الإِلْغَاءِ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ خَارِجٌ.

وَالضَّرْبُ الثَّالِثُ: ـ مِمَّا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ ـ وَهُوَ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ
كَقَوْلِكَ: أَعْلَمَ اللَّهُ النَّبِيَّ الصَّلَاةَ خَمْساً، وَأَرَى اللَّهُ أَبَاكَ أَخَاكَ ذَا مَالٍ، / ٤٧/ب
وَكَذَلِكَ: أَنْبَأَ، وَنَبَّأَ.

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٩، والمقتضب ٣/٩٥، والأصول في النحو ٢/٢٨٤.

(٢) التعليق: هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، أي أن قوله: «لزيد منطلق» لم تعمل فيه «علمت»، لأجل المانع وهو اللام، ولكنه في محل نصب، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت، نحو: علمت لزيد منطلق، وعمراً جالساً.

(٣) الإلغاء: هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً؛ لضعف العامل بتوسطه، أو تأخره.
انظر: أوضح المسالك ١/٣١٣ ـ ٣١٦ وشرح ابن عقيل للألفية ١/٤٣٣.

فَصْلٌ

وَالْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَنَظَرْتُ إِلَى بِشْرٍ، وَرَغِبْتُ فِي مُحَمَّدٍ، وَانْصَرَفْتُ عَنْ أَخِيكَ، وَمِنْهَا، مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِنَفْسِهِ وَإِلَى آخَرَ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ كَقَوْلِكَ: اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبِي، وَاخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ خَالِداً، وَقَدْ يُحْذَفُ حَرفُ الجَرِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[1]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٣ ـ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ
رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ[2]

فَصْلٌ

وَمِنَ الأَفْعَالِ مَا يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ، وَتَارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ، نَحْو: كِلْتُ، وَوَزَنْتُ، تَقُولُ: كِلْتُ زَيْداً، وَكِلْتُ لَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[3].

* * *

---

(١) سورة الأعراف ١٥٥.

(٢) هذا البيت لا يعرف قائله.

وهو في الكتاب ١/٣٧، والأصول في النحو ١/١٧٨، والخصائص ٣/٢٤٧، والمقتصد ١/٦١٤، والعيني ٣/٢٢٦، والخزانة ٣/١١١، ٩/١٢٤.

(٣) سورة المطففين ٣.

بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ[1]

وَهِيَ: عَسَىٰ، وَنِعْمَ، وَبِئْسَ، وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ، وَحَبَّذَا، وَ«لَيْسَ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهَا فِي بَابِ «كَانَ»[2].

فَصْلٌ

أَمَّا «عَسَىٰ» فَمَعْنَاهَا: الْمُقَارَبَةُ، وَفَاعِلُهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ:

/* اسْمٌ صَرِيحٌ. ٤٨/أ

* وَ«أَنْ» وَالْفِعْلُ.

فَمَتَى كَانَ فَاعِلُهَا اسْماً صَرِيحاً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهَا خَبَرٌ مَنْصُوبٌ، كَقَوْلِكَ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَسَى زَيْدٌ الْقِيَامَ، أَيْ قَارَبَ الْقِيَامَ، وَمِنْهُ «عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً»[3]، وَيَجُوزُ حَذْفُ «أَنْ»، قَالَ الشَّاعِرُ:

٥٤ ـ عَسَى الْهَمُّ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[4]

---

(١) انظر الأصول في النحو ٢/٢٢٨.

(٢) انظر صفحة ٦٧.

(٣) يقال: ان أصل هذا المثل من قول الزباء، قالته لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير، أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار، قال الميداني: «يضرب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبلك» انظر مجمع الأمثال ٢/٣٤١، والمستقصى في الأمثال ٢/١٦١، والأمثال لابن سلام ٣٠٠.

(٤) البيت قائله هدبة بن الخشرم العذري، وهو في ديوانه ٥٤، والكتاب ٣/١٥٩، وابن يعيش =

وَمَتَى كَانَ فَاعِلُهَا « أَنْ » وَالْفِعْلُ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ « أَنْ »، وَاسْتَغْنِي عَنِ الْخَبَرِ كَقَوْلِكَ: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ.

[كَـادَ]

وَمِنْ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ « كَادَ »، وَلَا يَفْتَقِرُ خَبَرُهَا إِلَى « أَنْ » تَقُولُ: كَادَ زَيْدٌ يَذْهَبُ، وَيَجُوزُ دُخُولُ « أَنْ » فِي خَبَرِهَا حَمْلاً لَهَا عَلَى « عَسَى » كَمَا حُمِلَتْ « عَسَى » عَلَيْهَا فِي حَذْفِ « أَنْ » مِنْ خَبَرِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

٥٥ ـ قَدْ كَادَ مِن طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا(١)

وَ « جَعَلَ، وَطَفِقَ » يُسْتَعْمَلَانِ لِلدُّخُولِ فِي الشَّيْءِ وَالْمُلَابَسَةِ لَهُ، تَقُولُ: جَعَلَ زَيْدٌ يَقُولُ، وَطَفِقَ يَفْعَلُ. وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ « جَعَلَ » بِمَعْنَى « خَلَقَ » فَيَقْتَضِي مَفْعُولاً وَاحِداً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾(٢)، وَقَدْ
٤٨/ب تَكُونُ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ/ فَيَقْتَضِي مَفْعُولَيْنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾(٣)، وَتُسْتَعْمَلُ أَيْضاً لِنَقْلِ الشَّيْءِ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى فَيَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَيْضاً كَقَوْلِكَ: جَعَلْتُ التُّرَابَ طِيناً.

فَصْلٌ

« نِعْمَ وَبِئْسَ » فِعْلَانِ وُضِعَا لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَلَا يَكُونُ فَاعِلُهُمَا إِلَّا اسْمَ جِنْسٍ مُعَرَّفاً بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، أَوْ مُضَافاً إِلَى مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، تَقُولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، وَبِئْسَ غُلَامُ الْقَوْمِ جَعْفَرٌ، فَإِنْ أَضْمَرْتَ

= ١١٧/٧، ١٢١، والعيني ١٨٤/٢، والخزانة ٣٢٨/٩، وأوضح المسالك ٢٢٤/١.

(١) هذا البيت لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٢، والكتاب ١٦٠/٣، والإنصاف ٥٦٦، والمسائل الحلبيات ٢٥١، واللسان «مصح»، والخزانة ٣٤٧/٩.

(٢) سورة الأنعام ١.

(٣) سورة الزخرف ١٩.

اسْمَ الْجِنْسِ فَسَّرْتَهُ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ كَقَوْلِكَ: نِعْمَ رَجُلاً مُحَمَّدٌ، وَبِئْسَ غُلاماً بِشْرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ[1]، وَ«عَبْدُ اللَّهِ» فِي قَوْلِكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، مَرْفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ، وَالنِّيَّةُ بِهِ التَّقْدِيمُ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرٌ عَنْهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَبْدُ اللَّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ بِهِ الْمِسْكِينُ، وَالْعَائِدُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْجِنْسُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٥٦ ـ فَأَمَّا الْقِتَالُ/ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ ٤٩/أ

وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ[2]

وَيَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ «عَبْدُ اللَّهِ» خَبَراً لِمُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ، كَأَنَّ قَائِلاً قَالَ: مَنِ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ؟ فَقُلْتَ: عَبْدُ اللَّهِ، أَيْ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، فَالْكَلامُ عَلَى هَذَا فِي تَقْدِيرِ جُمْلَتَيْنِ، وَعَلَى الأَوَّلِ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ.

فَصْلٌ

التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: «مَا أَفْعَلَهُ» كَقَوْلِكَ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً، وَمَا أَجْمَلَهُ! فَـ«مَا» مَرْفُوعَةٌ بِالابْتِدَاءِ، وَهِيَ نَكِرَةٌ غَيْرُ مَوْصُولَةٍ هُنَا وَلاَ مَوْصُوفَةٍ، وَمَا بَعْدَهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَراً عَنْهَا، وَالتَّقْدِيرُ: شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْداً، أَيْ جَعَلَهُ حَسَناً[3]، وَتُزَادُ

---

(١) هكذا، والأولى أن يقول: «محمد» بدلاً من «زيد»، ليتسق مع المثال السابق.

(٢) قائل البيت الحارث بن خالد المخزومي.

وهو في ديوانه ٤٥، والمقتضب ٢/٦٩، والمقتصد ٣٦٦، والمنصف ٣/١١٨، وابن الشجري ١/٢٨٥، وشفاء العليل ١/٣٠٠.

(٣) هذا هو مذهب سيبويه في الكتاب ١/٧٢، أما الأخفش فيرى أن «ما» معرفة ناقصة بمعنى «الذي»، وما بعدها صلة، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي شيء عظيم، وانظر المقتضب ٤/١٧٥، ١٧٧.

أما «أفعل» فقال البصريون والكسائي: فعل، وما بعده مفعول به، وقال بقية الكوفيين: =

«كَانَ» تَوْكِيداً فَيُقَالُ: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيداً»[1].

الصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُكَ: «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» لَفْظُهُ لَفْظُ الأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ، وَلَيْسَ فِي «أَحْسِنْ» ضَمِيرٌ، وَالْبَاءُ فِي قَوْلِكَ: «بِزَيْدٍ» دَاخِلَةٌ عَلَى الْفَاعِلِ لِلتَّوْكِيدِ، وَالْمَعْنَى: أَحْسَنَ زَيدٌ، أَيْ صَارَ ذَا حُسْنٍ جِدًّا[2]، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[3] أَيْ: مَا أَسْمَعَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ!

٤٩/ب وَلَا يُبْنَى فِعْلُ التَّعَجُّبِ/ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ لَازِمٍ عَلَى «فَعُلَ» إِمَّا أَصْلاً كَقَولِكَ: «ظَرُفَ، وَحَسُنَ» ثُمَّ تَدْخُلُ عَلَيْهِ هَمْزَةُ النَّقْلِ فَتَقُولُ: «مَا أَظْرَفَهُ! وَمَا أَحْسَنَهُ»، وَإِمَّا تَنْقُلُهُ إِلَى «فَعُلَ» ثُمَّ تَتَعَجَّبُ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ كَقَولِكَ: «مَا أَضْرَبَ زَيْداً، وَأَضْرِبْ بِهِ!» وَلَا يُتَعَجَّبُ مِمَّا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، وَلَا مِنَ الأَلْوَانِ وَالْخِلَقِ، وَلَا مِنَ الْعُيُوبِ الظَّاهِرَةِ إِلَّا بِـ «أَشَدَّ» وَنَحْوِهِ مِمَّا أَصْلُهُ ثُلَاثِيٌّ كَقَولِكَ: مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ، وَمَا أَكْثَرَ اسْتِخْرَاجَهُ، وَمَا أَقْبَحَ حَوَلَهُ، وَمَا أَحْسَنَ وَجْهَهُ، وَمَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ، وَمَا أَقَلَّ سَوَادَهُ[4].

وَكُلُّ مَا بُنِيَ مِنْهُ «مَا أَفْعَلَهُ» بُنِيَ مِنْهُ «أَفْعِلْ بِهِ»، وَ«هُوَ أَفْعَلُ مِنْهُ» إِذَا أَرَدْتَ تَفْضِيلَهُ عَلَيْهِ فِيمَا اشْتَرَكَا فِيهِ كَقَولِكَ: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو، وَمُحَمَّدٌ أَكْرَمُ مِنْ جَعْفَرٍ، فَقِسْ عَلَيْهِ.

***

= اسم، و«زيد» عندهم مشبه بالمفعول به.

انظر: أوضح المسالك ٢/٢٧٢، وأسرار العربية ١١٢ ـ ١٢٥، وشرح الكافية ٢/٣٠٧.

(١) قال سيبويه ١/٧٣: «وتقول: ما كان أحسن زيداً، فتذكر «كان»، لتدل أنه فيما مضى».

(٢) انظر الكتاب ٤/٩٧، وهو مذهب جمهور البصريين، وقال الفراء والزجاج وابن كيسان: لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية.

انظر أوضح المسالك ٢/٢٧٤، وشرح الكافية ٢/٣١٠.

(٣) سورة مريم ٣٨.

(٤) انظر: المقتضب ٤/١٨٠، ١٨١، والأصول في النحو ٣/١٥٢.

بَابُ حَبَّذَا

تَقُولُ: حَبَّذَا زَيْدٌ، وَحَبَّذَا الزَّيْدَانِ، وَكَذلِكَ الْجَمْعُ، وَالتَّأنِيثُ، كُلُّهُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَمَعْنَاهَا: الْمَدْحُ وَتَقْرِيبُ/ الْمَذْكُورِ بَعْدَهَا مِنَ الْقَلْبِ[1]، ٥٠/أ وَ «زَيْدٌ» فِي قَوْلِكَ: «حَبَّذَا زَيْدٌ» يَرْتَفِعُ إِمَّا بِالابْتِدَاءِ، وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ، أَوْ فَاعِلاً، أَوْ خَبَرَ مُبْتَدَأ، وَيُجْعَلُ «حَبَّذَا» كَأَنَّهُ اسْمٌ مُبْتَدأ[2]، أَوْ يُجْعَلُ «زَيْدٌ» بَدَلاً مِنْ «ذَا» الَّتِي مَعَ «حَبَّذَا» أَوْ خَبَرَ مُبْتَدَأ مَحْذُوفٍ، فَيَكُونُ الْكَلامُ عَلَى تَقْدِيرِ جُمْلَتَيْنِ[3].

وَإِنْ جَاءَ مَعَ الْمَعْرِفَةِ نَكِرَةٌ نَصَبْتَهَا عَلَى الْحَالِ، إِنْ كَانَتْ مُشْتَقَّةً، أَوْ عَلَى التَّمييزِ إِنْ كَانَتِ غَيْرَ مُشْتَقَّةٍ، كَقَوْلِكَ: حَبَّذَا عَبْدُ اللَّهِ ضَاحِكاً، وَحَبَّذَا أَخُوكَ رَجُلاً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَكَ فِي الْكَلَامِ مَعْرِفَةٌ رَفَعْتَ النَّكِرَة، وَلَزِمَتْهَا الصِّفَةُ، كَقَوْلِكَ: حَبَّذَا رَجُلٌ صَالِحٌ، فَاعْرِفْهُ.

***

(١) حبذا: للمدح، و «لا حبذا» للذم.

(٢) انظر: اللمع ٢٢٣، والكتاب ٢/١٨٠.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢/٢٩٢، وشرح التصريح ٢/٩٩.

بَابُ كَمْ[1]

وَهِيَ تُسْتَعْمَلُ اسْتِفْهَاماً فَتَنْصِبُ بَعْدَهَا النَّكِرَةَ عَلَى التَّمييزِ، كَقَولِكَ: كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ؟ وَكَمْ دِرْهَماً مَعَكَ؟، وَقَدْ تُحْذَفُ النَّكِرَةُ كَقَولِكَ: كَمْ مَالُكَ؟، وَكَمْ غِلْمَانُكَ؟، كَأَنَّكَ قُلتَ: كَمْ دِينَاراً مَالُكَ؟ وَكَمْ نَفْساً غِلْمَانُكَ؟.

٥٠/ب وَكَذَلِكَ / : كَمْ دِرْهَمُكَ؟ أي كَمْ دَانِقاً دِرْهَمُكَ؟. فَإِنْ جَعَلْتَ «كَمْ» خَبَرِيَّةً كَانَ مَعْنَاهَا: التَّكْثِيرَ، وَجَرَرْتَ النَّكِرَةَ بِهَا[2]، تَقُولُ: كَمْ دَارٍ دَخَلْتُ، وَكَمْ ثَوْبٍ لَبِسْتُ، وَكَمْ إِنْسَانٍ صَاحَبْتُ، وَكَمْ عَبْدٍ أَعْتَقْتُ، فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّكِرَةِ فِي الْخَبَرِ نَصَبْتَ فَقُلْتَ: كَمْ عِنْدِي عَبْداً، قَالَ الشَّاعِرُ:

٥٧ ـ كَمْ نَالَنِي مِنهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ[3]

***

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٥٦، واللمع ٢٢٦.

(٢) وقال الفراء: على إضمار «من»؛ لأن «من» كثر دخولها على تمييز «كم» الخبرية، فجاز إضمارها لدلالاته الحال عليه، وقد نقل هذا الرأي عن الخليل، وضعفه ابن مالك.
انظر شرح التصريح ٢/٢٧٩، وشرح الكافية الشافية ١٧١٠.

(٣) هذا صدر بيت للقطامي، وعجزه:

إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

وهو في ديوانه ٦، والكتاب ٢/١٦٥، وابن يعيش ٤/١٢٩، واللمع ٢٢٧، والإنصاف ٣٠٥، وشرح الكافية الشافية ١٧١٠، والعيني ٤/٤٩٤، والخزانة ٦/٤٧٧، ويروى «احتمل» ـ بالجيم ـ، أي أجمع العظام لأخرج ودكها، وأتعلل به، والجميل: الودك.

بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ :

رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَزْمٌ.

فَالرَّفْعُ : بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ، وَهُوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسْمِ[1]، وَأَمَّا النَّصْبُ، وَالْجَزْمُ فَبِعَوَامِلَ لَفْظِيَّةٍ.

فَصْـــلٌ
[فِي نَصْبِ الْمُضَارِعِ]

عَوامِلُ النَّصْبِ: أَنْ، وَلَنْ، وَكَيْ، وَإِذَنْ، تَقُولُ: أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وَلَنْ يَرْكَبَ زَيْدٌ، وَخَرَجْتُ كَيْ تَخْرُجَ، وَيَقُولُ القَائِلُ: أَنَا أَزُورُكَ، فَتَقُـولُ: إِذَنْ أُكْرِمَكَ، فَإِنِ اعْتَمَدَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا كَانَتْ مُلْغَاةً، كَقَوْلِكَ: أَنَا ـ إِذَنْ ـ / ٥١/أ
أَزُورُكَ، بِالرَّفْعِ.

وَتُضْمَرُ «أَنْ» بَعْدَ الفَاءِ إِذَا تَقَدَّمَهَا أَمْرٌ، أَوْ نَهْيٌ، أَوِ اسْتِفْهَامٌ، أَوْ نَفْيٌ، أَوْ دُعَـاءٌ، أَوْ تَمَنٍّ، أَوْ عَرْضٌ[2]. كَقَـوْلِكَ: زُرْنِي فَـأَزُورَكَ، وَلَا تَشْتِمْ زَيْـداً

---

(١) هذا هو مذهب البصريين خلافاً للاخفش، أما الكوفيون فذهب أكثرهم إلى أنه يرتفع لخلوه من الناصب والجازم، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزوائد في أوله.

انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٥٥٠ المسألة (٧٤)، وشرح التصريح ٢/٢٢٩.

(٢) وبعضهم زاد التحضيض نحو قولك: هلاَّ أتيتنا فَنُكْرِمَكَ، ولم يمثل المؤلف ـ رحمه الله ـ =

فَيَشْتِمَكَ، وَأَيْنَ بَيْتُكَ فَأَقْصِدَكَ؟، وَأَلَا تَزُورُنَا فَنُحْسِنَ إِلَيْكَ، وَلَيْتَ لِي مَالاً فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَ الْوَاوِ الَّتِي بِمَعْنَى الْجَمْعِ، كَقَولِكَ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٥٨ ـ لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ(١).

وَكَذَلِكَ بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ فِي قَولِكَ: جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَصْــل
[فِي جَزْمِ الْمُضَارِعِ]

حُـرُوفُ الْجَزْمِ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّـا، وَلَامُ الأَمْرِ، وَ«لَا» فِي النَّهْيِ، وَحَرْفُ الشَّرْطِ، وَهُوَ «إِنْ»، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَـا مِنَ الأَسْمَاءِ، وَالـظُّرُوفِ، تَقُولُ: لم يَقُمْ زَيْدٌ، وَلَمَّا يَنْطَلِقْ أَخُوكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾(٢).

= للنفي، والدعاء، والمثال في النفي: ما أنت بصاحبي فأكرمَكَ، والمثال في الدعاء: اللهم ارزقني بعيراً فأحجَّ عليه.

انظر اللمع ٢١٠.

(١) هذا صدر بيت مختلف في نسبته، وعجزه:

عار عليك إذا فعلت عظيم

فقد نسب إلى أبي الأسود الدؤلي، وهو في مستدركات ديوانه ١٦٥، ونسب إلى المتوكل الليثي، وهو في ديوانه ٨١، ٢٨٤، ونسبه سيبويه في الكتاب ١/٤٢٤ إلى الأخطل، وليس في ديوانه، ونسب إلى سابق البربري، وإلى الطرماح، وإلى حسان.

انظر: المقتضب ٢/٢٥، والجمل ١٨٧، والعقد الفريد ٢/٣٣٥، والمؤتلف والمختلف ٢٧٣، والايضاح العضدي ٣١٤، والعيني ٤/٣٩٣، ومقدمة في النحو ٨١، والخزانة ٨/٥٦٤، واللمع ٢١١.

(٢) سورة الحجرات ١٤.

وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ: لِيَذْهَبْ بَكْرٌ، وَفِي النَّهْيِ: لَا تَخْرُجْ.

فَصْــلٌ

وَمَتَى دَخَلَ حَرْفُ الشَّرْطِ، أَوْ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ عَلَى فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ جَزَمَهُ كَقَوْلِكَ: إِنْ/ تَذْهَبْ أَذْهَبْ، فَالأَوَّلُ مَجْزُومٌ بِحَرْفِ الشَّرْطِ، وَالثَّانِي ـ الَّذِي هُوَ جَوَابُهُ ـ مَجْزُومٌ بِحَرْفِ الشَّرْطِ، وَمَا عَمِلَ فِيهِ[1]، وَمِثْلُهُ: مَتَى تَنْطَلِقْ أَنْطَلِقْ مَعَكَ، وَحَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَأَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ، [قَالَ تَعَالَى]: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾[2]، وَكَذَلِكَ: مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ وَمَنْ يُعْطِنِي أَشْكُرْهُ، وَمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْهُ. ٥١/ب

فَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ وَجَوَابُهُ مَاضِيَيْنِ كَانَا فِي مَحَلِّ جَزْمٍ كَقَوْلِكَ: مَنْ أَحْسَنَ إِلَيَّ أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ مَاضِياً جَازَ رَفْعُ الجَوَابِ وَجَزْمُهُ، كَقَوْلِكَ: إِنْ ذَهَبْتَ أَذْهَبْ، بِالْجَزْمِ، وَأَذْهَبُ، بِالرَّفْعِ، قَالَ زُهَيْرٌ:

٥٩ ـ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ
يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[3]

---

(١) ما ذهب إليه المؤلف في جازم الجواب مخالف لمذهب أكثر البصريين الذين يرون أن أداة الشرط جزمت كُلًّا من فعل الشرط وجوابه.
انظر التفصيل في الإنصاف ٦٠٢ المسألة (٨٤)، وشرح التصريح ٢/٢٤٨، وأسرار العربية ٣٣٧.

(٢) سورة النساء ٧٨.

(٣) انظر ديوانه ١٥٣ (بشرح ثعلب)، وديوانه ١٠٥ (بشرح الأعلم)، والكتاب ٣/٦٦، والإنصاف ٦٢٥، وابن يعيش ٨/١٥٧، وشرح عيون الاعراب للمجاشعي ٢٨٤، والعيني ٤/٤٢٩.
وقد بيّن المجاشعي في (شرح عيون الإعراب ٢٧٩) وجه رفع المضارع الواقع جواباً للشرط الماضي فقال: «فرفعه على وجهين:
أحدهما: على نية التقديم، كأنك قلت: آتيك إن أتيتني. والوجه الثاني: على نية «الفاء» =

فَإِنْ دَخَلَتْ الْفَاءُ عَلَى الْمُضَارِعِ وَجَبَ الرَّفْعُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾(١).

وَمَتَى كَانَ جَوَابُ الشَّرْطِ مِمَّا لاَ يَدْخُلُهُ الْجَزْمُ لَفْظاً وَجَبَتِ الْفَاءُ كَقَوْلِكَ: إِنْ تَقُمْ فَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَقَدْ تُحْذَفُ الْفَاءُ وَهِيَ مُرَادَةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

٦٠ ـ مَن يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا(٢)

١/٥٢ وَ [يُجَابُ](٣) بِـ «إِذَا» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿/وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٤).

وَقَدْ يُحْذَفُ الشَّرْطُ، لِدِلاَلَةِ الْأَمْرِ، وَالاسْتِفْهَامِ، وَنَحْوِهِمَا عَلَيْهِ، فَيُجْزَمُ الْجَوَابُ، كَقَوْلِكَ: سِرْ أَسِرْ، وَأَيْنَ عَبْدُ اللَّهِ أُحْسِنْ إِلَيْهِ؟ تَقْدِيرُهُ: إِنْ تَسِر أَسِرْ،

= تقديره: فآتيك، أي فأنا آتيك، لأن الفاء إذا وقعت جواب الجزاء فإنه يبتدأ كل ما وقع بعدها فيرفع».

وانظر: شرح السيرافي بهامش الكتاب ٣/٦٥.

(١) سورة المائدة ٩٥.

(٢) هذا صدر بيت متنازع في نسبه، فروي لحسان بن ثابت، وروي لابنه عبد الرحمن، وروي كذلك لكعب بن مالك، وعجزه:

والشر بالشرّ عند الله مثلان

انظر: الكتاب ٣/٦٥ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٠٩، والمقتضب ٢/٧٠، والأصول في النحو ٢/١٩٥، ٣/٤٦٢، والمحتسب ١/١٩٣، والعيني ٤/٤٣٣، وابن يعيش ٩/٢، ٣، والخزانة ٩/٤٩، وشفاء العليل ٣/٩٥٦، ويروى البيت:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٣) في النسخة «يجازى»، والراجح ما أثبت، لأن «إذا» لا يجازى بها إلاّ في الشعر.

وانظر: مشكل إعراب القرآن ٢/١٧٩، والمقتصد في شرح الإيضاح ١١١٧، والكتاب ٣/٦٤، والتبصرة والتذكرة ١/٤١١، والمقتضب ٢/٥٦.

(٤) سورة الروم ٣٦.

[وَ](١) إنْ تُخْبِرْنِي بِمَكَانِهِ أُحْسِنْ إلَيهِ، وَكَذلِكَ جَمِيعُ مَا يُنْصَبُ بَعْدَ الفآءِ إذَا كَانَتْ جَوَاباً، إذَا حَذَفْتَ الفآءَ جَزَمْتَهُ جَوَاباً لِشَرْطٍ مُقَدَّرٍ(٢).

***

(١) في النسخة «أي»، والسياق يقتضي ما أثبت.
وانظر الكتاب ٩٣/٣، واللمع ٢١٦، والمقتصد ١١٢٤.

(٢) قال الذكي في مقدمته النحوية ٨٤: «وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوباً في الأمثلة الثمانية المذكورة فإن جوابه بغير الفاء يكون مجزوماً إلَّا «النفي» فإنه لا يصح أن يكون جوابه إلَّا بالفاء والنصب، وقد غلط في هذا الموضع أبو القاسم الزجاجي فزعم أن جواب النفي بغير الفاء يكون مجزوماً، وليس كما زعم».
وانظر: جمل الزجاجي ٢١٠، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي ٢٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢.

بَـابُ «الْعَـدَدِ»

وَهُوَ مِنَ الثَّلاَثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ بِالْهَاءِ مَعَ الْمُذَكَّرِ(١)، وَبِإِسْقَاطِهَا مَعَ الْمُؤَنَّثِ، كَقَوْلِكَ: ثَلاَثَةُ أَثْوَابٍ، وَتِسْعَةُ رِجَالٍ، وَثَلاَثُ شِيَاهٍ، وَخَمْسُ بَغَلاَتٍ، وَالْعَلَمُ(٢) فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً﴾(٣)، وَحُكْمُ مَا بَيْنَ كُلِّ عِقْدَيْنِ كَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: عِنْدِي خَمْسَةٌ وَثَلاَثُونَ غُلاَماً، وَسَبْعٌ وَسِتُّونَ جَارِيَةً، فَقِسْ عَلَيْهِ.

***

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٥٧.

(٢) يريد بالعَلَم الدليل أو الشاهد.

(٣) سورة الحاقة ٧.

بَابُ «مَا يَدْخُلُ عَلَى الْكَلَامِ فَلَا يُغَيِّرُهُ لَفْظاً»

/وَهُوَ كُلُّ مَايَدْخُلُ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ ـ أَعْنِي الاسْمَ وَالفِعْلَ ـ تَقُولُ: هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ وَهَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟ وَكَذَلِكَ «إِنَّمَا، وَكَأَنَّمَا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْتَصُّ، تَقُولُ: إِنَّمَا ذَهَبَ بَكْرٌ، وَإِنَّمَا بَكْرٌ ذَاهِبٌ، وَقَدْ تُجْعَلُ «مَا» صِلَةً[1] فَتَعْمَلُ كَقَوْلِكَ: لَيْتَمَا زَيْداً حَاضِرٌ، وَمِنْهُ: «أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ، وَالْحَمَامَ لَنَا»[2]، بِالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ[3]. ٥٢/ب

فَصْـلٌ
فِيمَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ

فَمِنْ ذَلِكَ «المَصَادِرُ» وَكُلُّ مَصْدَرٍ وَقَعَ مَوْقِعَ «أَنْ» وَالْفِعْلِ عَمِلَ عَمَلَ فِعْلِهِ المأْخُوذِ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ مَعْمُولُهُ، وَلَا مَا كَانَ فِي حَيِّزِهِ، تَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٌ عَمْراً، وَمِنْ رُكُوبِ أَخُوكَ الْفَرَسَ، وَمِن قِيَامِ زَيْدٌ،

---

(١) يقصد بالصلة هنا الزيادة.

(٢) أصل هذا بيت للنابغة الذبياني، وهو:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا
إلى حمامتنا ونصفه فقد

انظر ديوانه ١٦، والكتاب ١٣٧/٢، وابن يعيش ٥٤/٨، وابن الشجري ١٤٢/٢، والإنصاف ٤٧٩، والخزانة ٢٥١/١٠، واللمع ٣٢٠.

(٣) هذا مذهب البصريين، وزعم الفراء أن «ما» لا تكف «ليت»، ولعل» عن العمل، بل يجب إعمالها. انظر الخزانة ٢٥٢/١٠.

وَكَذَلِكَ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ كَقَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي الضَّرْبُ زَيْدٌ عَمْراً(١)، وَيُضَافُ تَارَةً إِلَى الْفَاعِلِ فَيُقَالُ: كَرِهْتُ خُرُوجَ زَيْدٍ، وَإِلَى الْمَفْعُولِ فَيُقَالُ: أَحْبَبْتُ رُكُوبَ الْفَرَسِ، وَقَدْ يُحْذَفُ الفَاعِلُ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾(٢).

فصل

١/٥٣ / اسْمُ الفَاعِلِ: هُوَ مَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ(٣)، وَيَعْمَلُ عَمَلَهُ إِذَا كَانَ للحَالِ والاستقبَالِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى حَرفِ نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ كَانَ خَبَراً، لِذِي خَبَرٍ، أَوْ حَالاً لِذِي حَالٍ، أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ كَقَولِكَ: زَيدٌ ضَارِبٌ عَمْراً الْيَوْمَ أَوْ غَداً، وَهَذَا مُحَمَّدٌ خَارِجٌ الآنَ، وَرَايتُ غُلَاماً مُنْطَلِقاً الآنَ، وَأَقَائِمٌ أَخَوَاكَ غَداً؟

وَلَوْ قُلْتَ: بَكْرٌ قَاتِلٌ عَمْراً أَمْسِ، لَمْ يَجُزْ، بَلْ يَجِبُ إِسْقَاطُ التَّنوِينِ، وَالإِضَافَةُ(٤).

فصل

وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ: هِيَ الَّتِي لَا تَجْرِي عَلَى الْمُضَارِعِ،

---

(١) وقال بعضهم: إن إعماله مع «أل» قليل ضعيف.
انظر: أوضح المسالك ٢/٢٤١.

(٢) سورة ص ٢٤.

(٣) وعرفه ابن هشام في أوضح المسالك ٢/٢٤٨ بقوله: «وهو: ما دل على الحدث، والحدوث، وفاعله».

(٤) لأنه قد زال شبهه بالفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال، فلا وجه لعمله إذا أريد به الزمان الماضي، خلافاً للكسائي.

وَتَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ فِيمَا كَانَ مِن سَبَبِهَا(١)، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا، تَقُولُ: هَذَا رَجُلٌ شَدِيدٌ سَاعِدُهُ، وَمَرَرْتُ بِغُلَامٍ جَمِيلٍ قَدُّهُ.

فَصْــلٌ

[فِي التَّحْذِيرِ، والإِغْرَاءِ](٢)

وَمِمَّا يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ قَوْلُكَ: ٱلْأَسَدَ ٱلْأَسَدَ، أي احْذَرْهُ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ، أي خَلِّهِ، وَالصَّبِيَّ الصَّبِيَّ، إِذَا حَذَّرْتَهُ إِيطَاءَهُ، فَمَتَى تَكَرَّرَ الاسْمُ لَزِمَ إِضْمَارُ الفِعْلِ(٣)، وَإِن لَمْ يَتَكَرَّرْ لَمْ يَلْزَمْ.

وَتَقُولُ فِي الإِغْرَاءِ: عَلَيْكَ/ زَيْداً، وَدُونَكَ عَمْراً، أي خُذْهُ، وَالْزَمْهُ، ٥٣/ب
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾(٤).

***

---

(١) يعني يلزم أن يكون معمولها سَبَبِيًّا، أي: متصلاً بضمير موصوفها اما لفظاً نحو «زيد حسن وجهه»، وإما معنى نحو «زيد حسن الوجه» أي: منه، وقيل: ان «أل» خلف عن المضاف إليه. عن أوضح المسالك ٢/٢٧٠.

(٢) التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، أما الإغراء فهو تنبيه المخاطب إلى أمر محمود ليفعله.

انظر: أوضح المسالك ٣/١١٢، ١١٤.

(٣) ومثله إذا كَانَ المحذَّرُ بلفظ «إيَّا» نحو: «إياك والأسد»، وكذا إن عطفت نحو «نفسك وعينك».

انظر: شرح التصريح ٢/١٩٤ ـ ١٩٥.

(٤) سورة المائدة ١٠٥.

بَـابُ «الوقــف»

وَتَقِفُ بِالسّكُونِ إِلاَّ عَلَى المنصُوبِ الْمُنَوَّنِ[1]، كَقَوْلِكَ: هَذَا زَيْـدْ، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدْ، وَرَأَيتُ رَجُلاَ.

فإن وقفتَ على المنقُوصِ حَذَفتَ يَاءَهُ في الرَّفْعِ وَالجَرّ، وَأَثْبَتَّهَا في النَّصبِ كَالصَّحيحِ، تقُولُ: هَذَا قَاضْ، وَمَرَرْتُ بِقَـاضْ، هَذَا هُـوَ الْوَجْـهُ، وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ اليَآءِ[2]، وَتَقُولُ فِي النَّصْبِ: رَأَيتُ غَازِيَا، وَإِنْ كَانَ في الاسْمِ المنقُوصِ لاَمُ التَّعْرِيفِ ثَبَتَتْ اليَاءُ فِي النَّصْبِ[3].

وَتَقُولُ فِي الْوَصْلِ: «أَنَ فَعَلْتُ» بِغير ألفٍ في اللَّفظِ، فَإِذَا وَقَفْتَ أَثْبَتَّ الأَلِفَ فَقُلْتَ: أَنَا، وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ: «أَنَهْ» بالهآءِ مَكَانَ الأَلِفِ.

---

(١) فما كان منه منصرفاً لحقه في الوقف الألف عوضاً من التنوين، وإنما لم يعوضوا في المرفوع واواً، وفي المجرور ياءً، لأن الواو والياء ثقيلان، والألف أخف منهما، فأثبتوا الخفيف، وحذفوا الثقيلين، وما كان من المنصوب غير منصرف فالوقف عليه بالسكون، وربيعة تقف على المنصرف وغيره بالسكون.

(٢) فتقول: هَذَا قَاضِيْ، ومررت بقاضِيْ، ولكن الأرجح في المنون الحذف نحو «هَذَا قَاضْ، ومررت بِقَاضْ»، والأرجح في غير المنون الإثبات نحو «هذا القاضِيْ، ومررت بالقَاضِيْ».
انظر: أوضح المسالك ٢٨٨/٣، والكتاب ١٨٣/٤، والمقتضب ١٧/٣، والتبصرة والتذكرة ٧١٦ فما بعدها.

(٣) أمّا في الرفع والجر فالأجود إثباتها، ومنهم من يحذفها. انظر ابن يعيش ٧٥/٩.

فَصْــلٌ

[في الحِكَايَــةِ]

إذَا وَقَفْتَ عَلَى «مَنْ، وَأَيٍّ» فِي الاسْتِفْهَامِ عَنْ نَكِـرَةٍ قُلْتَ إذَا قَـالَ القَائِلُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ»: مَنُـو؟، وَفِي «لَقِيتُ رَجُلاً»: مَنَـا؟، وَفِي: «مَرَرْتُ بِــرَجُـلٍ»: / مَنِي، وَمَنَـانْ، وَمَنُــونْ، وَمَنَيْنْ، وَمَـنِينْ؟ وَفِي المُؤَنَّثِ: مَنَـهْ، ٥٤/أ وَمَنْتَانْ، وَمَنَاتْ؟ وَتُسْقِطُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ إذَا وَصَلْتَ فَتَقُولُ: مَنْ يَا فَتَى؟ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

وَتَقُولُ إذَا قَالَ: «رَأيتُ رَجُلاً»: أيًّا يَا فَتَى؟ وَفِي «مَرَرْتُ بِغُـلاَمَيْنِ»: أيَّيْنْ، وَفِي «عَجِبْتُ مِن امْرَأةٍ»: أيَّةٍ يَا فَتَى؟ وَتَقُولُ فِي الْعَلَمِ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ إذَا قَالَ: «لَقِيتُ زَيداً»: مَنْ زَيداً؟، وَكَذَلِكَ فِي الْجَرِّ، تَحْكِي إعْرَابَ الاسْمِ فِيمَا كَانَ عَلَماً مُفْرَداً، فَإن قَالَ: «رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ» قُلْتَ: مَنْ عَبْدُ اللَّهِ؟ بِالرَّفْعِ لاَ غَيْرُ[1].

* * *

تَمَّ الكِتَابُ «الهَادِي فِي الإِعْرَابِ إلى طُرُقِ[2] الصَّوَابِ».

وَيَتْلُوهُ ـ إن شَاءَ اللَّهُ ـ كِتَابُ «التَّتِمَّةِ»[3].

وَالْحَمْـدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّـدِنَـا مُحَمَّـدٍ وَآلِـهِ، وَسَلَّمَ، وَشَرَّفَ، وَكَرَّمَ.

---

(١) انظر هذا الفصل في الكتاب ٢/٤٠٧ ـ ٤١٥، والمقتضب ٢/٣٠١ ـ ٣٠٩، وأوضح المسالك ٣/٢٣٠، واللمع ٣٢٢ ـ ٣٢٥.

(٢) في النسخة «طريق» بدل «طرق» وهو تحريف.

(٣) كتاب التتمّة في التصريف تحت الطبع، وسيرى النور قريباً إن شاء الله تعالى.

الفهارس العامة

١ ـ فهرس الموضوعات.

٢ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٣ ـ فهرس الحديث، والأمثال، والأقوال المأثورة.

٤ ـ فهرس الأعلام، والبلدان، والأمم.

٥ ـ فهرس الشعر، والرجز، وأنصاف الأبيات.

٦ ـ فهرس المصادر والمراجع.

١ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع — **الصفحة**

أولاً: فهرس الدراسة

الموضوع	الصفحة

ثانياً: فهرس النص المحقق

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الفهارس العامة

***

٢ ـ فهرس الآيات القرآنية

***

٣ ـ فهرس الحديث، والأمثال، والأقوال المأثورة

***

٤ - فهرس الأعلام، والبلدان، والأمم

***

٥ - فهرس الشعر، والرجز، وأنصاف الأبيات

رقم الشاهد	الشاهد		الشاعر	البحر	الصفحة
١٤ -	ان من يدخل الكنيسة (يوماً	يلق فيها جآذراً وظباء)[1]	الأخطل	خفيف	٧٢
١٣ -	(كأن سبيئة من بيت راس)	يكون مزاجها عسل (وماء)	حسان بن ثابت	الوافر	٧٠
٤٦ -	فلا والله لا يلفى لما بي	ولا للما بهم أبداً شفاء	مسلم الوالبي	الوافر	١١٦
٥ -	أري علّلاً للصرف تسعاً مواتعا	وفعلان منها بالزيادة محسوب			٤٧
	فوصف وتأنيث وعدل وعجمة	وجمع وتعريف ووزن وتركيب	ابن الخباز الضرير	الطويل	
٢٤ -	وما لي إلاّ آل أحمد شيعة	وما لي إلاّ مشعب الحق مشعب	الكميت	الطويل	٩٧
٥٤ -	عسى الهم الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب	هدبة بن الخشرم	الوافر	١٣٥
٤٨ -	فلما دخلناه أضفنا ظهورنا	إلى كل حاري جديد مشطب	امرؤ القيس	الطويل	١١٨
٥٦ -	فأما القتال لا قتال لديكم	ولكن سيراً في عراض المواكب	الحارث المخزومي	الطويل	١٣٧
١١ -	(سراة بني أبي بكر تسامى)	على كان المسومة العراب	مجهول	الوافر	٦٩
٦ -	لم تتلفع بفضل مئزرها دعد	ولم تسق دعد في العلب	جرير	المنسرح	٥٣
٥٥ -	قد كاد من طول البلى أن يمصحا		رؤبة	الرجز	١٣٦
٢٧ -	من صد عن نيرانها	فأنا ابن قيس لا براح	سعد القيسي	مجزوء الكامل	١٠١
٥١ -	أقسم بالله أبو حفص عمر		عبد الله بن كيسبة	رجز	١٢٤
٢٦ -	فلا أب وابنا (مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا)	مجهول	الطويل	١٠٠
٣١ -	أمر على الديار ديار ليلى	(أقبل ذا الجدار وذا الجدارا)	مجنون ليلى	الوافر	١٠٥
٤٩ -	أكل امرىء تحسبين امرأ	ونار توقد بالليل نارا	أبو داود الأيادي	متقارب	١٢٠

(١) ما بين القوسين لم يرد في النص المحقق.

رقم الشاهد	الشاهد		الشاعر	البحر	الصفحة
٢٩ -	أأزمعت من آل ليلى ابتكارا	وشطت على ذي هوى أن تزارا	الأعشى الكبير	متقارب	١٠٣
٣٣ -	ان يقتلوك فإن قتلك لم يكن	عاراً عليك ورب قتل عار	ثابت قطنة	الكامل	١٠٦
٣٨ -	فقال فريق القوم لما نشدتهم	نعم وفريق ليمن الله ما تدري	نصيب بن رباح	طويل	١٠٩
٤٥ -	(هن الحرائر لا ربات أحمرة	سود المحاجر) لا يقرأن بالسور	القتال الكلابي أو الراعي النميري	البسيط	١١٥
٤٤ -	(لمن الديار بقنة الحجر)	أقوين من حجج (ومن دهر)	زهير	كامل	١١٣
٣٤ -	شهد الحطيئة حين يلقى ربه	(ان الوليد أحق بالعذر)	الحطيئة	الكامل	١٠٧
٢١ -	يا سارق الليلة أهل الديار		مجهول	رجز	٨٧
٤٠ -	تالله يبقى على الأيام ذو حيد	بمشمخر به الظيان والآس	أبو ذؤيب، وقيل غيره	بسيط	١١٠
١ -	رب من أنضجت غيظاً صدره	قد تمنى لي موتاً لم يطع	سويد بن أبي كاهل اليشكري	الرمل	٣٣
٥٠ -	(فأدرك ابقاء العرادة ظلعها)	وقد تركتني من حزيمة اصبعا	الكلحبة العريني	الطويل	١٢١
١٢ -	(قفي قبل التفرق يا ضباعا)	ولا يك موقف منك الوداعا	القطامي	الوافر	٧٠
٩ -	إذا مت كان الناس نصفان (شامت	وآخر مثن بالذي كنت أصنع)	العجير السلولي	الطويل	٦٨
٣ -	وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمىً مُبَارَكاً		أبو خالد القناني	رجز	٣٤
٤ -	كأن بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك		رؤبة	رجز	٤٢
٢٨ -	بقائي شاء ليس هم ارتحالا	(وحسن الصبر زموا لا الجمالا)	المتنبي	الوافر	١٠١
١٥ -	ان محلا وان مرتحلا	(وان في السفر ما مضى مهلا)	الأعشى الكبير	المنسرح	٧٤
٢٣ -	الا كل شيء ما خلا الله باطل	(وكل نعيم لا محالة زائل)	لبيد العامري	الطويل	٩٦
٤٢ -	(وما زالت القتلى تمور دماؤها	بدجلة) حتى ماء دجلة أشكل	جرير	الطويل	١١١
٥٣ -	أستغفر الله ذنباً لست محصيه	رب العباد إليه الوجه والعمل	مجهول	البسيط	١٣٤
٣٠ -	(فقلت للركب لما أن علا بهم	من عن يمين الحبيّا (نظرة قبل)	القطامي	البسيط	١٠٥

رقم الشاهد	الشاهد		الشاعر	البحر	الصفحة
٥٧ -	كم نالني منهم فضلاً على عدم	(إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل)	القطامي	البسيط	١٤٠
٢٢ -	لمية موحشا طلل	(يلوح كأنه خلل)	كثير عزة	مجزوء الوافر	٩١
٣٩ -	حلفت لها بالله حلفة فاجر	لناموا فما ان من حديث ولا صال	امرؤ القيس	الطويل	١١٠
٣٧ -	ألا نادت أمامة باحتمال	لتحزنني فلا بك ما أبالي	غوية بن سلمى	الوافر	١٠٨
٢ -	رب من تعنيه حالي	وهو لا يجري ببالي	مجهول	مجزوء الرمل	٣٣
٢٠ -	(ويأوي إلى نسوة عطل)	وشعثاً مراضيع (مثل السعالي)	أمية الهذلي	متقارب	٨٤
٥٩ -	وإن أتاه خليل يوم مسألة	يقول: لا غائب مالي ولا حرم	زهير	البسيط	١٤٣
٥٨ -	لا تنه عن خلق وتأتي مثله	(عار عليك إذا فعلت عظيم)	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	١٤٢
٧ -	لحقت حلاق بهم على أكسائهم	(ضرب الرقاب ولا يهم المغنم)	الأخزم الطائي أو مقعد بن عمرو	الكامل	٥٥
٨ -	إذا قالت حذام فصدقوها	(فإن القول ما قالت حذام)	لجيم بن مصعب	الوافر	٥٦
٥٢ -	ذم المنازل بعد منزلة اللوى	والعيش بعد أولئك الأيام	جرير بن عطية	الكامل	١٢٩
٣٦ -	ماوي [يا] ربتما غارة	شعواء كاللذعة بالميسم	ضمرة النهشلي	السريع	١٠٧
٤٧ -	وصاليات ككما يؤثفين		خطام المجاشعي	الرجز	١١٧
٣٥ -	ياصاحبي ربت انسان حسن يسأل عنك اليوم أو يسأل عن		مجهول	الرجز	١٠٧
١٦ -	ويقلن شيب قد علا	ك وقد كبرت فقلت: انه	ابن قيس الرقيات	مجزوء الكامل	٧٤
٣٢ -	علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم	(بأبيض ماضي الشفرتين يمان)	رجل من طيء	الطويل	١٠٥
٤١ -	(مطوت بهم حتى تكل مطيهم)	وحتى الجياد ما يقدن بأرسان	امرؤ القيس	الطويل	١١١
٦٠ -	من يفعل الحسنات الله يشكرها	(والشر بالشر عند الله مثلان)	حسان بن ثابت، وقيل غيره	البسيط	١٤٤
١٩ -	من أجلك يا التي تيمت قلبي	(وأنت بخيلة بالود عني)	مجهول	الوافر	٨١
٤٣ -	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد حتى نعله ألقاها	المتلمس الضبعي	الكامل	١١٢

رقم الشاهد	الشاهد	الشاعر	البحر	الصفحة
١٨ -	أيا راكباً اما عرضت فبلغا (نداماي من نجران ان لا تلاقيا)	عبد يغوث الحارثي	الطويل	٨٠
٢٥ -	لا سيف إلّا ذو الفقا ر ولا فتى إلّا عليّ	مجهول	مجزوء الكامل	٩٩
	«أنصاف الأبيات»			
١٠ -	وليس الذي يجري من العين ماؤها	مجهول	الطويل	٦٨
١٧ -	يا غزالاً بين النقا والمصلى	مجهول	خفيف	٨٠

***

٦ ـ فهرس المصادر والمراجع

أولاً ـ المخطوطات :

ـ أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو/ إعداد محسن بن سالم العميري رسالة ماجستير، كلية الشريعة بمكة المكرمة، جامعة الملك عبد العزيز.

ـ الإرشاد في النحو لشمس الدين الكيشي/ مخطوط بمكتبة أحمد الثالث بتركيا، رقم ٢٢٤٧، مصورتي.

ـ ذيل على ذيل تاريخ بغداد/ لابن الدبيثي ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٢٦٦ عن أصله بمكتبة دار الكتب المصرية رقم ٨٣٤٨ح.

ـ شرح الدرة الألفية المسمى بالغرة المخفية لابن الخباز الضرير مخطوط المكتبة الوطنية بباريس رقم ٦٥٠٩ مصورتي.

ـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية/ لتقي الدين النيلي.

رسالة دكتوراه اعداد محسن بن سالم العميري، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٤هـ.

ثانياً ـ المطبوعات:

ـ الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي/ تحقيق عبد المعين الملوحي، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١هـ.

ـ أساس البلاغة/ للزمخشري، طبع مطابع الشعب، القاهرة ١٩٦٠ م.
ـ الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي / تحقيق د. طه محسن، مطبعة دار الارشاد، بغداد ١٩٨٢م.
ـ أسرار العربية لابن الأنباري / تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي دمشق ١٣٧٧هـ .
ـ كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة/ علي بن فضال المجاشعي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، دار العلوم الرياض ١٤٠٢هـ .
ـ الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي / تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ .
ـ إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي / تحقيق د. حمزة النشرتي، الطبعة الأولى دار المريخ الرياض ١٣٩٩هـ .
ـ الأصمعيات للأصمعي / تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف ١٣٨٧هـ .
ـ الأصول في النحو لابن السراج/ تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
ـ كتاب الأضداد لأبي حاتم السجستاني ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد) نشر د. أوغست هفنر، بيروت ١٩١٢م.
ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ .
ـ كتاب الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش/ تحقيق د. عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري/ دار المعارف، بيروت.

ـ إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري، تصحيح ابراهيم عطوة، البابي الحلبي الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ.

ـ إنباه الرواة على إنباه النحاة للقفطي/ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠هـ.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة ١٣٧٥هـ.

ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي/ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود الطبعة الأولى مطبعة دار التأليف بمصر ١٣٨٩هـ.

ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب/ تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٢هـ.

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع/ تحقيق د. عياد الثبيتي، السفر الأول دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي/ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى، البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ.

ـ البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري/ تحقيق د. طه عبد الحميد، دار الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للنشر ١٣٦٩هـ.

ـ تاريخ إربل لابن المستوفي/ تحقيق سامي بن السيد خماس الصقار، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق، دار الرشيد ١٩٨٠م.

- التبصرة والتذكرة لأبي محمد الصيمري/ تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة، الطبعة الأولى دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ .
- التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب/ تحقيق د. محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري/ تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك/ تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ .
- التعريفات بمصطلحات صبح الأعشى إعداد محمد قنديل البقلي الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ١٩٨٤م.
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي/ الطبعة الثانية دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ .
- التكملة لوفيات النقلة للمنذري/ تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك للمرادي/ تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى مكتبة الكليات الأزهرية.
- الجمل في النحو للزجاجي / تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
- جمهرة اللغة لابن دريد، طبعة دار المعارف العثمانية حيدر آباد، ١٣٥١هـ .

ـ الجني الداني في حروف المعاني للمرادي/ تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية حلب ١٣٩٣هـ .

ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه/ تحقيق د. عبد العال مكرم، دار الشروق بيروت ١٩٧١ .

ـ حجة القراءات لأبي زرعة/ تحقيق سعيد الأفغاني الطبعة الثانية بيروت ١٣٩٩هـ .

ـ الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي/ تحقيق د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة ١٩٧٩م.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي/ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مطابع الهيئة العامة بمصر ١٣٩٩هـ .

ـ الخصائص لابن جني/ تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى بيروت ١٩٥٢م .

ـ ابن خلكان = وفيات الأعيان .

ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي/ تحقيق محمد حسين آل ياسين، دار الكتاب الجديد بيروت ١٩٧٤م .

ـ ديوان النابغة الذبياني/ تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر بيروت .

ـ ديوان الأعشى الكبير شرح وتعليق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز بالقاهرة .

ـ ديوان امرىء القيس/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .

ـ ديوان جرير/ تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .

ـ ديوان حسان بن ثابت/ تحقيق د. سيد حنفي حسنين، دار المعارف مصر ١٩٨٣م .

ـ ديوان الحطيئة شرح ابن السكيت/ تحقيق د. نعمان محمد أمين طه الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بمصر ١٤٠٧هـ .

ـ ديوان رؤبة بن العجاج بعناية وليم بن الولاد البروسي، ليبزج ١٩٠٣م .

ـ ديوان الراعي النميري/ تحقيق راينهرت فايبرت، بيروت ١٤٠١هـ .

ـ ديوان شعر المثقب العبدي/ تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ١٣٩١هـ .

ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات/ تحقيق د. يوسف نجم، دار صادر بيروت ١٣٧٨هـ .

ـ ديوان القتال الكلابي/ تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٣٨١هـ .

ـ ديوان القطامي/ تحقيق د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٠م .

ـ ديوان المتلمس الضبعي/ تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ١٣٩٠هـ .

ـ ديوان مجنون ليلى/ تحقيق عبد الستار فراج، دار مصر للطباعة ١٩٧٩م .

ـ ديوان كثير عزة، جمع وشرح د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ .

ـ ديوان الهذليين، طبعة مصورة عن دار الكتب القاهرة١٣٨٥هـ .

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، أحمد الخراط، دمشق ١٣٩٥هـ .

- السبعة في القراءات لابن مجاهد/ تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف مصر ١٩٧٢م .
- سر صناعة الإعراب لابن جني/ تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري بهامش الكتاب طبعة بولاق .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي/ تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ١٤٠٧هـ .
- شرح ابن عقيل للألفية/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة (١٤) دار الكتاب العربي بيروت ١٩٦٤م .
- شرح أبيات سيبويه لابن أبي سعيد السيرافي/ تحقيق د. محمد علي سلطاني مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ .
- شرح الألفية لابن الناظم/ تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل بيروت .
- شرح التسهيل لابن مالك/ تحقيق د. عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب ١٩٧٤م .
- شرح التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، مطبعة عيسى الحلبي بمصر .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور/ تحقيق د. صاحب أبو جناح طبع دار الكتب، جامعة الموصل العراق ١٩٨٠م .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر أحمد أمين، وعبد السلام هارون، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٧م .
- شرح ديوان زهير، صنعة أبي العباس ثعلب، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٤هـ .

ـ شرح ديوان لبيد العامري / تحقيق د. إحسان عباس، الطبعة الثانية مصورة الكويت ١٩٨٤م .

ـ شرح ديوان المتنبي للبرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٠هـ .

ـ شرح شذور الذهب لابن هشام / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، بدون تاريخ .

ـ شرح شواهد الشافية للبغدادي / تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥م .

ـ شرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح الشنقيطي، مكتبة الحياة بيروت .

ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك / تحقيق عدنان الدوري مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ .

ـ شرح عيون الإعراب للمجاشعي / تحقيق د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

ـ شرح الكافية في النحو للرضي، دار الكتب العلمية بيروت .

ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك/ تحقيق د. عبد المنعم هريدي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

ـ شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام / تحقيق د. هادي نهر بغداد ١٩٧٧م .

ـ شرح اللمع لابن برهان العكبري / تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى الكويت ١٤٠٤هـ .

ـ شرح المفصل لابن يعيش، طبع عالم الكتب بيروت .

ـ شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية الكويت ١٩٧٧م .
ـ شرح المرادي للألفية= توضيح المقاصد والمسالك .
ـ شرح هاشميات الكميت للقيسي / تحقيق د. داود سلوم، ود. نوري القيسي، عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة بيروت .
ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة / تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .
ـ شعر المتوكل الليثي، الدكتور يحيىٰ الجبوري، مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٧١م .
ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي / تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، الطبعة الأولى، الفيصلية بمكة ١٤٠٦هـ .
ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي .
ـ الصبح المنبي عن حيثية المتنبي للبديعي / تحقيق مصطفى السقا، ومحمد شتا، وعبده زيادة، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .
ـ طبقات الحفاظ للسيوطي / تحقيق علي محمد عمر، الطبعة الأولى مكتبة وهبة القاهرة ١٣٩٣هـ .
ـ طبقات الشافعية الكبرى للإمام السبكي / تحقيق د. محمود الطناحي، ود. عبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى عيسى الحلبي ١٣٨٣هـ .
ـ طبقات الشافعية للأسنوي / تحقيق عبد الله الجبوري، دار العلوم الرياض ١٤٠١هـ .

ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة/ تحقيق د. محسن غياض، النعمان، النجف ١٩٧٣م .

ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الفاء) للصاغاني/ تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين/ دار الرشيد/ العراق/١٩٨١م .

ـ العقد الفريد لابن عبد ربّه الأندلسي شرح وضبط أحمد أمين وزميليه، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ .

ـ العيني = المقاصد النحوية .

ـ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر الطبعة الأولى مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١هـ .

ـ الفصول الخمسون لابن معط/ تحقيق د. محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م .

ـ الكامل لأبي العباس المبرد/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة، مطبعة نهضة مصر، بدون تاريخ .

ـ الكتاب لسيبويه/ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة ١٣٨٥هـ .

ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب/ تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .

ـ كتاب اللامات للزجاجي/ تحقيق مازن المبارك دار الفكر بدمشق الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

ـ لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت ١٣٨٨هـ .

ـ اللمع في العربية لابن جني/ تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

ـ المؤتلف والمختلف لأبي القاسم الآمدي/ تحقيق عبد الستار أحمد فراج، عيسى الحلبي ١٣٨١هـ.
ـ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج/ تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة ١٣٩١هـ .
ـ مجالس العلماء للزجاجي/ تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية دار المعارف بمصر ١٩٦٠م .
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني/ تحقيق علي النجدي وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٦هـ .
ـ المختصر المحتاج إليه من تاريخ الدبيثي، انتقاء محمد الذهبي/ تحقيق د. مصطفى جواد، طبعة المعارف بغداد ١٩٥١م .
ـ المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة دمشق ١٣٩٢هـ .
ـ المسائل الحلبيات لأبي علي/ تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ .
ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٨هـ .
ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب/ تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون بدمشق الطبعة الثانية .
ـ معاني القرآن للأخفش الأوسط/ تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .
ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج/ تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، صيدا ١٩٧٣م .

ـ معاني القرآن للفراء/ تحقيق مجموعة من العلماء، مطابع سجل العرب والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦، ١٩٧٢م .

ـ معاهد التنصيص للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباس/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٤٧م .

ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي/ تحقيق مرجليوث، دار الفكر بيروت .

ـ معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي للمستشرق زامباور/ أخرجه د. زكي محمد حسن بك، وحسن أحمد محمود، مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٥١م .

ـ معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر بيروت ١٩٧٧م .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام/ تحقيق د. مازن المبارك وزميله، الطبعة الأولى دار الفكر بدمشق ١٣٨٤هـ .

ـ المفصل في علم العربية للزمخشري، الطبعة الثانية دار الجيل بيروت .

ـ المفضليات للمفضل الضبي/ تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة السادسة دار المعارف ١٩٧٩م .

ـ المقاصد النحوية للبدر العيني، بهامش خزانة الأدب طبعة بولاق ١٢٩٩هـ .

ـ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني/ تحقيق د. كاظم بحر المرجان، العراق ١٩٨٢م .

ـ المقتضب لأبي العباس المبرد/ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٩هـ .

ـ مقدمة في النحو لابن أبي الفرج الذكي/ تحقيق د. محسن سالم العميري، الطبعة الأولى، نشر المكتبة الفيصلية بمكة ١٤٠٥هـ .

ـ المقرب لابن عصفور/ تحقيق أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد ١٣٩١هـ .

ـ الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع/ تحقيق د. علي الحكمي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

ـ المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني/ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، الطبعة الأولى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ .

ـ الموجز في النحو لابن السراج/ تحقيق مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي، مطابع بدران بيروت ١٣٨٥هـ .

ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري/ تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق بيروت ١٤٠١هـ .

ـ نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، رمضان ششن، دار الكتاب الجديد بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .

ـ همع الهوامع للسيوطي/ تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، دار البحوث العلمية الكويت ١٤٠٠هـ .

ـ الوافي بالوفيات للصفدي/ تحقيق مجموعة من العلماء، يطلب من دار النشر فرانز شتاينر بفسبادن ١٣٨١هـ.

ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان/ تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٣٩٨هـ .